جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية
من 1990-2007

إعداد الطالب
حسن خزعل مهدي كهيه

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا
لمتطلبـــات الحصـــول على درجـــة الماجستيـــر
في العلاقـــات الدوليـــة/قسم العـــلوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسن خزعل مهدي الموسومة بـــ:

أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية
للفترة من 1990– 2007

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/12/28	مشرفاً ورئيساً
د. محمد حمد القطاطشة		2011/12/28	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2011/12/28	عضواً
د. يونس محمد عبدالله		2011/12/28	عضواً

عميد الدراسات العلــيا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي: 5330-5328
فاكس: 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والديّ الطاهرة رمز التضحية والحنان الذين قضيا برحمة الله ولـــم يريـــا ثمرة غرسهما، أقول لهما اليوم، جزاكم الله عني خيراً.

إلى من استند عليها طموحي فكانت نعم السند، إلى من عانت الكثير من أجل بلـــوغ هذه الغاية، إلى زهرة حياتي.. ونبع فؤادي.. ومن ملك قلبي زوجتـــي الغاليـــة أم مريم، رفيقة الدرب والكفاح التي آزرت وصبرت وشجعت فجزاها الله خيراً.

إلى اثر من آثاري وقطعة مني، وجزء من فؤادي، ولدي وبناتي فيكم أرى مستقبلي، وبكم يكبُر طموحي.

إلى كل من أعانني وشجعني على إتمام هذا العمل.

إلى كل طالب علم لا يطلبه لدنيا، وإنما خالصاً لوجه الله تعالى.

اهدي لهم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً من الله تعالى أن ينفع به ويجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

حسن خزعل مهدي كهيه

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الواحد الأحد، الذي منَّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، احمده سبحانه حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا العمل بدعم ومشورة أخص منهم الأستاذ الدكتور فايز الزريقات المشرف على الرسالة لما أبداه من ملاحظات قيمة وتواصل مستمر بدون ملل أو كلل.

والشكر موصول للجنة الموقرة المكلفة بمناقشة الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة مؤتة ممثلة بكلية العلوم الاجتماعية ولأساتذتها الذين تشرفت بالتعلم على أيديهم، كما أشكر موظفيها على ما بذلوا وقدموا خدمة للعلم وطلابه، والزملاء الذين تشرفت بمرافقتهم خلال فترة الدراسة.

ولا أنسى أن أشكر هذا البلد المبارك، المملكة الأردنية الهاشمية التي احتضنتني لأجل العلاج والدراسة معاً لأكثر من سنتين، رأيت فيها ما لا أحصي من مواقف الاحترام والتقدير والكرم ممن لقيت من الشعب الأردني الأصيل.

وشكري الجزيل لكل من أعانني أو ساهم في إتمام هذه الرسالة، وإلى كل الأخوة الفضلاء الذين لا يسمح المقام بذكرهم فلهم مني الدعاء، وأسأل الله لهم التوفيق والرشاد.

والشكر أولاً وآخراً لله رب العالمين، له الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

وما توفيقي إلا بالله، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله.

حسن خزعل مهدي كهيه

فهرس المحتويات

الملخص

أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية 2007-1990

حسن خزعل مهدي كهيه

جامعة مؤته، 2011

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية للفترة 1990-2007، وكذلك الكثير من القضايا والمسائل والتي مازالت عالقة بين الدولتين.

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بينت الدراسة ما يأتي:

أولا؛ تأثير السياحة على العلاقات بين الدولتين وظهر ذلك خلال حجم الاستثمارات بين البلدين.

ثانياً؛ ارتباط الدولتين بعلاقات سياحية واضحة، وذلك لأهمية كليهما استراتيجيا على المستوى الإقليمي.

ثالثاً؛ دور السياحة الكبير بتحديد العلاقات ما بين الدولتين، وبالأخص المتغيرات الإقليمية والعالمية.

رابعاً؛ ظهور الخلاف والتوتر سمة بارزة لتلك العلاقات حول الكثير من القضايا في هذه الفترة، والتي ما زالت عالقة، وعملية السلام العربية الإسرائيلية.

خامساً؛ إن البقاء على هذه الشاكلة من التذبذب والتوتر في العلاقات لا تخدم المصالح الإستراتيجية المشتركة بينهما.

Abstract

The impact of tourism on the development of Egyptian-Israeli relations During the Period 1990-2007

Hasan Khazaal Mahdi Kahiyah

Mu'tah university، 2011

One the ground of the analytical descriptive method، the study showed the following:

First there is an impact of tourism relations between the two countries emerged during the volume of investments between the two countries.

second: the historical clear relations between the two countries، and the strategic significance of them both on the regionally levels.

Third: Tourism has been the major role in determining the relations between the two countries، especially the regional and international variables.

Fourth: the disagreement and tension was the prominent feature of that relation regarding many issues in this period. These issues are still pending like، the Israeli Arab peace process.

fifth: the persistence of these conflicts and tension in the relation dose not positively influence the strategic common interests between them.

المقدمة

تشغل العلاقات المصرية الإسرائيلية مكانة مهمة في العلاقات الخارجية لمصر مع دول العالم، وبوادر الانفراجة التي نلمسها في هذه العلاقة هي مسألة لها أهميتها. فعن طريق تطويرها وتنميتها أكثر فأكثر، تزداد القدرة المصرية على التأثير في السياسات الإسرائيلية تجاه المنطقة. وأثبت اتفاق السلام الموقع بين مصر وإسرائيل أنه مستقر من الناحية الإستراتيجية، حيث أدت مسألة نزع السلاح من سيناء إلى تقليل إمكانيات حدوث مفاجآت، لكن ذلك لا يعني أن مسألة وقوع حرب بين إسرائيل ومصر لم تعد قائمة.

وإنّ لهذا الاتفاق ثمار تتمثل بإنهاء حالة الحرب بين البلدين، وهو ما يعد بمثابة مكسب حيوي لإسرائيل، فضلا عن تمهيد الطريق للمفاوضات بين إسرائيل ودول عربية أخرى مثل توقيع الأردن لاتفاق سلام مماثل في العام 1994، وقيام مصر بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين؛ فإن الاتفاق ذاته تعرض للعديد من الأزمات، بدءا من ضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية كاملة وشن هجوم على المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وشن حرب على لبنان في عام 1982، ثم اندلاع المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي المواجهات التي كان لها أن تزداد لولا تدخل مصر ضد إسرائيل بشكل واضح ضد العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين (رفعت، 2008).

لم يعد النظر إلى القطاع السياحي من منظور اقتصادي فقط؛ وإنما دخلت اعتبارات أخرى لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، منها أن السياحة توفر مناخاً ملائماً للتواصل الثقافي بين الشعوب المختلفة وتساعد على التفاهم الدولي الذي يحقق السلام والاستقرار بين الأمم فضلاً عن تعزيز وحفظ التراث وحماية البيئة وتذليل حواجز اللغة لأنها جزء من الثقافة والحواجز الاجتماعية الطبقية والعرقية السياسية والدينية والتروّيج لفكرة المجتمع العالمي الواحد والتفاهم الدولي. وهذا ما تحاول أن تطرحه بقوة منظمة السياحة العالمية التي بدأت فعلاً دعم هذه الأفكار لدى كل القائمين على السياسة السياحية.

وقد اتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مساراً متعرجاً اختلف في عصر السادات عن فترة حكم مبارك، فقد رفع السادات شعار "خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر"(عوض وسالم وعبيد، 2008). ولذلك شهد التطبيع في عهد السادات زخماً وتعجلاً غير متوقع وحاولت إسرائيل اختصار الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت ستة أشهر بعد بدء المفاوضات، ولكن وقعت مصر مع إسرائيل تسع اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة، واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل.

وقد تجسدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل في هذه المرحلة في لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء إسرائيل، التي بلغت عشرة لقاءات انعكست على الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والمجالس النيابية، واتخذت شكل حوارات مع نظرائهم في إسرائيل. ولكن اتسم التطبيع السياسي في عهد مبارك بمسار متعرج، وقد استهله الرئيس مبارك بالتحفظ على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة.

وقد ساد التعامل بين مصر وإسرائيل نمط العلاقات التي وصفت بـ(السلام البارد) حتى عام 1982، وكان قد تم استدعاء السفير المصري من إسرائيل بسبب اعتداء إسرائيل على لبنان عام 1982، ثم أعيد السفير المصري إلى تل أبيب بعد عودة طابا لمصر .

وقد وافقت مصر على دعوة إسحق رابين زيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التي انقطعت خلال ست سنوات وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من البلدين، وإذا كان اتفاقا أوسلو 1993 ووادي عربة 1994 قد أسهما في تعزيز العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل فإن اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب مذابح للمدنيين والأسرى المصريين ودفن بعضهم أحياء في حربي 1956 و1967 التي أثارت غضباً هائلاً لدى الرأى العام المصرى، لم يؤثر في مسار العلاقات السياسية بين

الحكومتين المصرية والإسرائيلية؛ فقد رفضت إسرائيل طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق ولم تهتم الحكومة المصرية باتخاذ أى إجراء ضد مرتكبي هذه الجرائم.

هذا وشهدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مزيداً من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة (سبتمبر 2000) فوصول شارون إلى السلطة وتوسعه في إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطيني. وقد استجابت الحكومة المصرية لضغوط الرأي العام بسحب سفيرها لدى إسرائيل في نوفمبر 2000 للمرة الثانية ولكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة.

ثم صعدت الاحتجاجات مرة أخرى إثر إعادة احتلال المدن الفلسطينية في مارس 2002 حينها قررّ مجلس الوزراء وقف جميع الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. كما أعلن وزير الزراعة (يوسف والي) وقف كل أشكال التعاون العلمي والإرشادي في مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل، وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وكذلك أنماط التطبيع الثقافي والاجتماعي، وتبادل الإعلام المصري والإسرائيلي حملات إعلامية متصاعدة.

وسنتناول في هذا البحث التاريخ السياسي للعلاقات المصرية الإسرائيلية، مع التركيز على جانب التبادل السياحي بينهما، وأثر هذا الجانب على تطور العلاقة بينهما.

وقد قسم البحث إلى أربعة فصول هي كالآتي:

1. الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.
2. الفصل الثاني: تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية.
3. الفصل الثالث: المراحل التاريخية لتطور صناعة السياحة.
4. الفصل الرابع: اثر التبادل السياحي على العلاقة السياسية بين مصر وإسرائيل، والخاتمة والاستنتاجات.

مشكلة الدراسة

تتركز جهود أدبيات الدراسات السياسية بعدم قدرة الأبحاث على تفسير العلاقة الترابطية لانعكاسات السياحة على تطور العلاقات في كثير من الدول. ومشكلة هذه الدراسة تتمحور في كون العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ قيامها بعد اتفاقية كامب ديفيد على أساس سياسي بحت. ولم تتطور العلاقات بين الجانبين على محاور أخرى كالمحاور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية. ولم تتنبه الحكومة المصرية إلى أهمية القطاع السياحي في علاقاتها مع إسرائيل وما يمكن أن يشكله هذا القطاع من مساهمة فعالة في دعم الاقتصاد الوطني، على الرغم من المقومات السياحية الهامة التي تتمتع بها جمهورية مصر العربية، خصوصا أن هناك العديد من المنتجعات السياحية المصرية وهي محاذية للحدود مع إسرائيل، وتشير البيانات الإسرائيلية عام 2007 نحو 2700 سائح بنسبة 0.1% من إجمالي السياح الواصلين إليها. وعلى الجانب الآخر وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد السياح الإسرائيليين الواصلين إلى مصر عام 2006 نحو 171 ألفا بنسبة 1.9% من الإجمالي، مع الأخذ بالاعتبار سهولة دخولهم لمدن جنوب سيناء بلا تأشيرات. وقلة إنفاق السائح الإسرائيلي جعلت الاستفادة المصرية منها محدودة، فالسياح الواصلون إلى مدن جنوب سيناء يحضرون بسياراتهم الخاصة المحملة بكل اللوازم من مأكولات ومستلزمات، ممّا أدى إلى تدني الإنفاق بشكل كبير. وحتى السياح الإسرائيليون الواصلون إلى باقي المدن المصرية فإنها غالبا من النوع الذي يرتاد المطاعم الشعبية ويستخدم المواصلات العامة المدعمة، كما أن تلك السياحة تكلف نفقات أمنية عالية لتأمينها، إلى جانب تحطيمها للشعاب المرجانية التي تكونت عبر آلاف السنين، والآثار الأخلاقية السلبية. وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي(ما أثر السياحة على تطوّر العلاقات المصرية الإسرائيلية)؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها ممّا يأتي:

1. كونها من الدراسات النادرة-على حد علم الباحث- التي تبحث في أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية.
2. كونها تستمد أهميتها من موضوعها وهو إدارة القطاع السياحي وبالأخص اهتمام الحكومتين الإسرائيلية والمصرية في السنوات الأخيرة بتحسين وتطوير إدارة هذا القطاع وتوج ذلك بإنشاء العديد من المرافق السياحية المشتركة بين البلدين.
3. تشكل نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة العربية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة ومؤشرات أخرى، نظراً لندرة الأبحاث والدراسات العربية في انعكاسات السياحة في تطور العلاقات، ووجود الضرورة الملحة لمعرفة العلاقة بين تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية وتطور النشاط السياحي وسلامة السياسة السياحية بين البلدين.
4. قد تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للأكاديميين والباحثين في موضوع أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل خاص وتطوير سياسات واستراتيجيات أكثر لتطوير النشاط السياحي والاهتداء إلى أفضل السبل للتعامل مع هذا القطاع والاستفادة منه الفائدة القصوى وبأقل التكاليف لتطور العلاقات بين البلدين.

ومن هنا فإن نتائج هذه الدراسة قد تكون رافدا علميا لصانعي السياسات العامة ومتخذي القرار في هذا المجال ومرجعا إضافيا للدارسين والمهتمين وتضع الحجر الأساس للدراسات الأكاديمية والتطبيقية اللاحقة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. استعراض تاريخ العلاقات بين مصر وإسرائيل.
2. المرور على الأحداث التاريخية المهمة في تاريخ هذه العلاقات.
3. التعرف على مؤشرات المستقبل السياحي وانعكاساته على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية.
4. توضيح الدور الاقتصادي من خلال السياحة وانعكاسه بالسلب والإيجاب على العلاقة بين مصر وإسرائيل.
5. استعراض أهم المناطق السياحية التي يرتادها السياح الاسرائيلين في مصر.
6. اقتفاء أثر التبادل السياحي بين مصر وإسرائيل، وانعكاسه على العلاقة الخارجية بين البلدين.
7. محاولة الخوض ومعرفة حجم هذا التبادل السياحي وتفاصيله من خلال بعض الوثائق والمراجع والمصادر الموثوقة والمعتمدة.

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل هنالك أثر للسياحة على تطوّر العلاقات المصرية الإسرائيلية ؟
2. ما هي دوافع زيادة أعداد السياح الإسرائيليين إلى مصر؟
3. ما هي طبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية ؟
4. إلى أي مدى يؤثر التعاون المصري-الإسرائيلي على مؤشرات المستقبل السياحي بين البلدين؟
5. ما هو دور المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقة بين الدولتين؟
6. ما هي أفاق مستقبل العلاقة بين الدولتين في المجال السياحي؟

محددات الدراسة

هنالك العديد من العوامل التي حددت من جمع المعلومات فـــي هــذه الدراســة ومنها:

1. خصوصية سرية دولة إسرائيل فــي تــداول المعلومــات المتعلقــة بالأرقــام والإحصائيات على اعتبار أنها ناحية أمنية خاصة.
2. لغة دولة إسرائيل، وهي دولة عبرية جعلت من الصعوبة بإمكان الحصول علــى المعلومات والأرقام الخاصة بالسياحة المتبادلة بين مصر وإسرائيل.
3. ندرة توفّر المصادر الإسرائيلية فيما يتصل بالجانب السياحي والــسياسي معــاً، وكذلك المصادر المصرية.
4. تزامن إجراء هذه الدراسة مع الأحداث الدائرة في الجمهورية العربية المــصرية وما نتج من تداعيات الربيع العربي، وبالأخص ثورة 25 يوليو 2011 مما أدى إلى تعذر السفارة المصرية في عمان مــن تزويــد الباحــث بمجموعــة مــن الإحصائيات والأرقام الخاصة بما يتعلق بموضوع هذه الدراسة، على الرغم من كتب تسهيل المهام المزوّدة من جامعة مؤتة والملحقية الثقافيــة لــدى الــسفارة العراقية في عمان بكتبها، وقد أشرت إليها في الملاحق.
5. يعتقد الباحث أن الجنسية ووجوده في غير بلد الأصل أسهمت أيضاً فــي تلــك المحددات.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الإطار النظري

نظرية اتخاذ القرار في العلاقات المصرية الإسرائيلية:

القرارات هي التي تتضافر فيها الجهود وجميع الإمكانيات والمستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة ومضاعفة النتائج الإيجابية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. وتأتي عملية اتخاذ القرار لتمثل المضمون العامل لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها التنظيمية ذلك أن اتخاذ هذه القرارات لا يكون مقصوراً على مستوى معين فهي عملية تمارس في جميع المستويات (توفيق، 2006)

ويرى ريتشارد سنادير أن هدف التحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك (الحديثي، 1982).

وهناك من يعرفها بأنها :" الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار " (هلال وقرني، 1994).

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول

بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتهـا، إذ يـتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين -الفواعل الحكـوميين وغيـر الحكوميين-، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولـة، وفـي بعـض الأحيـان يتجـاوزون أطرهـا التقليدية(توفيق، 2003).

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخـارجي كأسـاس لتفـسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صانع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين، وتركز أيضا على البحث فـي الكيفيـة التـي تتفاعل بها النظم القومية –الدول- مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظـام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محـددة تبـرز بهـا الـدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلـى وضـع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئاً في بيئة متغيـرة. وأن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادرا للحصول على معلومات دقيقـة من أجل أن يتمكن من وضع آلياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة.

ولا تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يـتم تحديـد الدولـة بـصناع قراراتها الرسميين.فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فان الدولة تعنى بصناع قراراتهـا. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة

بناء المواقف كما تم تحديده بوساطة صناع القرارات، والذي يعد مسألة رئيسة يمكن أن يساعد على تحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (مقلد، 1982م).

ويرى سنايدر وزملاؤه -الذي هو من أبرز من كتب في هذه النظرية- أن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسة التي يطلق عليها بالدول القومية.وأن التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليات. وأن الأفعال تنبع من ضرورة إقامة وتأمين وتنظيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة.أما الأفعال فإنها تمثل محاولة لتحقيق بعض الأهداف ومنع وتقليل انجاز الأهداف غير المتفق عليها أو المهددة للدول الأُخرى.

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي، كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيفية عمل الدولة (جنسن، 1989، ص116)، ولعملية اتخاذ القرار بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل بالآتي:

1. يشكل محور اتخاذ القرار عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى اتخاذ قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

3. يعمل صانعو القرارات على حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار، سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ب. مقولات النظرية:

وكما أسلفنا، فإن نظرية اتخاذ القرارات تعد من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية،حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة (توفيق، 2006م).

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل بالآتي (مقلد، 1982م):

1. يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.
3. يحاول صانعوا القرارات حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو

الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

4. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية –الدول- مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.
5. البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص. وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطة، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صانع القرار الوضع الذي يواجهه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع (مقلد، 1982).

كيفية توظيف النظرية:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة، من خلال تحليل متغيرات وعوامل إقليمية ودولية أثرت على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من مصر وإسرائيل، وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة؛ والتي تشكل محددا في عملية صنع القرار بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا. وبالتالي فإن هذا الأسلوب سيؤدي إلى معرفة المتغيرات التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين.

2.1 أثر السياحة في حوار الحضارات

منذ تبني القرار (22) عام 1998 بوساطة الجمعية العامة عمد السكرتير العـــام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير سنوية للجمعية العامة كان آخرها تقريره للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة (الأمم المتحدة، 1998). كما عمدت الجمعية العامـــة ســـنويا لتبني مشروع قرار بشأن عام حوار الحضارات والإعداد له والأنشطة المتصلة به، كما طالب بإسهامات الدول والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية فـــي هـــذا الـــشأن(الأمـــم المتحدة، 1999)، ومن ناحية ثالثة شكل السكرتير العام للأمم المتحدة فريق خبراء يضم 19 خبيرا من مختلف الخلفيات الحضارية والثقافية من بينهم الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد من مصر لإعداد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة بـــشأن حوار الحضارات(الأمم المتحدة، 2001) والتي عقدت يومي التاسع والعاشر من نوفمبر 2001 لمناقشة ما حدث في إطار فعاليات هذا العام للحوار بين الحضارات طبقـــا لمـــا قررته الجمعية العامة عام 1998. وإذا استعرضنا تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة للجمعية العامة سنويا منذ 1998 نجد أنه يربط بين مفاهيم التعدديـــة والتنـــوع بـــشكل عضوي مع حوار الحضارات، ويعتبر أي رفض لتلـــك المفـــاهيم ســـببا للعديـــد مـــن الصراعات والحروب في عالمنا، بما في ذلك ما سببته الأحقاد العنـــصرية والعرقيـــة والتعصب الديني. كما سعت هذه التقارير إلى عدم عزل مفهوم حوار الحضارات فـــي أدراج المثقفين وأروقتهم إنما ربطه بما يدور من نقاش حول العولمة والبحث عن أنساق جديدة للعلاقات الدولية، وذلك من خلال أفكار ضرورة وجود –عدو- فـــي العلاقـــات الدولية ممثلا في الآخر واعتبار العدو المشترك للجميع هو التعصب وعدم التسامح.

ومنذ أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ذي الرقم (22) في دورتهـــا الثالثة والخمسين في 4 نوفمبر بإعلان عام 2001 عاما للحـــوار بـــين الحـــضارات، اعتبرت القوى المحبة للسلام والتعايش عبر العالم أن هذا الإعلان بمثابة الرد العملـــي من جانب المجتمع الدولي على كل دعاة الصراع والصدام بين الحـــضارات والادعـــاء بتفوق حضارة على أخرى أو القول بنهاية التاريخ وبانتصار حضارة على الأخريـــات

وما إلى ذلك. وكان الملفت للنظر هي أن الدول الإسلامية ــ بالأخص إيران ومصر ــ كان لها السبق في الدفع بفكرة حوار الحضارات، كما يبرز دور الدول غير الغربية بالمعنى الحضاري مثل اليابان وكوريا، بالإضافة إلى دول غربية ذات إسهامات حضارية عريقة مثل اليونان وايطاليا.

وعلى مستوى آخر فإذا استعرضنا قرارات الجمعية العامة السنوية منذ عام 1998 حول حوار الحضارات نجد تزايداً مطرداً في عدد الدول التي تبنت مشاريع القرارات، بما فيها دخول دول حرصت في البداية على الابتعاد عن هذه القرارات ربما توجساً من –أجندة- خفية كامنة وراءه، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم إدماج موضوعات مثل حقوق الإنسان بما في ذلك حق تقرير المصير في تلك القرارات، وكذلك اعتبار حوار الحضارات مدخلا لتعزيز العلاقات الودية والتعاونية بين الدول وإنهاء التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وبينما أقرت هذه القرارات بالتباين الحضاري وبوجوب تعددية داخل كل حضارة وثقافة، فإنها اعتبرت إنجازات الحضارات إرثا مشتركا للإنسانية مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل حضارة وثقافة، وربطت بين حوار الحضارات وثقافة السلام ودعت لاحترام التباين الثقافي والعقائدي واللغوي. ورأت قرارات الجمعية العامة في العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية ومالية وتكنولوجية بل تحديا يدعو لتبني الاعتماد المتبادل بين البشر. وقد ركزت القرارات بالذات على دعوة الحكومات لتدرج في المناهج الدراسية ببلادها ما من شأنه احترام التعدد الحضاري والثقافي واللغوي وتدريس إنجازات الحضارات الأخرى بما يدعم جهود الفهم والاعتراف المتبادل فيما بين الحضارات والثقافات.

وقد اتسق التكليف الصادر لفريق الخبراء الذي أعد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة في ديسمبر 2001 بشأن حوار الحضارات مع ما ذكرناه عن مضمون التقارير السنوية للسكرتير العام للجمعية العامة ومع مضمون القرارات السنوية للسكرتير العام للجمعية العامة ومع مضمون القرارات السنوية للجمعية العامة منذ عام 1998 مع التركيز على اعتبار التنوع سمة أصيلة لعالمية الفلسفة التي أنشأت الأمم

المتحدة عام 1945 وكونه مجسداً في قيم حواها ميثاق الأمم المتحدة ومواثيـــق أخـــرى للمنظمة الدولية، كما حمل هذا التكليف مفاهيم يمكن وصفها بالغموض مثل المـــسؤولية الفردية في إطار الأنساق الجديدة للعلاقات الدولية مع إمكانية محاســـبة الأفـــراد فـــي العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي أثار بعض المخاوف بشأن محاولة الربط بين حـــوار الحضارات من جهة و مفاهيم جديدة يحاول البعض تمريرها وتقنينهـــا والتـــرويج لهـــا داخل الأمم المتحدة ثم (الدبلوماسية الوقائية) و (حق التدخل) وتقييد مفهـــوم الـــسيادة وغير ذلك من جهة أخرى، مما دفع دولا من العالم الثالث إلى الـــسعي لإجـــلاء هـــذا الغموض واستجلاء الأمور تحسبا لأي مفاجآت غير سارة.

إلا أن الثابت هو أن دعوة الجمعية العامة للقيام بأنشطة عبر العالم فـــي مجـــال تشجيع الحوار بين الحضارات لاقت صدى إيجابيا سواء من الحكومات أو المنظمـــات الإقليمية أو غير الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية، دون إنكار الدور الهام لمنظمـــات دولية خاصة منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات دولية متخصـــصة مثـــل اليونـــسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، و (منظمة السياحة العالمية)، سواء على شكل موائد مستديرة أو ندوات أو مناظرات أو ورش عمل أو فرق بحثية كـــذلك تلقـــى الصندوق الاستثماري الذي أنشأه السكرتير العام للأمم المتحدة عـــام 1999 للحـــصول على موارد خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل أنشطة الحوار بين الحضارات مساهمات مالية وعينية للحكومات ومؤسسات أكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وتبقى مسألة إيجاد آلية لمتابعة تشجيع الحوار بين الحضارات وهي مـــا زالـــت محل خلاف فيما بين الدول المختلفة، خاصة أن هناك دعوة مـــن عـــدد مـــن الـــدول والمنظمات لضمان وجود لجنة دائمة سواء داخل الأمم المتحدة أو اليونـــسكو لتعميـــق حوار الحضارات مفهوما وممارسة عبرة الترويج له فكرياً وفنيـــاً وأدبيـــاً، خاصـــة أن إنشاء مثل هذه الآلية سيضمن عدم تحول عام 2001 إلـــى مجـــرد(ذكـــرى) لحـــوار الحضارات اقتصرت على مجرد إلقاء كلمات وتسجيل مواقف وعرض لأنشطة تمـــت

وانتهت دون استمرارية في النتائج ومتابعاتها. ويبقى أخيرا في هذا الجزء ضرورة ذكر المائدة المستديرة الذي نظمتها اليونسكو على هامش القمة الألفية للأمــم المتحــدة فــي الخامس من سبتمبر 2000 وضمت عدداً مختاراً من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والمفكرين كان من بينهم وزير خارجية مصر السابق عمــرو موســى ومــا شكلته من إسهام في حوار الحضارات على الأقل من جهة التعريــف بــه والتــرويج والدعاية له.

كما نشير إلى ما ذكره السكرتير العام للأمم المتحدة في كلمة له في الخامس من فبراير 2001 من أن هدف حوار الحضارات يجب أن يكون البحث عن المعايير والقيم المشتركة وتعزيزها، وليس السعي لمضاعفة أوجه الخلاف والصراع، والسعي للتعايش السلمي. وضرب كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة السابق مثلا بمنطقة الــشرق الأوسط موضحاً أن حوار الحضارات يمكن أن يساعد أطراف الصراع علــى توصــل للسلام، بدون أن يذكر تفاصيل ما يعنيه وكيفية تنفيذه(الأمم المتحدة، 2001). وإذا مــا انتقلنا من مستوى الاتجاهات العامة التي جسدتها قرارات الجمعيــة العامــة وتقــارير السكرتير العام إلى مستوى التعرف على التباينات فيما بين الدول من قــراءة بياناتهــا العلنية والرسمية عند مناقشة بند حوار الحضارات في الجمعية العامة(الأمــم المتحــدة، 2001) يمكن لنا رصد ما يأتي من تباينات : فجمهورية إيران الإسلامية تسعى لإبراز رئيسها السابق محمد خاتمي وراء إطلاقها مبادرة إقامة عام لحوار الحــضارات عــام 1997 وتوظيف ذلك في إطار سياستها الخارجية للانفتاح على العالم وكسر محــاولات عزلها أو فرض المقاطعة عليها وإعادة الاندماج في النظام الــدولي مــن موقــع النــد والشريك المساوي ودون تقديم تنازلات، ومن جانبها تبرز دول الاتحاد الأوروبي أهمية احترام التعددية الثقافية داخل المجتمعات وليس بينها فقط، وربطهــا بحقــوق الإنــسان وكرامته وبالمساواة بين الرجل والمرأة وتؤكد على إيجابية ما تتيحه ثورة المعلومــات والاتصالات من فرص للتفاعل الحضاري، مع الإقرار بالمساواة بين أطراف الحوار.

كما يتضح موقف دول ذات حضارات عريقة ترفض مساواة حوار الحضارات بحوار الأديان، خاصة في حالة معاناة بعض هذه الدول من حساسيات أو صراعات دينية داخلها (عبدالناصر، 2002).

ولا ينكر أحد الدور الذي تلعبه السياحة في تعريف السائح والمواطن على حد سواء، أو ما بين مواطني الدولة نفسها، على الغنى الحضاري، بمعنى الدين والحوار والثقافة، وهذا ما كان إلى حد ما عنوان المؤتمر السياحي الذي نظمته منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة مؤخراً في قرطبة – إسبانيا بتاريخ 31/ 10/2007 وأستمر ثلاثة أيام، وأكدت منظمة السياحة العالمية بأن للسياحة من القوة ما تساعد به على تقدم الحوار ما بين الحضارات المختلفة، ويلعب السائح أو الزائر إلى منطقة ما، في تعزيز الجانب الثقافي، والتطوير الاقتصادي للمناطق البعيدة والفقيرة، وتقلل من التحيز والشك والحقد، ومن المعلوم أن منظمة السياحة العالمية تلعب دوراً مهماً وحيوياً في التفاهم والسلام المتبادل ضمن التنمية السياحية المستدامة، وذلك تم عن طريق المدونة العالمية للأخلاقيات السياحية، والتي وضعت الخطوط الرئيسة للوصول إلى جميع الأهداف التي ذكرناها أعلاه.

اليوم ومع مواجهتنا بما يعرف بالتصعيد وعدم التسامح، والمواقف التي أصبحت أكثر عدائية، وعدم الاستقرار الدولي، أصبح هنالك حاجة أكبر للتوجه الى ما يعرف بالتنمية المستدامة، وبالتالي هذا يتم عن طريق الإدارة السياحية الملائمة والتي تحاول إعادة الأمور إلى نصابها، من حيث تعزيز التفاهم والحوار ما بين الدول، وأيضاً العمل على تشجيع الاستقرار والأمن والسلام ما بينها.

فللسياحة شأن أكثر من الشأن الاقتصادي كونها تشارك في ما يعرف بالسياحة الدينية، والسياحة البيئية، والسياحة الاجتماعية، ومنظومة الأخلاق ومحتواها الثقافي، فهي تقوم بربط هام لا يؤثر بالناحية الاقتصادية بل يتعداه إلى أبعد من هذا.

وتوقع مجلس السياحة والسفر العالمي أن يوّلد قطاع السياحة والسفر ما يقارب سبعة تريليون دولار أمريكي العام 2007، وهذا المبلغ سوف يرتفع في العقود المقبلة

إلى ما يقارب ثلاثة عشر(13) تريليون دولار أمريكي حسب ما صرح به مجلس السياحة والسفر العالمي، وأبحاث الحسابات الثانوية التابعة للسياحة، وتظهر الحسابات التابعة للسياحة أداء قوي على الطلب السياحي عام 2007، أما عن أهم الدول التي تحصل على الحصة الأكبر من عائدات السياحة، فهي الدول العشر في هذا المجال، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وأما بالنسبة للعشر سنوات القادمة فالتنبؤات تشير الى تقدم الصين والتي تقف الآن خلف اليابان، والتنبؤات تشير الى تقدمها الى المركز الثاني في عام 2017، وهذه التنبؤات أساسها يعتمد على نسبة النمو المتوقعة على الشروط الحقيقية والتي تبلغ 9.6 % في العام، وللسنوات العشر القادمة، وأيضاً سوف نشهد تقدم الاتحاد الروسي إلى المواقع العشر الأولى.

وأما أكثر الدول إنجازاً وتقدماً لعام 2007 والعقود القادمة، فإن مجلس السياحة والسفر العالمي وضعها على النحو الآتي، مونتي نيقرو(الجبل الأسود-يوغسلافيا)، الصين والهند سوف تتبوء القائمة، وذلك بنسبة نمو سنوية مقدارها10.1%، 9.1%، 7.9% على الترتيب، وهنالك دول أخرى أظهرت أداءً عالياً بحسب مجلس السياحة والسفر العالمي، منها كرواتيا، رومانيا، وناميبيا، وأصبحت جميعها مؤخراً تستخدم الحسابات التابعة الثانوية للقطاع السياحي ممّا يقوّي هذه الدول على استخدام الأدوات للقياس الاقتصادي السياحي الذي يمّهد ويسّهل على صنع القرار المناسب فيما يخص القطاع السياحي في هذه الدول.

اليوم وبعد النتائج التي بدأت الدول المتقدمة والصناعية تلمسها من هذا القطاع السياحي المهم والحيوي، صار ينطبق هذا أيضاً على الدول الفقيرة التي بدأت تشعر بأهمية هذا القطاع من الموارد التي تحصل عليها منه أيضا.

فبدأت الدول تعمل وتوفر أقصى جهودها لكسب المزيد من فوائد هذا القطاع، وتقوم باستخدام أحدث الأساليب والأبحاث والأيدي العاملة للوصول إلى النتائج المبهرة التي توصلهم بالتالي إلى هذه المقبوضات الضخمة من هذا القطاع.

ومنطقة الشرق الأوسط منطقة غنية في حضارتها وما تحتويه من مواقع عالمية، ويكفي أن منظمة السياحية تصنف أن 40% من موجودات السياحية العالمية توجد في هذا الإقليم، ولكن للأسف فإن حصة الإقليم لا تتجاوز 6،4-6،5 من الدخل السياحي العالمي، وأن نسبتها لا تتجاوز 7،2 -9،2 من السياح على المستوى العالمي، وعليه فإن كل ما نتمناه للدول في المنطقة التقدّم على المستوى الدولي وزيادة نسبة حصتها من هذه الكعكة الثمينة ومن هذه الصناعة التي تُبيّض ذهباً!!!

3.2 الدراسات السابقة

أجرى (طالب، 2010) دراسة بعنوان" مقومات التنمية السياحية في إقليم كردستان العراق" هدفت إلى التعرف على كفاءة ونوعية الخدمات السياحية وحسن استثمارها في إقليم كردستان العراق، وشملت عينة الدراسة (659)مبحوثاً وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: إن إقليم كردستان العراق يتميز بالعديد من المقومات السياحية التي يمكن أن تسهم في تنمية وتطوير اقتصادها القومي، إن تنفيذ المشاريع السياحية، يؤدي إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالزيادة في حجم السياحة، يعني التوسع في الطلب على المواد الغذائية، المنسوجات و الأخشاب، الصناعات الشعبية، إلى جانب الزيادة في فرص العمل المتنوعة

وفي دراسة قام بها (مقابله، 2005) بعنوان"ترويج السياحة الداخلية في الدول النامية؛ " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ترويج السياحة الداخلية في الدول النامية؛ دراسة تحليلية للتجربة الأردنية من وجهة نظر مجموعة من السياح الأردنيين في البتراء"، وتكونت العينة الفعلية للدراسة من 136 سائحاً من الأردنيين في البتراء او ما نسبته 5% من العائلات التي شاركت في هذه البرامج. وتبين أن حوالي 80% من المشاركين هم من الكبار، وأن حوالي 80% أقاموا في الفنادق المصنفة (3-5) نجوم. ومن أهم العوامل التي ساهمت في دفع المواطنين للمشاركة جاذبية المكان وقضاء الإجازة مع الأهل والأصدقاء والأقارب والاستفادة من عروض الأسعار. والجدير

بالذكر أن حوالي 88% أقاموا لمدة ليلتين وحوالي 46% أنفقوا 150ديناراً فأكثر. وجاء تقييم السياح الأردنيين في البتراء ايجابياً نحو العوامل المتعلقة بالسياحة الداخلية في البتراء، خاصة جاذبية الموقع وخدمات الطعام والشراب، وجاء تقييم السياح الأردنيين متدنياً بخصوص النشاطات الترفيهية وتوفر خدمات التسلية والترفيه للأطفال.

وفي دراسة قام بها (الصلاح، 2004) بعنوان" تطور قطاع السياحة والآثار في الأردن: 1921-1946" حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات التنظيمية التي قامت بها حكومة شرقي الأردن في الفترة من سنة 1921م-1946م، وساهمت في تطوير قطاع السياحة والآثار، وذلك في إطار العلاقة التبادلية للسياحة والآثار مع ما تم تحقيقه من استقرار سياسي، واهتمام بالبيئة الجغرافية والطبيعية، وحماية وصيانة الآثار من التخريب، وإجراءات الدخول والإقامة والجمارك، وزيارة المواقع الأثرية، وتأمين الادلاء والمترجمين ووسائط النقل. أدت هذه الإجراءات إلى اجتذاب مئات السياح، وزيادة دخل الحكومة مما يدفعه السائحون من رسوم الدخول والإقامة وزيارة المواقع الأثرية، وتأمين نفقات حرس السياح، وتحسين الخدمات في المواقع السياحية، وإثبات الهوية الحضارية والتاريخية لشرقي الأردن في نظر العالم المتمدن.

وفي دراسة قام بها (العمري، 2004) بعنوان "التخطيط والإعداد لتصميم نظام معلومات سياحي وبنائه: نموذج مقترح للسياحة في المملكة العربية السعودية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى أهمية إنشاء نوع متخصص من نظم المعلومات هو نظم المعلومات السياحي (Tourism Information System-TIS)، من خلال التركيز على أهمية مرحلة وضع الأطر النظرية والأسس التي سوف يبنى عليها هذا النظام، وذلك خدمة للسياحة في المملكة العربية السعودية- والذي سيكون بمنزلة نواة يمكن تعميمها أو ربطها بأنظمة معلومات سياحية أخرى، كما يمكن وضعه أو جزء منه على شبكة الإنترنت- وتتكون هذه الدراسة من جزأين رئيسين هما: التعريف بنظام المعلومات الجغرافي ومكوناته وتطبيقاته، وكذلك بيان أهمية المعلومات واحتياج القطاع السياحي لها- أما الجزء الثاني فيناقش أسس تصميم هذا النظام المعلوماتي السياحي

وبنائه، وأهمية إنشائه ومجالات خدمته والمعوقات التي قد تعترضه- وتوصي الدراسة بضرورة الإعداد والتخطيط لبناء هذا النظام.

أما الدراسة التي قامت بها (أبو العينين، 2002) بعنوان "توقعات الطلبة على السياحة في مصر"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس توقعات الطلب على السياحة في مصر حتى عام 2020 وذلك وفقاً لدراسة الزمن الواقع والمعاش واعتمد في ذلك على دراسة السلاسل الزمنية والمتغيرات المحددة للطلب على السياحة في العقدين القادمين وأساليب التنبؤ بالطلب السياحي والإنفاق السياحي وخلصت الدراسة إلى أن هنالك عناصر تشاؤم يمكن أن تؤثر على النشاط السياحي في مصر أهمها عدم الاستقرار، والمنافسة الشديدة والتوترات التي تشوب المنطقة العربية بين الحين والآخر. وعناصر تفاؤل منها الإمكانيات الواسعة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الدعاية للسياحة وازدياد الوعي بأهمية السياحة وإقبال الشباب على الانخراط في هذا النشاط ورفع مستوى الخدمات السياحية.

وفي دراسة (سماوي، 2001)، بعنوان "اتجاهات الحركة السياحية وأنماطها في منطقة العقبة "، تطرقت الدراسة إلى أهمية التسويق السياحي وضرورة تنميته واستغلال مقوماته المتوفرة في منطقة العقبة كموقع سياحي متميز، يحتل المرتبة الثانية في الأردن بعد البتراء.

بينت الدراسة الواقع السياحي في العقبة ودوافع الحركة السياحية فيها والتي تمثلت بدوافع الراحة والاستجمام والاستمتاع بجمال منظر البحر والطبيعة، والدوافع الرياضية كالسباحة والغوص، والدوافع التاريخية والحضارية والاجتماعية، والدوافع الاقتصادية للاستفادة من العقبة كمنطقة حرة خاصة، كما ركزت الدراسة على ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة لترقى إلى مستوى الطلب السياحي المنشود، وضرورة تناسبها مع أذواق ورغبات السياح وقدراتهم الشرائية، كما بيّنت تدنّي مستوى الخدمات السياحية المقدمة إلى السائح المحلي (السياحة الداخلية)، وعدم توافقها مع إمكانياته المادية وحاجته ورغباته، وتطرقت إلى وسائل الإعلام المختلفة ودورها في

التسويق السياحي، وبيّنت ضعف دور هذه الوسائل وقصورها في تقدم السياحة الأردنية في منطقة العقبة، وعجزها في ترويج السياحة الخارجية والداخلية، فتبين أن معظم زوار العقبة قد اقتنعوا بزيارتها من خلال القنوات الاجتماعية؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج إعلامية من خلال وسائل الإعلام المختلفة للعمل على تسويق السياحة الأردنية بمنطقة العقبة.

أما الدراسة التي قام بها (الخضيري، 2000) فهدفت إلى إبراز أهمية صناعة السياحة الداخلية وأهمية عائداتها وفرص العمل التي توفرها كما خصص جزءاً عن الأهمية الاقتصادية للسياحة السعودية من ناحية المبالغ المصروفة على سياحة السعوديين الخارجية والتقديرات الداخلية وأهمية التركيز على السياحة الداخلية لخلق فرص عمل إضافية ولتنويع مصادر الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن التحوّلات المتوقّعة في الطلب على السياحة الداخلية تعاني من ضعف للجهود المبذولة من الدولة والقطاع الخاص وأن السياحة الداخلية ليست لديها المقدرة في الخروج إلى حد كبير عن الأنماط التقليدية والنظرة الضيقة لصناعة السياحة وذلك بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية. وأوصى الباحث بضرورة تكثيف الاستراتيجيات الوطنية من أجل تنمية وتنشيط الصناعة السياحية الداخلية والمحلية.

وقام جبسون (Gibson, 2009) بدراسة بعنوان" تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية في أمريكا اللاتينية"، والتي أوضحت وجود آثار اقتصادية للمشاريع التنموية على الخدمات والبنية التحتية والبيئية، وأن المشاريع التنموية تحقق عوائد اقتصادية للمنطقة شريطة المحافظة على جمال البيئة. وأن المشاريع التنموية وسيلة لتنويع الاقتصاد وتحاشي الركود الاقتصادي بما توفره من دخل وعمّال.

أما دراسة (Skerritt, 2005) بعنوان "أثر السياحة العالمية على التطور الاقتصادي: تحليل تجريبي"، فكانت أهميتها في أن توسع السياحة العالمية في تطوير

الدول يعتبر بأنه يحسن التطور الاقتصادي، ومن نتائجها أنهـا أشـارت أن السياحة العالمية يمكن أن تؤثر إيجاباً على التطور الاقتصادي في هذه البلدان.

وفي دراسة (Visser,2004) بعنوان "التأثيرات التطورية للسياحة في جنوب إفريقيا " حيث كان لهذه الدراسة هدفانِ رئيسيان أولهما أنها تسعى لآليات تطوير الفنادق في جنوب إفريقيا. أما الهدف الثاني فكان لدراسة التأثيرات التطويرية للفنادق في تنمية السياحة لمبادرات التطوير المحلي في جنوب إفريقيا، وفي ضوء استنتاجات هذه الدراسة توسيع سياحة العدالة في هذا البلد قد يشكل وسائل ملائمة يمكن من خلالها تحقيق مدى من أهداف التطوير المحلية.

أما دراسة (Gorge,2004) بعنوان "ملائمة الثقافة المحلية للتطوير السياحي: حالة إحدى المجتمعات الريفية في أطلنطا كندا " فهدفت الدراسة إلى تحري العلاقات والروابط بين الثقافة المحلية الملائمة والمجتمع الريفي والسياحة وخصوصاً ضمن التسلسل المحلي العالمي والتحدي الحاصل للثبات، أما مجتمعها فقد كان ريفي في أطلنطا كندا، ومن نتائجها أنها تعكس نتائج عملية الملائمة المتشكلة مفاهيمياً في ظل أربعة مرافق رئيسية هي :

1. الثقافة المحلية كأصل.
2. الآليات التقليدية للتراكم والتحويل وإنتاج الثقافة الذي يفسح الطريق لأمزجة جديدة.
3. تغيرات أساسية وثقافية واجتماعية تحدث.
4. انتقال سريع في أيديولوجية المجتمع تحدث.

كما تشير النتائج إلى الثقافة المحلية كرأس مال قد تكون أثمن موجود للمجتمع المتعلق بالثبات، وعلى النقيض فقد أشارت النتائج أن ملائمة الثقافة للسياحة قد يعترض ثبات المجتمع عن طريق خلخلة موجودات رأس المال للمجتمعات الأخرى الحاسمة.

أما أهمية الدراسة فتكمن في ملائمة المجتمع المحلي ثقافياً لتطوير السياحة والاستفادة من السياحة بشكل ينعكس إيجاباً على المجتمع المحلي أو الريفي.

أما دراسة (Raymond, Lo, 2004) بعنوان " فرص وقبول تطور السياحة التراثيـة فـي هونغ كونغ: دراسة حالة كام تن (الصين). فهدفت إلى تقدير احتمالية التطور السياحي للأصـول التراثية الموجودة في قرية كام تن بوساطة استخدام نمـوذج تـدقيق يعـرف باسـم Appeal – Robusticity Matrix (منشأ شدة جاذبية السوق) ثم أنها تتحدى بشكل كامل العوامل المقيـدة التي تعوق نشأة انتشار التراث في كام تن المقترح، وتبين أن قرى كام تن لهـا احتماليـة معينـة لتطور التراثي السياحي لكن يبدو أن القرويين المحليين يعارضون تطور قراهم كيمرات تراثـي، كما تؤكد الدراسة الحاجة إلى مشاركة المجتمع ومشورته في عملية صنع القرار. تستنتج الدراسة عن طريق تحليل المدى الذي يكون فيه التراث وسيلة مفيدة لتطوير السياحة فـي هونـغ كونـغ، وتحاول استخلاص دروس عملية ونظرية للسياسة الحكومية نحو المحافظة على التراث بالارتكاز إلى تجربة تطوير السياحة التراثية بالممارسة.

أما دراسة(Mackinnon, 2004) بعنوان " تحليل سياسات إدارة جزيرة الأمير ادوارد فيما يتعلق بصناعة السياحة " وتهدف هذه الدراسة في البحث في الآثار السلبية للمخالفات في جزيـرة الأمير ادوارد، هدفها بحث خيارات معالجة هذه المشكلة.

أما الدراسة التي قام بها(Bogarin, 2003) "الدافعية للسياحة المحلية دراسة حالة المملكـة العربية السعودية". هدفت الدراسة فهم كلا من دافعية الدفع والجذب للسياحة المحلية والعلاقة بـين الدافعيتين لسياح السعودية، وأشارت الدراسة إلى وجود تسعة عوامل جـذب، (القيمـة الثقافيـة، المنفعة والمعرفة والاجتماع الأسري والاجتماعي والاقتصادي والاهتمـام والاسـتجمام وراحـة المرافق) وتسعة عوامل دفـــع (الأمان، النشاط، رياضـات الـشاطئ والأنـشطة الطبيعيـة والخروج والعوامل التاريخية والثقافية والدينية والميزانية والاستمتاع وقد وجدت الدراسة إن أهـم عوامل الدفع والجذب وكما هي مفهومة من قبل سياح السعودية هي القيمة الثقافية والدينيـة كمـا أكدت الدراسة على العلاقة بين عوامل الدفع والجذب.

دراسة (Hanq, 2003) "دعم القرارات التخطيطية للنشاط السياحي من منظـور ادارة السياحة الريفية" أهمية دراسة السياحة الريفية أن لها تأثيرات ايجابية وكذلك سلبية على المدينة، أما الهدف فهو مساعدة السلطات الريفية على تحقيق تطوير السياحة الدائم

من خلال استخدام نظام معلومات مرتكز على الانترنت وكذلك دعم السياحة الفردية من خلال التخطيط لرحلاتهم الريفية كتجربة معتادة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد الإطلاع والبحث في الدراسات السابقة لم يجد الباحث أن موضـــوع (أثــر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية) قد طرح بصفة متكاملــة باســتثناء الدراسات التي أجريت من قبل بعض الشركات الاستشارية وبيــوت الخبــرة العالميــة وكذلك بعض الأوراق التي أعدت للمؤتمرات السياحية. وأنه لم يسبق أن تم الربط بــين السياحة والسياسة من قبل في اغلب الدراسات السابقة، وبيان أثرها في تطور العلاقات الدولية بالطريقة التي تناولتها هذه الدراسة، وأن اختيار الباحث لهذه المرحلة لتميزهــا بأحداث مهمة متعددة على صعيد الساحة الدولية والإقليمية، والتي واكبت تطــور هــذه العلاقات وانعكاسها على السياحة بين البلدين، وهي على النحو الآتي:

1. أنها الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحــدة الأمريكيــة على النظام الدولي.
2. استنتاج بعض الأنظمة العربية وبضمنها مصر أن الجميع أصبح يــدرك أن لا خيــار أمامهم سوى عقد الاتفاقيات مع إسرائيل، وأن هذا الإدراك أخذ وقتاً طويلاً ليتبلور مــع الكثير حيث شهدت المنطقة العربية بداية لمشاريع سلام تمثلــت بتوقيــع اتفاقيــة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام 1994.
3. شهدت الفترة المحددة بالدراسة بداية العدوان الأمريكي المتكرر على العراق بعد دخول الكويت حتى احتلاله عام 2003. والعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006.
4. أن السلام بين مصر وإسرائيل كان له تأثيراً إيجابياً في إرساء عملية الــسلام بمنطقــة الشرق الأوسط في تسعينيات القرن العشرين.

الفصل الثاني

تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية

تستلهم العلاقات بين مصر وإسرائيل طبيعتها وآلياتها من نصوص وبنود المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام في العام 1979، والتي أخذت مجراها في التطبيق المتدرج بعد عام من توقيع هذه المعاهدة أي في السادس والعشرين من مارس/آذار 1980، أي تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الآخر. واتفاقية (كامب ديفيد) وهي عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في السابع سبتمبر 1978م بين الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل مناحيم بيغن بعد أثنى عشر يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. حيث كانت المفاوضات وتم التوقيع على الاتفاقية بإشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979م إلى عام 1989م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978م بعد الاتفاقية بحسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

الوضع قبل الاتفاقية

أدت حرب أكتوبر وعدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم 338 والنتائج الغير مثمرة لسياسة المحادثات المكوكية التي انتهجتها الخارجية الأمريكية والتي كانت عبارة عن استعمال جهة ثالثة وهي الولايات المتحدة كوسيط بين جهتين غير راغبتين بالحديث المباشر والتي كانت ممثلة بالعرب وإسرائيل، إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات

السلام، ومهدّت الطريق إلى نشوء قناعة لدى الإدارة الأمريكية المتمثلة بالرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر بإن الحوار الثنائي عن طريق وسيط سوف لن يغيّر من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

أمّا في إسرائيل فقد طرأت تغييرات سياسية داخلية تمثلت بفوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 وحزب الليكود؛ كان يمثل تيارا أقرب إلى الوسط من منافسه الرئيسي حزب العمل الإسرائيلي الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية منذ المراحل الأولى لنشوء دولة إسرائيل وكان الليكود لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه كان رافضا لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية (هويدي، 1985).

تزامنت هذه الأحداث مع صدور تقرير معهد بروكنغس -الذي يعتبر من أقدم مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة- ونصّ التقرير على ضرورة اتباع "منهج حوار متعدد الأطراف" للخروج من مستنقع التوقف الكامل في حوار السلام في الشرق الأوسط (العقاد، 1991)

من الجانب الآخر بدأ الرئيس المصري محمد أنور السادات تدريجيا يقتنع بعدم جدوى القرار رقم 338 بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي تبناه حافظ الأسد والذي كان أكثر تشددا من ناحية القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل بصورة مباشرة. هذه العوامل بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة اي ضغط ملموس على إسرائيل مهّد الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر أن تركز على مصالحها بدلا من مصالح مجموعة من الدول العربية وكان السادات يأمل إلى أن أي اتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يؤدي إلى اتفاقات مشابهة للدول العربية الأخرى مع إسرائيل وبالتالي سوف يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية (علي، 2003).

ويعتقد معظم المحللين السياسيين أن مناحيم بيغن انتهز جميع هذه العوامل وبدأ يقتنع إن إجراء مفاوضات مع دولة عربية كبرى واحدة أفضل من المفاوضات مع مجموعة من الدول وأن أي اتفاق سينجم عنه سيكون في مصلحة إسرائيل أما عن

طريق السلام مع أكبر قوة عسكرية عربية أو عن طريق عزل مصر عن بقية العالم العربي.

واستنادا إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك في حواره مع الإعلامي عماد أديب عام 2005 "إن الراحل محمد أنور السادات اتخذ قرار زيارة إسرائيل بعد تفكير طويل حيث قام السادات بزيارة رومانيا وإيران والسعودية قبل الزيارة وصرّح في خطاب له أمام مجلس الشعب انه "مستعد أن يذهب إليهم إلى إسرائيل" وقام أيضا بزيارة سوريا قبيل زيارة إسرائيل وعاد في نهاية اليوم بعد أن حدثت مشادة كبيرة بينه والسوريين؛ لأنهم كانوا معترضين على الزيارة (هويدي، 1985) واستنادا إلى إبراهيم نافع فإن الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو قد قال "بأن مناحيم بيغن بلا شك صهيوني وصهيوني جدا، ولكنه رجل سلام، لأنه يعرف ما هي الحرب. ولكنه أيضا يريد أن يترك اسمه علامة في تاريخ الشعب اليهودي (زهران، 1994).

سبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية، حيث تم إعداد لقاء سري بين مصر وإسرائيل في المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني، التقى فيه موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلي، وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية. وفي أعقاب تلك الخطوة التمهيدية قام السادات بزيارة لعدد من الدول ومن بينها رومانيا، وتحدث مع رئيسها شاوشيسكو بشأن مدى جدية بيجن ورغبته في السلام، فأكد له شاوشيسكو أن بيجن رجل قوي وراغب في تحقيق السلام (هيكل، 1994).

وبعد هذا اللقاء استقرت فكرة الذهاب للقدس في نفس السادات، وأخبر وزير خارجيته الذي رفض هذا الأمر وقال له: "لن نستطيع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس، بل إننا سنكون في مركز حرج يمنعنا من المناورة"، كما أن سيناء لم ولن تكون في يوم ما مشكلة، وأخبره أنه بذهابه إلى القدس فإنه يلعب بجميع أوراقه دون أن يجني شيئاً، وأنه سيخسر الدول العربية، وأنه سيُجبر على تقديم بعض التنازلات الأساسية، ونصحه ألا يعطي إسرائيل فرصة لعزل مصر عن العالم العربي؛ لأن هذه الحالة تمكّن إسرائيل من إملاء شروطها على مصر. واقترح فهمي عليه عقد مؤتمر دولي للسلام في القدس

الشرقية تحضره الأمم المتحدة والدول الكبرى لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة السلام، مع استمرار مفاوضات السلام في جنيف. وفي افتتاح دورة مجلس الشعب في 1977م، وفي هذه الجلسة الشهيرة أعلن السادات استعداده الذهاب للقدس بل والكنيست الإسرائيلي، وقال: "ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". وانهالت عاصفة من التصفيق من أعضاء المجلس، ولم يكن هذا الهتاف والتصفيف يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلا إلى القدس (الحمش، 1980).

القى السادات خطابا أمام الكنيست الإسرائيلي في العشرين من نوفمبر 1977م. وشدّد في هذا الخطاب على فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست بجديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل، وأقرّ أنه لم يتشاور مع أحد من الرؤساء العرب في شأن هذه الزيارة، واستخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تصلح للتأثير في المجتمع الإسرائيلي، مثل: الإشارة إلى أن إبراهيم (عليه السلام) هو جدّ العرب واليهود، واقتران زيارته بعيد الأضحى. دعا السادات بيجن لزيارة مصر، وعقد مؤتمر قمة في الإسماعيلية حين تخاذل السادات أمام بيجن الذي تكلّم عن حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على إسرائيل. وقال بيجن بحدة شديدة: "وقد كان في وسعي أن أبدأ المباحثات بالمطالبات باقتسام سيناء بيننا وبينكم، ولكني لم أفعل". بعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في القدس. وفي أثناء انعقاد تلك اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء، لاستخدامها كورقة مساومة على مصر. لم يكن بيجن مستعدًا لقبول تنازلات، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي "موشى ديان": "إنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها" (هيكل، 1994).

وعرض الإسرائيليون على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقًا للأعمال العدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية، وبذلك تكون إسرائيل حققت هدفًا جوهريًا من أهداف المباحثات وهو التركيز

على مسألة الانسحاب من سيناء، وهذا هو الهدف من المباحثات مع الجانب المصري ويؤدي إلى صلح منفرد مع مصر وتأمين حدودها معها، وتوسيع الهوة بين السادات والفلسطينيين، شعر السادات أن الإسرائيليين يماطلونه، فألقى خطابًا في يوليو 1978م قال فيه: إن بيجن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر (تشيرجي، 1993).

محادثات ما قبل الاتفاقية

وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد يوم الخامس من سبتمبر 1978. فذهب السادات إلى كامب ديفيد وهو لا يريد أن يساوم، وإنما ردد مشروع قرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس للحل. أما كارتر والإسرائيليون فكانوا مقتنعين أن السادات لن يوافق قط على أي وجود إسرائيلي في سيناء، كما أنه لن يصر على موضوع الدولة الفلسطينية، وأدرك الأمريكيون أن لا يمكن للسادات أن يتحمل الفشل على عكس بيجن، فإن الفشل يعني بقاء الوضع الراهن، وبقاء الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة

وفي اليوم الأول من المحادثات قدّم السادات أفكاره عن حل القضية الفلسطينية بجميع مشاكلها متضمنة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وغزة وحلول لقضية المستوطنات الإسرائيلية واستنادا إلى مبارك؛ فإن السادات لم يركّز في محادثاته كما يعتقد البعض على حل الجانب المصري فقط من القضية.

حاولت الإدارة الأمريكية إقناع الجانبين أن يتجنبوا التركيز على القضايا الشائكة مثل الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة ويبدؤا المناقشات على قضايا أقل حساسية مثل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. كان الهيكل العام للمحادثات التي استمرت أثنى عشر يوماً تتمحور على ثلاثة مواضيع رئيسية الضفة الغربية وقطاع غزة استند هذا المحور على أهمية مشاركة مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل هذه القضية التي اقترحت الولايات المتحدة إجراءات انتقالية لمدة خمس سنوات لغرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين

وانسحاب إسرائيل الكامل بعد إجراء انتخابات شعبية في المنطقتين ونص الاقتراح أيضا على تحديد آلية الانتخابات من قبل مصر وإسرائيل والأردن على أن يتواجد فلسطينيون في وفدي مصر والأردن (هيكل، 1994).

وبحسب الاقتراحات في هذا المحور كان على إسرائيل بعد الانتخابات المقترحة ان تحدد في فترة خمس سنوات مصير قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية علاقة هذين الكيانين مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى (تشيرجي، 1993)

1. علاقات مصر وإسرائيل: استند هذا المحور على أهمية الوصول إلى قنوات اتصال دائمة من ناحية الحوار بين مصر وإسرائيل وعدم اللجوء إلى العنف لحسم النزاعات واقترحت الولايات المتحدة فترة ثلاثة أشهر لوصول الجانبين إلى اتفاقية سلام.
2. علاقة إسرائيل مع الدول العربية: حسب المقترح الأمريكي كان على إسرائيل العمل على إبرام اتفاقيات سلام مشابهة مع لبنان وسوريا والأردن بحيث تؤدي في النهاية إلى اعترافات متبادلة وتعاون اقتصادي في المستقبل

كان الموقف الإسرائيلي متصلبًا متشددًا يرفض التنازل، وهو ما جعل السادات يعلن لمرافقيه أنه قرر الانسحاب من كامب ديفيد، فنصحه وزير الخارجية الأمريكي "سايروس فانس" أن يلتقي بكارتر على انفراد، واجتمع الرئيسان نصف ساعة خرج بعدها السادات ليقول للوفد المصري: "سأوقّع على أي شيء يقترحه الرئيس كارتر دون أن أقرأه". وحاول وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل إقناعه بعدم قبول المشروع الأمريكي؛ لأنه هو ذاته مشروع إسرائيل، لكنه لم يجد منه أذنُا صاغية، فقدم استقالته في كامب ديفيد فقبلها السادات، وطلب منه تأجيلها لحين العودة إلى القاهرة.

معاهدة السلام المصرية 1979م.

وقعت معاهدة السلام المصرية في السادس والعشرين من مارس 1979 عقب محادثات كامب ديفيد، وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام

1967 بعد حرب الأيام الستة وتضمنت الاتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية. تضمنت الاتفاقية أيضا البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

وضعت الاتفاقية شروطًا على سيادة مصر على سيناء بعد عودتها إليها. حيث وقّع السادات على اتفاقية تضع شروطًا قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء، فقصرت مثلا استخدام المطارات الجوية التي يخليها الإسرائيليون قرب العريش وشرم الشيخ على الأغراض المدنية فقط.

الخطوط الرئيسة والعامة

تبدأ الاتفاقية الأولى بمقدمة عن السلام وضروراته وشروطه، ثم تعرض الاتفاقية التصور الذي تمّ التوصل إليه "للسلام الدائم في الشرق الأوسط" وتنصّ على ضرورة حصول مفاوضات بين إسرائيل من جهة ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى.

أمّا الاتفاقية الثانية فنصت على التفاوض المباشر بين مصر وإسرائيل من أجل تحقيق الانسحاب من سيناء التي احتلتها إسرائيل في حرب العام 1967م.

وتنص الاتفاقية على إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بعد المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء.

إضافة إلى هاتين الاتفاقيتين العلنيتين، تم التوقيع على عدة اتفاقات سرية تتعلق بالتعاون بين الدول الثلاث (أمريكا، إسرائيل، مصر) في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والدفاع المشترك. وتتعلق بالوضع اللبناني وكيفية وقف الحرب الأهلية.

ويرى بعض المحللين السياسيين أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تؤدي على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى على المدى البعيد فكانت الاتفاقية تعبيرا غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة على الطرف الآخر وكانت علاقات البلدين ولحد الآن تتسم بالبرودة والفتور (أبو طالب، 1993).

كانت الاتفاقية عبارة عن تسعُ موادٍ رئيسة منها اتفاقات حول جيوش الدولتين والوضع العسكري وعلاقات البلدين وجدولة الانسحاب الإسرائيلي وتبادل السفراء. ويرى البعض منذ عام 1979 ولهذا اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليين في القاهرة باختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل ولا تزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين ومنها (زهران، 1994):

1. مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام 2003.
2. امتناع إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.
3. مسألة مدينة أم الرشراش المصرية والتي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل ويطلق على المدينة اسم "إيلات" من قبل الإسرائيليين. حيث إن البعض مقتنع إن قريـــة أم الرشراش أو إيلات قد تم احتلالها من قبل إسرائيل في العاشر من مارس عام 1949. وتشير بعض الدراسات المصرية أن قرية أم الرشراش أو إيلات كانت تدعى في الماضي (قرية الحُجاج) حيث كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها.
4. قضية الأموال التي تعتبرها مصر "أموال منهوبة" نتيجة استخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة ست سنوات.

وقد استغل بيجن الأيام التي تلت كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة، ثم بلغت ذروة تصريحاته عام 1981م عندما أقسم أنه لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس.

تأثير الاتفاقية استراتيجيا وسياسيا

1. أرجعت لمصر سيناء ولكن بسيادة منقوصة وتحفظات على توزيع الجنود.
2. أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.
3. حازت إسرائيل على أول اعتراف رسمي بها من قبل دولة عربية.

4. تمتع كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
5. فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة، خاصة في سيناء.

1.2 مفهوم التطبيع

وقع الرئيس أنور السادات على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979 مع مناحيم بيغن، وقد دفع السادات حياته ثمناً لهذا التوقيع بعد عامين، إذ اغتاله الضابط المصري خالد الاستنبولي في حادث المنصة الشهير في السادس من تشرين الأول 1981. ورغم التوقيع وكل جهود إسرائيل لجعل معاهدة السلام أمراً واقعاً فلم تتمكن من جعل التطبيع واقعاً شعبياً في الشارع المصري الذي ظل معظمه يرفض التعامل مع الإسرائيليين.

وقبل البدء في مناقشة موضوع تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، لا بد من طرح سؤال: ما هو مفهوم التطبيع.؟

وفي اللغة يعني مفهوم التطبيع إعادة الأشياء إلى طبيعتها وفي مجال السياسة يعني عودة العلاقات بين طرفين أو أكثر إلى طبيعتها. وهنا نجد أن المسوقين له قفزوا فوق حقيقة تاريخية هي أن إسرائيل لم تكن موجودة قبل أكثر من ثلاثين عاما وحتى عندما ظهرت لم تكن لها علاقات مع دول الجوار العربي لتدعوها الآن لإعادة العلاقات إلى طبيعتها.

لقد ذاع هذا المصطلح في المجال السياسي لفرض وجهات نظر وأوضاع قدرتها الدول الكبرى على دول اصغر منها. والتطبيع الذي ترغب به إسرائيل هو الذي تفرض من خلاله وجودها على الدول العربية الرافضة لها.

وينسب صياغة مصطلح التطبيع إلى ابايبان – وزير خارجية إسرائيل آنذاك – في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1968، إذ يقول ابايبان يقول " إن الوضع الطبيعي

لإسرائيل هو الانسجام الإقليمي مع دول المنطقة بتطبيع العلاقات مع الـــدول العربيـــة وإنهاء حالة المقاطعه وفتح الحدود والتعاون الاقتصادي والانتقال من طـــور التوســـع العسكري إلى طور التوسع الاقتصادي " (الجنابي، 2000).

وشاع استخدامه فيما بعد مع معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية. وعندما شـــرح آلوف هاريفين – مدير معهد شيلواح لدراسات الشرق الأوسط –طبيعة السلام- في آذار 1977 ذكر أن الإسرائيليين يفهمون السلام على انه علاقات تحتوي على ثلاثة عناصر : (رابين، 1994)

1- إن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حوارا بين الأطراف الذين كانوا مشتبكين قبل ذلك في نزاع.
2- إن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى حلول مشتركة.
3- إن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على ان تخلق آفاقاً ونماذج جديدة مـــن التعاون.

إذن عندما يقول العرب أنهم لا يريدون علاقات بأي شكل كانت مع إسرائيل؛ فهـــذا يعني أنه لا توجد لهم أي صله مع إسرائيل وما دامت لا توجد بين الطرفين أي علاقـــة فلا توجد حلول مشتركة لذا فان ما يقترحه العرب هو ليس له معنى السلام ولا طبيعـــة السلام كما تتصور إسرائيل ومن هنا يتداخل مفهوم السلام مع مفهـــوم التطبيـــع لـــدى الأخيرة.

وكانت المقاطعة الاقتصادية قد فرضت على إسرائيل بقرار مـــن جامعـــة الـــدول العربيه عام 1948، وكان القرار حينئذ يقتصر على المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات المنتجة في إسرائيل، وفي عام 1950 فرضت الجامعة العربية المستوى الثاني للمقاطعة وهو الذي يعني مقاطعة الشركات الأجنبية التي ساعدت في تقوية إســـرائيل ودعمهـــا اقتصاديا وعسكريا ثم المستوى الثالث للمقاطعة والذي يعني مقاطعة الـــشركات التـــي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة بمـــستواها الثـــاني. (مـــصطفى، 1995) وكان مجلس جامعه الدول العربية قد اقر أحكـــام القـــانون الموحـــد لمقاطعـــة

إسرائيل في الدورة الثانية والعشرين وبتاريخ الحادي عشر من كـــانون الأول 1954م (Amer, 1970).

فالتطبيع إذن لدى إسرائيل يعني تحقيق مطالب تتجسد بقبولها داخل المحيط العربي. وتحجيم القدرات العربية وتنظيم العلاقات العربية – العربية. وفق ما تـــراه إســـرائيل كمان أن التطبيع في نظر الإسرائيليين لا بد أن يحمل معنىً محددا هو أن يضمن عـــدم رجوع مصر مستقبلا، عن خط السلام.

لكن التطبيع لدى الشعب المصري لا يمكن أن يقوم أصلا ما دام قد تعـــارض مـــع قناعاته الطبيعية لا بوصفه مصريا فقط، بل بحكم انتماءاته الى وطنه العربي المحـــيط، ويصعب تصور أن يتقبل المصري كأمر طبيعي دعوى حكومة إسرائيل بان فلـــسطين العربية لا وجود لها قط، أو القوانين التي أصدرها الكنيست بضم القدس العربيـــة أولا، ثم الجولان واعتبار المدينة المقدسة بشقيها عاصمة أبديه لإسرائيل أو قول بيغن انه من حق إسرائيل حفظا لأمنها أن تشن غارات تأديبية أو وقائية ضد أي بلد عربي.

وحدد الرئيس السادات مفهوما واضحا للتطبيع بشعار (خطوة من جانب الإسرائيليين بخطوتين من جانب مصر) فاختصر الآجال المحددة للتطبيـــع بـــين الطـــرفين وفقـــا للمعاهدة، فبينما حددت المعاهدة فترة لا تتجاوز ستة أشهر لمجـــرد بـــدء مفاوضـــات التطبيع أنجزت حكومتا مصر وإسرائيل تسع اتفاقيات للتطبيع قبل مضي هذه المدة.

ولعل سائلاً يسألُ ما هي الدوافع التي جعلت السادات يطلق مثل هـــذا الـــشعار؟ فنجيب إن العوامل التي دفعته لإطلاق هذا الشعار لا تختلف عن العوامل التي أوصـــلته إلى عقد معاهدة السلام مع إسرائيل وهو العامل الاقتصادي الداخلي ووعـــود الرخـــاء الاقتصادي الداخلي التي قدمها لشعبه مع تطلعه للخارج والدعم الأمريكي، ولا ننـــسى الدوافع الشخصية بكونه رجل محب للسلام.

لقد أولى السادات أهمية خاصة للتطبيع الثقافي عن باقي مجالات التطبيـــع فقـــد سارع بإدخال التعديلات المطلوبة على مناهج التعليم في مصر لتناسب الانفتاح علـــى إسرائيل.

ولم يأبه لكل التحذيرات والاعتراضات التي أصــدرتها الهيئــات والمؤســسات الثقافية والسياسية والاقتصادية عن مخاطر التطبيع. ولم تتوقف استجابته عنــد حــدود التقبل او التشجيع لعملية التطبيع بل أنه قام بافتعال المواقف لتحقيق بعض مظاهر هــذا النشاط، كتحقيق أول لقاء رياضي بين رياضيين مصريين وإسرائيليين.

وهكذا هيأ السادات أرضاً خصبة للنبت الجديد لكي ينمــو ويزدهــر فــي كــل المجالات وبالطبع ليس هناك من يدعي أن التطبيع كان هو السبب الوحيــد وراء هــذه الإجراءات ولكن أيضا ليس هناك من يستطيع ان ينكر هذا التطبيع ومحاولــة تطويــع القوى الوطنية لقبوله كان هو السبب الرئيسي في هذه الحملة وأهم عناصرها الفاعلــة. وأن هذه الحملة كانت تتقدم تدريجياً مع تقدم خطوات التطبيــع وفلــسفته اســتراتيجيته فضلاً عن توافر المناخ العام اللازم لأمنه واستتبابه وفرض فرص النمو فــي الواقــع المصري.

وجاء الرئيس حسني مبارك بعد اغتيال السادات وكان التطابق بين الرجلين أمرا غير وارد رغم أن الأول احتفظ بمعظم الوجوه السياسية المصرية التي عاونت السادات في سياسته ومبارك نفسه لم يكــن إلا واحــدا مــنهم. إلا أن مبــارك كــان يتحاشــى الإسرائيليين عندما كان نائبا، ولم يــزر إســرائيل ولا مــرة عنــدما أصــبح رئيــسا للجمهورية. لذلك فان إسرائيل أدركت مسبقا أن سلامها مع مصر مبارك سلاما بــاردا ومرّت عملية التطبيع ببطء رأت فيه إسرائيل إخلالاً بنصوص معاهدة السلام بينهما.

وعلينا أن نتذكر بأن ما أصاب التطبيع من فتور أو بطء لم يكن ناجما عن تحول جذري في السياسة المصرية حيال إسرائيل يمكن أن يعيد الوضع بينهما إلى العلاقات الصراعية بدليل أن القنوات التي وفرتها الاتفاقيات بين الجانبين ظلت مفتوحة على الأخص بالنسبة لإسرائيل لكي تواصل تحركها كما أن ما قيل عن تجميد بعض مجالات التطبيع لا يعكس موقفا مصريا استراتيجيا أو مبدئيا حيال هذه المسألة وإنما يعبر عن خطوة تكتيكية أملتها اعتبارات محلية وإقليمية ودولية وفرضتها أحداث خطيرة شهدتها المنطقة (عوض، 2005). وقد شكا إسحاق شامير في عدة رسائل بعث بها إلى مبارك من الاتجاه نحو التملص من التزامات اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام بينهما وخاصة بالنسبة لتطبيع العلاقات.

ولقد استغلت إسرائيل الانفتاح المصري لها، وبدأت بمحاولات اختراق الأمن الوطني المصري بعدة أشكال مثل اختراق شبكات المعلومات والاتصالات المصرية واستخدام ثورة المعلومات والاتصالات، واستخدام التمويل الأجنبي للبحوث المشتركة في إطار الحصول على المعلومات وتجربة أنواع جديدة من الأدوية على المرضى المصريين، وكذلك استخدام برامج التدريب الحكومية وغير الحكومية بالتعاون مع مؤسسات غربية وبخاصة مؤسسة (هانز زايدل) و (فردريش ايبرت) الألمانيتيين في إعادة توجيه عقل القيادات الإدراية والتنفيذية والنقابية المصرية.

لقد استغلت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الوضع الاقتصادي المصري فارتكز التحرك الإسرائيلي على عدة عوامل نلخصها بـ:

1. الاتفاقيات المبرمة مع مصر، والتي جاءت تتويجا لمحاولات الولايات المتحدة وإسرائيل لإخضاع مصر فهذه الاتفاقيات أعطت إسرائيل جواز مرور إلى مصر.
2. الأوضاع الداخلية في مصر، كانت هذه الأوضاع وسيلة لانتزاع التنازلات الاقتصادية والسياسية من النظام المصري ونجملها في :

أ. الوضع الاقتصادي المتردي داخل مصر.

ب. سياسية الانفتاح الاقتصادي.

ت. وجود شرائح وفئات اجتماعية مستعدة للتعاون مع إسرائيل.

اذن ما هي الأهداف الإسرائيلية في تطبيع علاقاتها مع مصر؟ تتلخص أهم هــذه الأهداف في:

1. كسر الحواجز النفسية لدى الشعب المصري تلك التي تسد الطريق أمام التعامــل الحر المفتوح مع إسرائيل.
2. تحقيق الشعور بالأمان والطمأنينة لليهود داخل الأرض المحتلة بعد شيوع السلام مع اكبر دولة عربية.
3. تحقيق القيادة الإسرائيلية في المنطقة تمهيدا للسيطرة الإسرائيلية العالميــة بــدءاً بالسوق الشرق أوسطية.
4. فتح أسواق جديدة للإسرائيليين بعد أن تجمع في أيديهم المال العالمي، فيــضاف الاستثمار العربي كله إلى الأموال الموجودة في البنــوك وتتحقــق لهــم بــذلك السيطرة الاقتصادية الكاملة، ولن يتخلف العالم العربي إلا كما تخلف عن كامب ديفيد في السير وراء مصر.
5. فتح ارض جديدة أمام يهود العالم للهجرة إلى الأراضــي الفلــسطينية المحتلــة، وتمثيل الإسرائيليين في المناسبات الهامة كخبراء ومستشارين فنيين، والنفاذ إلى البلاد الإفريقية الأخرى من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ودور مصر فيها كبير كما هو معلوم.

2.2 التطبيع بين مصر وإسرائيل

استمرت العلاقات بين الدولتين، تحمل في طياتها قدراً من الحساسية، دون علاقة برواسب الماضي، ذلك لإحساس مصر بالخوف والتهديد من إسرائيل. فصورة

إسرائيل كدولة قوية وديناميكية تمتلك صناعة متقدمة وإنجازات علمية وتكنولوجية مبهرة أمر مخيف ورادع على حد السواء. هذا فضلاً عن مخاوف وهمية تلعب دوراً لدى المسؤولين والمثقفين الذين يخشون من سيطرة إسرائيل على الاقتصاد المصري واقتصاد الشرق الأوسط كله وسيطرتها على الثقافة المصرية والمساس بقيمها. وحتى إن كانت هذه المخاوف غير معقولة فإنها مستمرة وستستمر في المستقبل لتصبح عوامل مؤثرة على العلاقات بين الدولتين.

يُعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عملية التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، فطبقًا لميثاق الأمم المتحدة الذي استند تأسيس قيام إسرائيل إلى قرار منه، تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد لها واحترام استقلالها السياسي، وفيما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها يظل من الأمور السيادية للدولة وهي التي تحددها، ويعترف منظرو التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح التطبيع مصطلح غير عادي، ولا يرد في معاهدات السلام التي تنظّم العلاقات بين الدول عادة، وأنه نشأ من طبيعة عدم التناسق في الصراع العربي الإسرائيلي، وتكمن الصعوبات في عدم التناسق، الأمر الذي أدى إلى ترجمته في مفهوم التطبيع (درويش، 2002).

لقد تولّدت العلاقات بين البلدين نتيجة لرغبة مصر في التمسك باتفاق السلام مع إسرائيل، لكن دون الدخول في علاقات اقتصادية وثقافية وسياحية، الأمر الذي جعل هذا السلام "باردا". ومع ذلك فإن ثمة عوامل تخص الجانب المصري قد تؤدي إلى تقويض الاتفاق، ومن ضمنها (دايفد، 2010):

1. سار عند الجانب المصري طيلة السنوات الماضية إحساس بأن إسرائيل تسعى من أجل الهيمنة على المنطقة. وإذا كان من الصعب واقعيا على إسرائيل أن تنافس مصر في الهيمنة على العالم العربي، لكن تعلم الدول العربية جيدا القوة التي عليها إسرائيل وكونها قوة إقليمية.

2. لا تزال إسرائيل الدولة الأقوى على الصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنها تحتكر القوة النوويّة.
3. على الرغم من قيام الولايات المتحدة بدعم مصر وتقديم المساعدة لها، إلا أن إسرائيل ما زالت مصرة على أن يكون لها القوة الأكبر في المنطقة.
4. على الرغم من ضعف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها ما زالت تمتلك قدراً كبيراً من القوة، وكذلك فإن مسألة علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل تظل أمراً مقلقاً لمصر والعرب.
5. أضافة القوة الاقتصادية لتل أبيب قدراً من القوة ودعماً لمكانتها في منطقة الشرق الأوسط.
6. ترى مصر نفسها دولة رائدة في المنطقة، وأي تطور لإسرائيل قد يكون على حسابها، الأمر الذي يجعلها تحفز من خطها للعمل ضد إسرائيل.
7. تبدي مصر قدرا من الأهمية للتمسك باتفاق السلام مع إسرائيل بسبب الحفاظ على قوتها وكذلك من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة، لكنها في الوقت ذاته ترى وجوب منع إسرائيل من محاولات استغلال قوتها في إملاء ما تريده على العالم العربي بوجه عام وعليها بوجه خاص، ولهذا تسعي بقدر الإمكان للتقليل من حجم العلاقات معها

وقد اتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مسارًا متعرجًا اختلف في عصر السادات عن فترة حكم مبارك، فقد رفع السادات شعار (خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر). ولذلك شهد التطبيع في عهد السادات زخمًا وتعجلاً غير متوقع وحاولت إسرائيل اختصار الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت ستة أشهر بعد بدء المفاوضات، ولكن وقعت مصر مع إسرائيل تسع اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة، واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل (رفعت، 2008).

وقد تجسدت علاقات التطبيع في هذه المرحلة في لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء إسرائيل، التي بلغت عشرة لقاءات انعكست على الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والمجالس النيابية، واتخذت شكل حوارات مع نظرائهم في إسرائيل. ولكن اتسم التطبيع السياسي في عهد مبارك اتسم بمسار متعرج، استهله الرئيس مبارك بالتحفظ على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة. وقد ساد التعامل بين مصر وإسرائيل نمط العلاقات التي وصفت بـــ(السلام البارد) حتى عام 1982، وكان قد تم استدعاء السفير المصري من إسرائيل بسبب اعتداء إسرائيل على لبنان عام 1982، ثم أعيد السفير المصري إلى تل أبيب بعد عودة طابا لمصر . وقد وافقت مصر على دعوة إسحق رابين لزيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التي انقطعت خلال ست سنوات وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من البلدين، وإذا كان اتفاقا أوسلو 1993 ووادي عربة 1994 قد أسهما في تعزيز العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل فإن اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب مذابح للمدنيين والأسرى المصريين ودفن بعضهم أحياء في حربي 1956 و1967 والتي أثارت غضبًا هائلاً لدى الرأي العام المصري، كل هذه الجرائم لم تؤثر في مسار العلاقات السياسية بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، فقد رفضت إسرائيل طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق ولم تهتم الحكومة المصرية باتخاذ أي إجراء ضد مرتكبى هذه الجرائم (علي، 2004).

هذا وشهدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مزيدًا من التوتّر منذ اندلاع الانتفاضة (2000) ووصول شارون إلى السلطة وتوسّعه في إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطيني. وقد استجابت الحكومة المصرية لضغوط الرأي العام بسحب سفيرها لدى إسرائيل في نوفمبر 2000 للمرة الثانية ولكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل أو طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. ثم صعدت احتجاجا مرة أخرى إثر إعادة احتلال المدن الفلسطينية في مارس 2002 وقرر مجلس الوزراء حينئذ

وقف جميع الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. كما أعلن وزير الزراعة (يوسف والي) وقف كل أشكال التعاون العلمي والإرشادي في مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل، وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وكذلك أنماط التطبيع الثقافي والاجتماعي، وتبادل الإعلام المصري والإسرائيلي حملات إعلامية متصاعدة. ولكن اعتبارًا من عام 2004 شهد التطبيع من الجانبين تحولاً جوهريًا يتّفق مع المسار السياسي للعلاقات بينهما. إذ وقّعت مصر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) واتفاقية تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي، اللذين ظلت ترفضهما منذ عام 1996، وقد حدث ذلك رغم استمرار اعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني. وإذا كان العقد الأول من التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا في مجالين هما السياحة والنفط فإن هذا التحول الجوهري كانت له تداعياته السلبية على الشعب المصري والعالم العربي، وقد وصف روبرت زوليك، ممثل الولايات المتحدة، اتفاق الكويز بأنه (أهم اتفاق اقتصادي بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد). وقد تم هذا الاتفاق دون مناقشته في مجلس الشعب بزعم أنه مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية السلام 1979. أما التوقيع على اتفاق تصدير الغاز المصري الطبيعي لإسرائيل عبر خط أنابيب فهو مطلب إسرائيلي ظل معلقًا منذ وقت طويل، وتم تعليق المفاوضات بشأنه في فبراير1997 وقد وقعت مذكرة التفاهم في يوليو2005، وأعلن أنها سوف تتم من خلال تعاقدات بين شركات مصرية وإسرائيلية (عوض، 2005).

تتمتع مصر بموقع جغرافي فريد، فهي ملتقى ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوربا، وزاد من قيمة هذا الموقع سواحلها الطويلة، على بحرين من أهم بحار العالم القديم، وهما البحر الأحمر والبحر المتوسط، ومشاركتها إسرائيل بأرض فلسطين بالإقليم المتواجد به، وعاش الاثنان زمن حرب وصراع مسلح، حتى زيارة الرئيس السادات القدس في عام 1977، وإعلان مصر قبولها ودعوتها إلى السلام، وكان لا بد من توجهات جديدة تحقق الاستمرار في ذلك، وأخذ التطبيع مجالات عديدة منها.

التطبيع السياحي:

ويتمثل دخول السياح الإسرائيليين إلى سيناء دون تأشيرة والتمتع بالفنادق المصرية والمنتجعات وزيارة الأماكن السياحية في سيناء ومصر عموما

وإذا كان العقد الأول من التطبيع بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا في مجال السياحة فإن هذا التحول الجوهري كانت له تداعياته السلبية على الشعب المصري والعالم العربي، إذ يشير (رفعت، 2008) إلى أن أهم مراحل التطبيع السياحي بين مصر وإسرائيل يتمثل في واقعة تورط مستثمر مصري مزدوج الجنسية في مشاركة مستثمر إسرائيلي في مشروع سياحي ضخم في سيناء كي تضيف بُعداً خطيراً في مجال التطبيع السياحي بين مصر وإسرائيل، إذ تم السماح باختراق قرار حظر الاستثمار الإسرائيلي في سيناء، التي ظلت حتى في ظل حكم السادات، خطاً أحمر لاعتبارات الأمن القومي المصري. في حين يشير (عرفة، 2003) التطبيع **السياحي** يستهدف تدمير المقوّمات الذاتية للثقافة والحضارة العربية، ولهذا فهو في نظر خبراء إسرائيل وباحثيه وقادته العنصر الأهم والأكثر إلحاحاً في فرض السيطرة الإسرائيلية على العرب، وجعلهم يستسلمون نهائياً تعبيراً عن السيطرة الحضارية والانهيار القومي والانتحار الجماعي. وتعدّى ذلك إلى تنظيم تهريب الآثار المصرية، وسرقة المخطوطات اليهودية المصرية القديمة "الجينيزاه" وتهريبها من "معبد بن عزرا" بمصر القديمة ومقابر اليهود بمنطقة "البساتين" (عرفة، 2003).

التطبيع السياسي:

افتتحت السفارة الإسرائيلية في القاهرة عام 1980. وبالمقابل افتتحت إسرائيل قنصليتها بالإسكندرية وشرم الشيخ ومصرفي إيلات وحيفا عام 1982 (محسن، 2005).

التطبيع الاقتصادي:

ويتضمن إلغاء القيود كافة التي تحول دون وجود علاقات اقتصادية طبيعية بـــين البلدين.

أما هدف إسرائيل من ذلك التطبيع فيتمثل بـــ:

1. عزل مصر عربياً بعد أن يتم عزل الاقتصاد المصري، فالمعاهدة تقر بأولوية العلاقات الإسرائيلية المصرية.
2. احتضان الاقتصاد المصري ومحاولة تهميشه، عن طريق فرض التكامل والمشاركة عليه، وهي في الحقيقة مشاركة غير متكافئة وفقاً لتصورات إسرائيل عن طريق سوق تجارية مشتركة، تكون إسرائيل هي مركزها الصناعي.
3. كما أن تطبيع العلاقة يعني إنهاء حالة العزلة الإسرائيلية، وفتح الأسواق العربية أمامها.

وقد بدأت المعاملات التجارية بين إسرائيل ومصر، قبل بدء التطبيع الرسمي وإنهاء المقاطعة أو توقيع الاتفاقية التجارية بين إسرائيل ومصر عام 1980، ويمثل النفط أهم الصادرات المصرية لإسرائيل، بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية ــ المصرية (الخالدي، 2003) وتصدر مصر لإسرائيل غزل القطن وبعض مواد البناء والمعدات والأدوات الزراعية والمبيدات والبذور.

وعلى الرغم من هذه العلاقات هناك إطماع إسرائيلية في مياه النيل، من الطلب المتكرر من الحكومة المصرية بزيادة المياه من الدول في أعالي النيل، لتمر من سيناء إلى النقب أو تذهب المياه حتى بحيرة السد العالي، ثم توصل خط أنابيب من البحيرة لنقل المياه إلى إسرائيل(التميمي، 1999).

وهناك العديد من أوجه التعاون بين مصر وإسرائيل، وعلى سبيل المثال تشير إلى أول اتفاقية للتعاون الفني الزراعي بينهما، التي وقعت في تل أبيب في الرابع والعشرين من مارس 1980. (شعراوي، 1998) ويبرز ذلك باتجاه واضح في مسار علاقاتهما، إذ شهدت السنوات اللاحقة تفاعلات مصرية إسرائيلية اتسمت بالإيجابية (جاد، 2004).

وبالنسبة للاستثمارات المباشرة للإسرائيليين في مصر، وبحسب البيانات المصرية، بلغ عدد الشركات التي ساهم فيها الإسرائيليون حتى منتصف عام 2007

نحو شركتين فقط بنظام الاستثمار الداخلي بنسبة 0.1% من إجمالي عدد الشركات، بقيمة مساهمه 4.8 ملايين جنيه مصري بنسبة 0.01% من إجمالي كل الدول. والأمر نفسه للشركات الإسرائيلية التي تعمل بنظام المناطق الحرة في مصر، فقد بلغ عددها خمس شركات من إجمالي 395 شركة بنسبة 1.3%، بقيمة مساهمة 183 مليون جنيه بنسبة 1.8% من إجمالي كل الدول (رفعت، 2008).

التطبيع الثقافي:

عقب اتفاقيتي كامب ديفيد، طرحت القيادة الإسرائيلية، ما عرف باسم " تطبيع العلاقات" بين الطرفين المصري والإسرائيلي، أي الانتقال بها من مرحلة العداء إلى مرحلة طبيعية، كتلك التي تحكم العلاقات بين أية دولتين متجاورتين، تقوم بينهما علاقات طبيعية عادية، منذ سنوات بعيدة. ولقد كانت سياسة التطبيع هذه من الأمور التي نصت عليها الاتفاقيات المذكورة، ودللت إسرائيل، من خلال إصرارها على الركض السريع في تطبيقها، على أنه يدرك النواحي التي يمكنه من خلالها إحداث الخلل والازدواجية في وجدان المواطن العربي في مصر، ومن ثم الوصول إلى المواطن العربي في الساحات الأخرى، خاصة أن عشرات الألوف من العرب يزورون مصر سنوياً، ويحتكون بالتالي بالمواطن المصري، وربما- مستقبلا- اليهودي الذي يفرض فيه أنه سيوجد في مصر يوميا (أبو مطر، 2004).

وإذا كانت اتفاقيات التسوية بين إسرائيل ومصر وفلسطين والأردن تستهدف الاعتراف بإسرائيل ككيان شرعي وقبولها والتفاعل معها دون أن يقابل ذلك أدنى تغيير في ادعاءاتها حول حقوقها التاريخية في فلسطين، ودون التنازل عن طبيعتها العدوانية العنصرية، لذلك شغلت الساحة الثقافية والتطبيع الثقافي موقع القلب في عملية السلام وأولتها إسرائيل اهتمامًا يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وغيرها من الضمانات التي تكفلها اتفاقيات التسوية، بل اعتبرتها إسرائيل شرطًا جوهريًا لضمان تحقيق هذه الاتفاقيات (هيكل، 1994).

ولذلك سعت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر 1979 إلى فرض إقامة علاقات ثقافية، والنص عليها في الاتفاقية إدراكًا منها لأهمية اختراق منظومة الوعي والإدراك لدى الشعب المصري سعيًا لاقتلاع مصادر العداء التي ترسَّخت في الذهن والوجدان خلال عدة عقود من الحروب والصراعات، ولم تكتفِ إسرائيل بفرض إقامة علاقات ثقافية على نصوص اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، بل نصّت على وجوب عقد اتفاقية ثقافية تم توقيعها بالفعل في مايو 1980، وتم في إطارها توقيع عدّة بروتوكولات تنفيذية من بينها تأسيس مركز إسرائيلي أكاديمي في القاهرة «عام 1982» كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية في إسرائيل (رضوان، 1997).

وقد نصّ اتفاق أوسلو الأول عام 1993 على برامج للتعاون في مجال الاتصال والإعلام كما نص الاتفاق الثاني لأوسلو «طابا 1995» على برامج للتعاون العلمي والثقافي والاجتماعي وتشجيع الحوار ومنع التحريض والدعاية العدائية وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمي على تشجيع ثقافة السلام بين إسرائيل وفلسطين، وتنص المادة الثالثة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن التنظيم أو التحريض على أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر، كما يتعهد بتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى المحاكمة وقد التزمت السلطات المصرية بمنع كل هذا بجميع الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات الأمنية، وتجسد ذلك في سلسلة التشريعات التي أصدرها نظام السادات للحيلولة دون توجيه أى نقد للاتفاقية مثل تعديل قانون الأحزاب رقم 36 لعام 1979 وقانون العيب رقم 95 لعام 1980 وقانون سلطة الصحافة رقم 148 لعام 1980، وجميع هذه القوانين تلاحق معارضي الاتفاقية المصرية الإسرائيلية بالحرمان من الحقوق السياسية والحبس والغرامات (بشّور، 1996).

وعلى مدار العقود الثلاثة التي استغرقتها جهود التطبيع الثقافي يلاحظ أن التحالف الإسرائيلي الأمريكي قد طوّر من آلياته فإذا كان قد ركز في الثمانينيات على مؤتمرات الطب النفسي من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع، وتجاوز الحاجز النفسي

وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي فإن حقبة التسعينيات قد شهدت المحاولات الدءوبة لإدماج التطبيع الثقافي مع مفاهيم العولمة التي سعت لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التركيز على فكرة الشرق أوسطية والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة والسعي لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس الهوية الثقافية وينشغل هذا التحالف منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة بدءًا بتعقّب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونجرس، وانتهاء ببرامج الإصلاح السياسي التي أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية (رفعت، 2006).

إن التطبيع في الميدان الثقافي، كما تفهمه دولة الكيان الإسرائيلي، وانسجاما مع بنود اتفاقيات كامب ديفيد، تعني في التطبيق العملي (عوض، 2001):

1. إعادة كتابة التاريخ العربي، لتزييف العديد من الحقائق والبديهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية التي أقحمت الكيان الصهيوني في الوطن العربي، حيث أقامت دولته إسرائيل على الأرض العربية في فلسطين، مع تشريد أغلبية شعبها.
2. التوقف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية لليهود والصهيونية ودولة إسرائيل، حتى الوارد منها في بعض الكتب المقدسة كالقرآن الكريم، وذلك انسجاما مع المادة الخامسة من مواد اتفاقيات كامب ديفيد، التي تنص في بندها الثالث على أن "يسعى الطرفان على تطوير تفاهم وتسامح متبادلين ووفقا لذلك يمتنعان عن تقديم الإعلام المعادي كل للأخر".

إن هذه الأمور تبدو من وجهة النظر الإسرائيلية في غاية الأهمية، ويجب البدء بتنفيذها فورا، لأنها ترتبط بمواد أخرى من الاتفاقية، سبق الإشارة إليها، وهي المتعلقة بإبرام معاهدات ثقافية، وإقامة تبادل ثقافي بينهما. إذ من غير المعقول أن يقوم تبادل

ثقافي بين ثقافتين، تنظر إحداهما للأخرى على أنها ثقافة تخريبية ومعادية. لذلك يتوقع- في حال استمرار هذه الظروف التطبيعية – أن يكون هنالك حملة تمشيط لكافة البرامج التعليمية، والمؤلفات المدرسية والجامعية، كي يعاد توليفها بطريقة تصبح منسجمة مع روح اتفاقية كامب ديفيد، وقد بدأت أجهزة الإعلام الرسمية بالكف عن استعمال كلمتي " العدو الصهيوني أو "العدو الإسرائيلي" وحل محلهما ما يسمى "دولة إسرائيل" أو "حكومة إسرائيل". كما بدأت الصحف والمطبوعات الإسرائيلية، تدخل القاهرة، وتوزع يوميا في أغلب المحافظات، خاصة الإسكندرية والقاهرة.

ويُمثّل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسة للتغلغل "الإسرائيلي" في المنطقة، لأنه أعمق وأكثر استقراراً من أيّ ترتيبات أمنية، مثل: المناطق منزوعة السلاح، ووضع قوات دولية، وأجهزة إنذار إلكترونية وغيرها من الترتيبات. فالتطبيع الثقافي يظلّ العامل الحاسم على المدى البعيد، لأنّ الصراع يترسّخ في وعي الشعوب وثقافاتها وفي ذاكرتها الجمعيّة ووجدانها القومي، فتصعب عمليّة هز القناعات وتدمير مقوّمات الذاكرة الوطنية، واختراق الثوابت التاريخية، والدينيّة والحضاريّة دون إقامة جسور للتواصل والتطبيع الثقافي (رضوان، 1997). ومن هنا، فقد قامت الإستراتيجية الصهيونية وتجليّاتُها المعاصرة على محاولة نزع العداء من الوجدان والعقل والذاكرة العربيّة، استكمالاً لنزع الأسلحة المقاومة، وهي المهمّة التي تضمنُها الاتفاقات السياسيّة والأمنية، وضرورة إستراتيجية انعقد حولها الإجماع الفكري في (إسرائيل) ويلتفُّ خلفها المخطّطون والمنفذون.. فقامت بتأصيلها والتنظير لها مراكز بحوث عمليّة وجامعات ومعاهد وهيئات أكاديميّة (إسرائيلية) "كالمراكز اليهودي العربي في جامعة حيفا" و "معهد العلاقات الإنسانية" (في جامعة حيفا) و "معهد الدراسات العربية" في جامعات حيفا، و"قسم الدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة في الجامعة العبرية" و "مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب و"المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط" و"المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" وغيرها من المراكز والمؤسّسات البحثية المعروفة (عبدالكريم، 2001).

ويندرج في هذا الضغط عدد من الندوات واللقاءات، التي نُظّمت في تل أبيب والقاهرة تحت شعار "دعم علاقة السلام بين مصر وإسرائيل". وكان الإسرائيليون يعربون في محاضراتهم عن "خيبة أمل كبيرة" لعدم انتشار الكتب المؤلّفات التي تتحدث عن "تاريخ اليهود وحضارتهم وثقافتهم". كما صرّح بمرارة الدكتور حاييم بن شاهار في ندوة جامعة تل أبيب - (19 كانون الأول، ديسمبر 1980).

أمّا الدكتور ساسون صوميخ أستاذ الأدب العربي بجامعة تل أبيب، فقال في السياق نفسه: "لقد ساءني جداً خلال زيارتي لجامعة عين شمس، أن أجد مكتباتها مليئة بالكتب التي ألّفها متعصبون (كما يزعم!!) ضد اليهود، وهذه الكتب تباع في المكتبات وأكشاك الصحف بحريّة تامة، وإنني لا أعتب على أدباء مصر الذين "يعطفون" على "إسرائيل" كتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، إذا لم يفعلا شيئاً لمنع هذه الكتب، ولكنني أعتب على المؤسّسات السياسية في مصر التي تستطيع "بجرّة قلم" أن تمنع كلّ هذه الكتب المناهضة "لإسرائيل" من التداول(رضوان، 1997).

كما تمثل التطبيع الثقافي في أن تصبح جامعات إسرائيل ومراكز أبحاثه ودراساته مرجعية علمية للمنطقة بأسرها. وما عبّر عنه "بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بأنّ "القوة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات" يعد تلخيصاً مكثّفاً للإستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال"(بشّور، 1996).

3.2 دور المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقة بين الدولتين

من الأمور التي يمكن أن يطلق عليها مرتكزا ثابتا في علم السياسة الدولية ما يتعلق بمصالح الدولة الحيوية، وخاصة ما يمس الأمن القومي للدولة أو يؤثر على وجودها كحقيقة مادية أو معنوية في المنتظم الدولي. أما المرتكزات المتغيرة فهي التي لا تكتسب صفة الثبات. والتي لا تمس الأهداف العليا للدولة ولا تؤثر على وجودها أو تخل بقيمها، والمرتكزات الثابتة في السياسة الدولية تخضع للمنظور الإستراتيجي العام للدولة وللرؤية الفكرية للنخبة الحاكمة، التي غالبا ما تبلور مواقفها على أساس من

فهمها للمصلحة الوطنية وإخلاصها للدفاع عن كيان وسيادة الوطن أو الأمة (القباع، 1992، ص 253)، أما المرتكزات المتغيرة فهي التي تدخل في إطار الأمور الفرعية أو القضايا التي يمكن التأثير بها، أو تغيير مواقعها أو إعادة ترتيب أولوياتها أو الاستغناء عن بعضها، في مقابل تحقيق نوع أفضل من المكاسب في مواقع أخرى، ويدخل في إطار المرتكزات الثابتة جميع الأمور التي تتعلق بحماية الايدولوجية السياسية للدولة أو معتقدها الديني.

إن العلاقة السياسية بين دولتين أو أكثر لا يمكن أن تكون طبيعية أو ايجابية ما لم يتوفر التصور العام المشترك أو الاتفاق الضمني على أهمية الأهداف، التي تحكم العلاقة بين هذه الدول وإعطاء ذلك بعداً ثابتا تسير بموجبه جميع الآليات والأدوات المسخرة لخدمة هذه الأهداف، والمعروف أن الدول لا تضحي بأهدافها العليا، ولكنها على استعداد في حالات معينة للتفاوض أو التنازل عن بعض الأهداف التي لا تعتبرها أساسية، وفي إطار الحديث عن العلاقات المصرية الإسرائيلية فيمكن النظر إلى القضايا التالية على أساس أنها تشكل أهم المرتكزات التي تشكل المحور الأساسي في العلاقة بين الدولتين:

1. الوضع اللبناني في العلاقات المصرية الإسرائيلية

جاءت مبادرة السلام المصرية في نوفمبر 1977 لتسجل مرحلة جديدة في العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد حقبة طويلة من العداء التام بين الدولتين وقد شهدت تلك المرحلة سلسلة من التطورات انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في سبتمبر 1978 ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 مارس 1979 لتصبح مصر هى الدولة العربية الوحيدة التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ولكن هذه العلاقات الوليدة لم تلبث أن واجهتها عدة تحديات رسميا إلى إسرائيل، ومرورا بالعدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في 1981، ثم صدور القانون الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان السورية غير أن هذه التحديات وأن مثلت عقبات أمام تحيق سلام فعلي بين

مصر وإسرائيل إلا أنها لم تصبه بهزه حقيقية حتى جاء العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان ليثير أزمة حقيقية في العلاقات بين البلدين (حسيب، 2006).

وخيم الغزو الإسرائيلي الأخير على لبنان 2006 بظلاله على العلاقات المصرية الإسرائيلية ليبرز الهوّة الواسعة التي تباعد بين وجهتي نظر البلدين وقد تلخص الموقف المصري عشية بدء العدوان الإسرائيلي في 6 يونيو 2006 بالآتي:

المطالبة بوقف العدوان فورا على لبنان والانسحاب السريع من كـل الأراضـي اللبنانية دون قيد أو شرط حتى لا تتأثر العلاقات بين مصر وإسـرائيل ــ(وقـد بعـث الرئيس مبارك في اليوم الثاني للغزو برسالة إلى مناحم بيجين تحمـل هـذا المعنـى) وامتنع الرئيس المصري أيضا عن مقابلة السفير الإسرائيلي في القاهرة وفقا لطلبه الذي تقدم به في 6/10/ 2006 ورفضاً للسياسة التي تتبعها إسرائيل لتحقيق مطامعهـا فـي المنطقة لم تطالب مصر بالانسحاب الإسرائيلي الفوري من كافة أراضى اللبنانية فحسب وإنما رفضت إصرار إسرائيل على إقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق أربعـين كيلـو متراً داخل الأراضي اللبنانية، فضلا عن معارضتها لأية محاولات من جانب إسـرائيل تستهدف تقسم لبنان أو الإخلال بالوحدة الإقليمية لأراضيه واستقلاله الـسياسي الكامـل كما أكدت مصر على أهمية التزام إسرائيل بقرار مجلـس الأمـن رقـم 508و 509 والملاحظ أن هذا الموقف المصري من أحداث لبنان قد لقي ولأول مرة ترحيبا رسـميا من الدوائر الفلسطينية وعلى الجانب الأخر، قوبل الموقف المصري من أحداث لبنـان بهجوم شديد من قبل الدوائر الإسرائيلية إذ شنت صحفها هجوما عنيفـا علـى مـصر لتأييدها منظمة التحرير وتأكيدها على محورية المشكلة الفلسطينية لتحقيق الـسلام فـي الشرق الأوسط فكتبت صحيفة يديعوت احرنوت في 7/6 /2006 تقول لقد جاء وضـع غريب بالنسبة لحملة جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، فمن بين جميع الدول العربيـة كانت مصر الوحيدة التي هبت لحماية المخربين ضد إسرائيل بشكل نشط على الـرغم من أنها الدولة العربية الوحيدة التي عقدت معنا معاهدة سلام (عوض، 2005).

وقد اقترن التوتر الذي أصاب العلاقات بين مصر وإسرائيل باتصالات مــصرية فلسطينية على المستوى الرسمي بشكل معلن ولأول مرة منذ مبادرة السلام فى نــوفمبر 1977 وإزاء ذلك تحرك الإسرائيليون لأول مرة منذ بداية الغــزو 1982 للاتــصال بالقاهرة، فبعث شامير برسالة إلى كمال حسن علي في محاولة لتبرير عملية غزو لبنان والتي أسماها السلام في الجليل إلا أن هذه الرسالة قوبلت بتجاهل مــن قبــل الجهــات المصرية وبذلك تكون هذه المرة الأولى التي تصبح للاتصالات المــصرية الفلــسطينية أولوية على العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ كامب ديفيد وفـــي هــذا الإطـــار جـــاء التحرك المصري على المستوى العربي فأعلن د بطرس غالي فـــي أكتـــوبر 1982 أن مصر مستعدة للموافقة على أية تسوية سلمية تتفق عليها جميع الأطراف حتى وأن كان على حساب اتفاقيات كامب ديفيد وقال: إن مشروع السلام العربي يــضم العديــد مــن النقاط الإيجابية ولهذا التصريح دلالته إذ انه يسقط التحفظ المصري الذي كان سائدا في عهد الرئيس السابق بصدد مبادرات التسوية العربية التي طرحت بعد كامب ديفيد فقــد كان هناك شرطا بأن تكمل هذه المبادرات مسيرة كامب ديفيد وإلا تتعارض معها حتـــى تصبح مقبولة من قبل مصر وبذلك ارتبط الموقف المصري الأخير من أحــداث لبنـــان برغبة فى العودة إلى الصف العربي وفى تصريح للدكتور بطرس غالي جـــاء فيـــه أن مصر العربية ستعود إلى الصف العربي حول هذا الموضوع وأن ليس لديها شروط إلا أنها بالمقابل تطلب من الأخوة العرب عدم التقدم بأية شروط وأوضحت تلــك الرغبـــة أكثر من الموقف الإيجابي إلى اتخذته القيادة المصرية مــن المبـــادرات الدبلوماســـية العربية التي قدمت في هذا الصدد وآخرها قرارات قمة مؤتمر فـــاس العربيـــة كيـــف تغيرت العلاقات المصرية الإسرائيلية؟ يمكن القول إجمالا بـــأن العلاقـــات المـــصرية الإسرائيلية قد شهدت تغيرا ملموسا بداية الغزو الإسرائيلي للبنان وهذا ما أكده وزيـــر الخارجية المصري في حديث أدلى به لصحيفة (معاريف) الإسرائيلية أشار فيه إلى أن التوتر الذي يسود العلاقات المصرية الإسرائيلية سببه الأساســـي يرجـــع إلـــى الغـــزو الإسرائيلي للبنان وأمتد هذا التغيير ليشمل المستوى الدبلوماسي: فلم يتـــردد موضـــوع

(سحب) السفير المصري من تل أبيب فى التصريحات الرسمية إلا بعد أكثر من ثلاثـة شهور منذ غزو إسرائيل للبنان فأعلن وزير الخارجية كمال حسن علـي فـي 9/19/ 1982 أن موضوع استدعاء السفير المصري من تل أبيب سوف يكون محل دراسة إذا تدهور الموقف في بيروت وعلى أثر تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنـان واحتجاجا على المذابح التي جرت فى بيروت الغربية ضد الفلسطينيين العزل واسمرار إسرائيل في احتلالها للبنان قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى إسرائيل في 20 سبتمبر 1982 وأعلن مبارك في هذا الصدد أن مصر ضد كل ما يحدث في بيروت وضد قتـل البشر الأبرياء بهذه الطريقة الوحشية ولعلها المرة الأولى التي تتخذ فيها مصر موقفـا حاسما من السياسة الإسرائيلية التي تمثل خرقا تاما لروح السلام بل وحتى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عن طريق المبعوث الأمريكي فيليب حبيب في الشرق الأوسط وحددت مصر ثلاثة شروط لعودة السفير المصري إلى تل أبيب، انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان تحديد المسؤولية في مذابح مخيمي صابرا وشاتيلا، والسير بالقـضية الفلـسطينية إلى طرق الحل على أساس الاعتراف بحق المصير للشعب الفلسطيني وردا علـى مـا علنه المسؤولون الإسرائيليون حول سحب مصر لسفيرها بأنه ينطـوي علـى نتـائج خطيرة قال السيد كمال حسن علي: إن الأمر متروك للإسرائيليين لاتخاذ أية إجـراءات يرونها لكننا نعتقد انه من حقنا أن نناقش مع سفيرنا ما نراه ضروريا أو حتى نـسحب سفيرنا إذا اقتضى الأمر ذلك ونحن لا نرى فـي ذلـك انتهاكـا للمعاهـدة المـصرية الإسرائيلية وهذا القرار يأتي في إطار السيادة المصرية (البرصان، 2004).

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل فقـد تأثرت بسبب أحداث لبنان وساد التوتر تصريحات المسؤولين من الجانبين إلا أنهـا لا تعنى خروجا على معاهدة السلام وأن أصبحت السياسة المصرية تجاه إسـرائيل أكثـر حزما من ذي قبل التطبيع: غير أن التغيير الـذي طـرأ علـى العلاقـات المـصرية الإسرائيلية لم يقتصر على المجال الدبلوماسي وإنما ظهر أيضا على مـستوى عمليـة التطبيع وكان تغيير اسم (إدارة تطبيع العلاقات) في الخارجيـة المـصرية إلـى إدارة

العلاقات الثنائية في بداية عهد الرئيس مبارك هي البداية حتى جاء الغزو الإسـرائيلي للبنان ليدخل التطبيع في مرحلة جديدة ويرجع التطبيع المصري الإسرائيلي الرسمي إلى السادس والعشرين من فبراير 1980 إذ تم تبادل البعثات الدبلوماسية لأول مـرة بـين مصر وإسرائيل كما تم فتح الحدود وقد عقدت اتفاقيات ثنائية منذ ذلك الوقت بين البلدين منها ثلاثة اتفاقيات تتعلق بالتطبيع الاقتصادي وهى اتفاقية التجارة والزراعة والسياحة غير أن الصفقات التجارية الحكومية بين البلدين قد ظلت غير مباشرة وتتم عن طريـق ثالث، ويكاد يقتصر التعامل على وزارتي الزراعة في البلدين وعلى ذلك فقـد ظلـت إسرائيل تطالب بالعلاقات المباشرة مع مصر وعلى أثر غزو إسرائيل للبنـان قامـت مصر بتجميد المفاوضات الخاصة بالعلاقات التجارية المباشرة بين البلدين وكذلك تلـك الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة والمياه، وفي غير النواحي الاقتصادية شمل رد الفعل المصري أيضا وقف تبادل الشباب بين مصر وإسرائيل الذي كان يتم بموجب اتفاق بين وزارتي التعليم كلا البلدين، كما أوقفت مصر الرحلات السياحية إلى إسرائيل (ولكنها لم تطلب من إسرائيل رسميا وقف مثل هذه الزيارات) (الزعبي، 2005).

2. الوضع السوري الفلسطيني وعملية السلام مع اسرائيل

لقد حاولت سوريا الإمساك بالورقة الفلسطينية، فدعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة والمناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن مصر استطاعت إنتزاع الورقة الفلسطينية من يدها تمهيداً لمفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل، وإن كانت العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توترت على خلفية وقوف ياسر عرفات بجانب صدام حسين في غزوه للكويت، فإن سوريا اتجهت لمساعدة الشعب الفلسطيني مباشرة، خصوصاً مع بروز تنظيمات فلسطينية إسلامية أصولية كحماس والجهاد الإسلامي. وقد لعبت مصر دوراً في مؤتمر مدريد عام 1991م حيث اضطلعت بدور مهم وبارز في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها، وما نتج عنها من اتفاقيات، واعتبرتها آلية مهمة يمكن الاستفادة منها في تأمين الحقوق العربية

والفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فشاركت في لقاء مدريد، وفي جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الاقتصادية، وأضعفت الموقف السوري التفاوضي بعد أن أفقدته ورقة الضغط الفلسطينية؛ وذلك بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الثالث عشر من أيلول عام 1993 على اتفاق أوسلو(صايغ، 1995، ص75)، مع أنها خلال أزمة احتلال الكويت وافقت على عقد مؤتمر للسلام تخللته محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولعبت مصر دور المنسق، وقد وقعت المفاوضات السورية الإسرائيلية في مأزق حقيقي بسبب الخلاف حول الإجراءات الأمنية لجهة إقامة محطات إنذار إسرائيلية في الجولان وعمق الشريط الحدودي السوري المنزوع من السلاح، لكن مصر تدخلت لإعادة تنشيط المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط، وسرعان ما توقفت هذه المفاوضات مجدداً بعد اغتيال رابين والهجمات التي نفذتها حركة حماس ضد إسرائيل، وعندما فاز اليمين الإسرائيلي في ربيع 1996 على أساس برنامج انتخابي معارض لمقررات مؤتمر مدريد ولمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث شعر حافظ الأسد بأن المفاوضات مع إسرائيل باتت مهددة بعد أطروحات الأمن مقابل السلام التي بدأت بالحلول مكان مقولة الأرض مقابل السلام، وبقي التقارب بين وجهتي النظر المصرية من عملية السلام متمايزاً، ولعبت الدبلوماسية المصرية دور قناة الاتصال بين السوريين والأميركيين أثناء التوترات، وعملت على إبقاء الجسور مفتوحة بين واشنطن ودمشق حتى بعد إخفاق المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

وترفض سورية التسوية على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية، وهي تصر على التسوية النابعة من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءا مهما من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات الثقل الشعبي والعسكري (Paule, 2001: p48).

3. الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي. ووجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم وفق مصالحها وأهوائها، ولذلك سعت وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع المنطقة العربية التي تعتبر من أولويات السياسة الأمريكية (الياسين، 1999، ص88). وكانت العجالة الأمريكية بالشروع في تنفيذ هذه الخرائط قبل بروز توازنات دولية جديدة قد تعرقل مشروعها، وقد أعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكريها وقادتها من خلال ما أسمته النظام العالمي الجديد، وقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول مبررا لها كي تسارع في تنفيذ إستراتيجيتها وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر المقاومة لسياساتها على الساحة الدولية وكان العرب والمسلمون في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات.

لقد التقت المصالح الأمريكية ضد البلدان العربية والإسلامية في العراق وإيران وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين معلنة مشروعها وبرنامجها المسمى بالشرق الأوسط الكبير، وخاصة أن الظروف قد نضجت من حصار دامٍ اهلك العراق شعباً ودولة ومؤسسات وبني تحتية إلى حرب تفتيش وضغط إعلامي دعائي مخابراتي وهجمات جوية مستمرة منذ عام 1991م (الحريري، 2006، ص127).

ورغم المعارضة الدولية التي أبدتها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا، والتي اعتبرت أن العراق لم يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وأنه ليس هناك حالة عداء صريحة تتطلب استخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا استمرت بمشروعها بالحرب على العراق (أحمد، 2003، ص125).

أما دول الجوار العربي فلم تتمكن من توحيد سياساتها تجاه الأزمة العراقية التي قادت إلى الحرب ضد العراق، وإنما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأميركي (الكويت وقطر)، إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح

والتنديد الواضح بهذا المخطط (سوريا)، مرورا بمواقف أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلف ظاهرها عن باطنها (مصر والسعودية والأردن) (فارس، 2004، ص113). وقد اتسم الموقف المصري بالغموض والارتباك والتردد في الاستجابة لضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأميركية من ناحية، ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى. ولا جدال في أن تباين هذه المواقف سهل من مهمة الاحتلال الأميركي للعراق (الحريري، 2006، ص 90).

4. الصعود الايراني التركي

كانت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وما نتج عنها من الحرب على أفغانستان، والاحتلال الأمريكي للعراق، بمثابة نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط، وكانت بمثابة اللحظة التاريخية الرمزية التي تؤرخ لانهيار النظام الإقليمي السابق ومؤشر لبروز نظام إقليمي جديد، تلعب فيه كلاً من إيران وتركيا دوراً بارزاً في المنطقة(تشومسكي، 2003، ص 156)، وبما أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، فإن الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران هو انعكاس لطبيعة الدولة في كل منهما. فالدولة الإيرانية دولة دينية، وما تنطوي عليه من أهداف أيديولوجية وسياسية يمليه عليها نظامها السياسي الديني، كما ينص على ذلك دستور الدولة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تأتي السياسة الخارجية لإيران انعكاسا لطبيعة الدولة فيها(الدخيل، 2\3\2011).

إن تعامل إيران مع الدول العربية ليس محصوراً دائما في العلاقة المباشرة مع كل منها، بل يمر أحيانا عبر تنظيمات سياسية محلية للدولة الإيرانية في بعض الدول التي تسمح ظروفها السياسية بذلك، فقد حصل هذا في العراق ما بعد الرئيس السابق صدام حسين حيث التنظيمات السياسية المختلفة من أبرز القوى السياسية هناك، وحصل في لبنان حيث "حزب الله" الذي يمثل مكونا أساسيا في النظام السياسي للدولة (عبد المنعم، 2003، ص111).

انتهجت تركيا منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" لمقاليد الحكم عام 2002، سياسة مستقلة بعيداً عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديداً، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، ففي نهاية العام 2002، بدأ التحول في النظرة العامة تجاه تركيا يأخذ مجراه، وقد أسست عدة محطات موضوعية لهذا التحول لعل أبرزها الانعطافة الأولى المتمثلة بقرار البرلمان التركي عام 2003؛ رفض استخدام الأراضي التركية منطلقا للقوات الأمريكية لغزو العراق (البيومي، 2010)، تبعه انعطافة ثانية مع انفتاح تركيا عبر سياسة خارجية جديدة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن ثم انعطافة ثالثة مع نجاح حزب العدالة والتنمية في دورته الثانية عام 2007، الأمر الذي أثار اهتمام الرأي العام العربي بمختلف شرائحه وتنوعاته وانتماءاته بتجربة هذا الحزب في الحكم وفي الإصلاح الاقتصادي وفي الدمج بين الديمقراطية والإسلام والتمييز بين السياسة والدين في العمل السياسي، وقد كان لهذه الانعطافات إضافة إلى الدبلوماسية الشعبية لتركيا والتي ترافقت مع تردي العلاقات التركية الإسرائيلية بالغ الأثر في إحداث تحول في الرأي العام العربي من تركيا والأتراك باتجاه المنحى الايجابي، وقد تأثر الرأي العام التركي بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وأبدى تعاطفا شديدا مع القضايا العربية، واحتلت القضية الفلسطينية موقع الصدارة، وغطت وسائل الإعلام التركية بشكل غير مسبوق العدوان الإسرائيلي على المنطقة، وفشل المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل التي رعتها تركيا في أيار 2008، حيث جرت خمس جولات من هذه المحادثات في مدينة اسطنبول التركية، قبل أن تعلقها سورية ردا على العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008 (البيومي، 2010)، وقد كان لذلك بالغ الأثر في الرأي العام التركي، وعزز من قوته الاحتكاك المباشر بين العرب والأتراك في عدد من المحطات لعل أبرزها أسطول الحرية الذي شارك فيه عرب واتراك من

مختلف التوجهات السياسية والشرائح الاجتماعية والإعلامية، فأدت هذه المعطيات إلى دفع الطرفين إلى التقارب وبالتالي تغيير الصورة النمطية تدريجيا لدى كل منهما عن الآخر.

وفي صعيد آخر، نجد أن تركيا لا تتصرف في سياستها الخارجية على أساس أنها دولة تقليدية، وأكثر ما يلفت النظر في السياسة الخارجية لتركيا في السنوات الأخيرة ثلاثة أمور: الأول أنها منفتحة على جميع دول المنطقة من دون استثناء، والثاني أن علاقتها مع دول المنطقة لا تتأثر بالانتماء المذهبي للشعب التركي، والثالث أن تعاملها مع هذه الدول محصور في إطار علاقتها المباشرة مع كل واحدة منها، من دون وسائط محلية أو خارجية. فالدور التركي يأخذ هنا طبيعة سياسية براغماتية، ويبتعد عن فكرة الأحلاف والشعارات الأيديولوجية، ويهدف الدور التركي خدمة المصالح السياسية والاقتصادية لتركيا على أساس من علاقات سياسية تعطي تركيا وزنا في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لها بالاستثمار، وتنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية.

الفصل الثالث

المراحل التاريخية لتطور صناعة السياحة

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية وهي انتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأسباب متعددة وكانت ظاهرة السفر في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها، ووسائلها وثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت تشكل أهمية بالغة ونشاطا له أسسه ومبادؤه وقواعده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف شؤون الحياة ومن هنا يمكن القول إن السياحة :

1. ظاهرة قديمة نشأت منذ خلق الله الأرض وما عليها.
2. تحولت من ظاهرة لتحقيق رغبات الإنسان وحاجاته إلى قاعدة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام.
3. كانت ظاهرة السياحة في القدم مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية وسرعان ما تغيّرت النظرة إليها في العصر الحديث بحيث أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة مركبة وهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي (الظاهر، والياس، 2001 : 11).

1.3 تعريف السياحة وتحليل عناصرها

أولا تعريف السياحة:

لا يزال مفهوم السياحة غير محدد وذلك بسبب التعقيد وعدم وضوح النشاطات التي تقوم بها لذا فقد تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم السياحة، فمنهم من ينظر إليها على أنها ظاهرة إنسانية وهناك من يرى أنها ظاهرة اجتماعية، تشمل جميع الناس الذين ليس لهم علاقة دائمة مع المجتمع الذي يزورونه والبعض ربط السياحة بالمسافة المقطوعة والزمن الذي تم قضاءه، وهو ما جاء في إحصاءات مركز بيانات السفر الأمريكي، حيث يعتبر كل من يسافر 100 ميل من مكانه الأصلي أو يقضي 24 ساعة خارج مكان إقامته يعتبر سائحا(النوافلة، 1999 : 18).

وقد عرفت الجمعية الـسياحية البريطانيـة (Tourism Society of England's) بأنها " حركة مؤقته وقصيرة الأجل للأشخاص خارج مكان إقـامتهم وأمـاكن عملهـم وتشمل التحركات لجميع الأغراض" (عبيسات، 2010: 18).

وعرفها (العبيسات، 2010: 18) بأنها " انتقال الأفراد بطريقة شرعية إلى أمـاكن غير موطن إقامتهم الأصلي، لفترة لا تقل عن أربعةً وعشرين ساعة، ولا تزيـد عـن سنه، لأي سبب عدا الحصول على عمل".

ومن وجهة نظر البعض يعتبر المسافر سائحا إذا كان يبحث عن الابتعاد عن منزله من أجل التغيير بينما المسافر هو كل من يقوم برحلة بعيدا عن مقر إقامته الدائمة ولأي سبب ويستثنى من ذلك رحلة العمل اليومية، أما الزائر فهو أي فرد يسافر إلـى مكـان غير مكان بيئته المعتادة لمدة تقل العام، ولا يكون الهدف من هذه الرحلة بقصد ممارسة نشاط أو البحث عن مكسب تجاري، بينما السائح هو المسافر من أجل المتعة أو قـضاء الأعمال أو لقضاء إجازة أو لأسباب أخرى على أن يقضي ليلة مبيت واحدة على الأقل في المكان المقصود.

وقد عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها :"تشمل أنشطة الأشخاص الذين يـسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون فيها لمدة لا تتجـاوز سـنة واحـدة متـصلة لأغراض الاستجمام أو العمل أو لأغراض أخرى" (لطيف، 1994 : 16).

وهكذا تعددت التعريفات لظاهرة السياحة بقدر اختلاف الزاوية التي ينفذ منها الباحث إلى السياحة، وقد بدأت المحاولات الأولى في الثمانينات من القرن التاسع عشر بيـد أن أول تعريـف محـدد للـسياحة يعـود إلـى العـالم الألمـاني جيـري (Guyer -1905) فقد أعطى تعريفا مطولا للسياحة على أنها " ظاهرة عصرية تنبثـق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، والى تغيير الهواء، والى مولـد الإحـساس بجمـال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس، والى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في منـاطق لهـا طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات؛ وعلى الأخص بـين الـشعوب، وهـذه

الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة، كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وثمرة تقدم وسائط النقل" (توفيق، 1996: 22).

وعرفها هيرمن (Herman, 1910)، هذا العالم النمساوي الذي كان من الرواد الأوائل الذين حاولوا تقديم تعريفات منطقية للسياحة حيث قال " السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج أية بلدة أو دولة ويرتبط بهم ارتباطا مباشرا " (عبد الوهاب، 1992 : 23).

وتتصل السياحة، بقطاع النشاط الصناعي مباشرة، مادام يضم عناصر الصناعة الأساسية، وهي المادة الخام، رأس المال، والعمل. وتتمثل (المادة الخام) في الإمكانات الطبيعية أو البشرية للإقليم، أما (رأس المال) فهو العنصر الذي لابد منه في خدمة القطاع السياحي وتطويره، سواء ما يتصل بالإعلام والدعاية، أو في توسيع البنى التحتية للمراكز السياحية. ويشمل (العمل): القوى العاملة في تلك المراكز السياحية ما كان منها في المكاتب المركزية او العاملة في شركات النقل والمؤسسات الفندقية (الصلاح، 2004).

ويرى الباحث بأن تعريف السياحة هو "النشاط الانتقالي الذي يقوم به الأفراد من اجل الترفيه والاستجمام خارج منطقة إقامته دون عمل أو دراسة".

وقد شهدت صناعة السياحة والسفر العالمية تطورا هائلا في نهاية القرن العشرين إلى حد أن الخبراء يعتبرونها الآن أكبر الصناعات في العالم من حيث رأس المال المستثمر والأيدي العاملة في الصناعة، ولم يعد معظم الناس يعتبرون السياحة والسفر من الكماليات الترفيهية المقتصرة على طبقة الأغنياء كما كان مفهوماً، بل أصبحت من المتطلبات الأساسية للخروج من وقت إلى آخر من الأجواء لأهداف متعددة كالهروب من ضغوط العمل والتمتع بالراحة والاستمتاع واكتشاف الجديد وإشباع الفضول المعرفي (مقابلة، 15:2000).

ثانياً: تعريف السائح:

ويذكر (العبيسات، 2010) تعريف منظمة الــسياحة العالميـــة World Tourism Organization (UNWTO) للسائح بأنه: الشخص الذي يسافر خارج مكان إقامته المعتادة لفترة أكثر من (24) ساعة ولا تزيد عن سنه متواصلة لقضاء أوقات الفراغ مع عدم القيام بأعمال مقابل أجر".

إذن هو الشخص الذي سافر خارج مكان إقامته الأصلي لأي سبب غيــر الكــسب المادي أو الإقامة سواء كان داخل بلده (السائح الوطني) أو داخل بلد غير بلده (الــسائح الأجنبي) ولفترة لا تقل عن (24) ساعة وإذا قلت عن ذلك أصبح متنزهاً.

المراحل التاريخية لتطور ظاهرة السياحة

ارتبطت ظاهرة السياحة كسلوك بشري وحركة سفر ظاهرة قديمة بوجود الإنـــسان في تحركاته منذ فجر التاريخ، أما سعيا للبحث عن أوطـــان جديـــدة أو الكـــشف عـــن المجهول في بيئات جغرافية أفضل تتوافر فيها ســـبل الحيـــاة أو لتبـــادل المعـــارف والتجارب مع الجماعات البشرية الأخرى لإقامة علاقات تجارية وسياسية مع الآخـــرين من هنا يتضح أن تحركات الإنسان وسياحته خلال المراحل الأولى للحضارة البـــشرية ارتبطت بأهداف تراوحت بين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتهدف في الغالب إلى تحقيق المصلحة أو المنفعة المادية بالدرجة الأولى، ومـــع تقـــدّم الإنـــسان وتطور احتياجاته تحولت السياحة كظاهرة بشرية من حيث الأسلوب والهدف والنتيجـــة من مرحلة بدائية (الأهداف المادية) إلى المرحلة الحديثة (الأهداف المعنوية) وهـــذا جعلها تقترب من مفهومها الحديث.

ويلاحظ من خلال التتبع التاريخي لتقدم حـــضارة الإنـــسان وتحركاتـــه وأســـاليبها وأهدافها كيفية تطور السياحة في كل مرحلة من المراحل التي مـــرت بهـــا.(الزوكـــة، 1998 :13) .

أولاً: السياحة في العصور البدائية:

بدأت السياحة منذ ظهور الإنسان حتى عام 395م وقد كانت وسيلة الانتقال سير الإنسان على أقدامة أو ركوبه الدواب والسفن الشراعية، وأهم أغراضها انتقال رجال الأعمال والتجار والانتقال إلى الأماكن الدينية مثل مكة والمدينة والقدس وبيت لحم، وانتقال أبناء الملوك للدراسة والتعليم في المراكز الدينية وسفر الأغنياء للاستمتاع بجمال الطبيعة والمصايف والمشاتي ويمكن تحديد دوافع السفر في هذه المرحلة بالآتي:

1. دوافع تجارية : حيث ظهرت طبقة الوصفاء والتجار وانتقل هؤلاء بين الدول من أجل التجارة مثال ذلك مدينة روما مركز التجارة والتي تنتقل منها القوافل. كذلك الدولة اليونانية، وهناك مصادر كثيرة تشير إلى أن العرب في الجزيرة قبل ظهور الإسلام كانت تربطهم مصالح تجارية مع بلاد الشام واليمن ورحلة الصيف إلى بلاد الشام والمعروفة في القرآن الكريم برحلة الشتاء والصيف.
2. دافع ديني : لقد ترسخت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان ثم تطورت نتيجة ظهور الأنبياء وبناء المعابد والعتبات المقدسة وهذا ما أدى إلى القيام برحلات وأن كانت بعيدة لزيارة الأماكن الدينية وهذا كان سببا من أسباب الأسفار.
3. دافع حب الاستطلاع: ظهور ظاهرة السفر من أجل إرضاء الشغف لدى الإنسان للإطلاع على العادات والتقاليد عند الشعوب الأخرى.
4. دافع المتعة: وقد اعتبر الرومان أول من سافروا بهدف المتعة والاستجمام خصوصا في الفترة الأخيرة من زمن الإمبراطورية الرومانية.
5. دافع العلاج: عرف الرومان المزايا العلاجية لبعض العيون المعدنية التي كانوا يقصدونها لأغراض العلاج حيث كانت تقام رحلات من أجل الاستشفاء إلى المياه المعدنية إلى جانب اللهو والتسلية والمتعة وعرف بعد ذلك بالسياحة العلاجية.

6. الدوافع الرياضية: وكان لليونانيين السبق في السفر من أجل الدوافع الرياضية للاشتراك في الألعاب الأولمبية.
7. دافع الهجرة: قامت أقوام من شبه الجزيرة العربية بالهجرة إلى منطقة الهلال الخصيب ومصر، وكذلك هجرة النبي إبراهيم(عليه السلام) وعائلته من جنوب العراق إلى فلسطين وهجرة النبي موسى وقومه من مصر إلى فلسطين(الظاهر، والياس، 2001: 15).

ثانياً : السياحة في العصور الوسطى:

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطور الروماني عام 395 حتى القرن الخامس عشر حيث أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة وكانت مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري بيد أن الحال اختلف حيث تحولت أوروبا إلى مجموعات متعددة من الإقطاعيات المتناحرة المغلقة على نفسها) وتلاشت المدن الكبيرة وغاب الأمان.

لذا كان دور أوروبا في مركز الأسفار محدودا في العصور الوسطى وبرز العرب والمسلمين كمركز الإشعاع الفكري والتطور العلمي في الفترة بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلاديين وتطورت الأسفار بمختلف دوافعها وبواعثها وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء. وتطور الوازع الديني عند المسلمين خلال هذه المرحلة ممّا أدى إلى السفر سنويا لأداء مناسك الحج في مكة والمدينة المنورة علاوة على زيارة بيت المقدس في فلسطين.

وأخذ السفر عند العرب أشكالاً أخرى منها حب الترحال والاستكشاف وذلك لتطور صناعة الورق حيث قدموا مخطوطات وخرائط جغرافية للبلدان التي زاروها وأهم الرحالة العرب.

1- ابن بطوطة: فقد سافر من المغرب العربي إلى أفريقيا وآسيا وقد استمرت رحلته أكثر من 25 سنة دون فيها معلومات هامة عن البلدان التي زارها في مخطوطة سماها (تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار).

2- ابن عبيد البكري: لقد تجوّل في غرب أفريقيا وخلّف مخطوطة بعنوان (المسالك والممالك). وكذلك ابن جبير ورحلته الشهيرة من الأندلس إلى المشرق العربي والمسعودي والبلاذري والبيروني، كل هؤلاء كانت لهم السبق في إرساء قواعد السفر وتسجيل الوقائع التاريخية والإطلاع على عادات وأساليب الشعوب.

ولكن ملامح دوافع السفر في العصور الوسطى لا تختلف كثيرا عن العصور القديمة حيث تمثّلت في التجارة والدافع الديني ودافع الاستكشاف وطلب العلم وتوطيد العلاقات مثل زيارة الملوك(مقابلة، 2000 : 22).

ثالثاً : السياحة في عصر النهضة:

تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عهد الإقطاع في أوربا في القرن الخامس عشر الميلادي ونشوء الرأسمالية التجارية وحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي وقد سميت عصر النهضة.

وأهم ما تتميز به هذه المرحلة:

1. التطور والوعي واستحداث أجهزة ومعدات ساعدت على القدرة في الإبحار والملاحة مثل البوصلة.
2. التنافس بين البلدان للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب من ثروات العالم المستكشف.
3. اتساع الاستكشاف وتطور العلوم المختلفة.
4. ظهور أعمال فنية في العمارة والفنون.
5. بروز الحكومات والدول بشكل أكثر تنظيما وحداثة.

ومن هنا فقد كان لهذه المرحلة طابعها الخاص فيما يتعلق بالسياحة والسفر وتمثلت دوافعها في حب المغامرة والاستكشاف والسعي وراء الشهرة حيث ظهر عدد من البحارين باتجاهات جديدة لم تكن مألوفة سابقا ومن أهم هذه الرحلات رحلة البحار كريستوفر كولومبس إلى أمريكا عام(1492) ورحلة البحار الأسباني كورتيز إلى المكسيك ورحلة الملاح البرتغالي ماجلان في القرن السادس عشر الميلادي حول العالم،

هذه الاستكشافات الجغرافية أنعشت بشكل ايجابي ظاهرة السفر والسياحة في المراحل اللاحقة حتى يومنا هذا وقد أسفر هذا عن عودة أوروبا من جديد لتكون القارة الأولى من حيث التأثير على حركة الأسفار في العالم وتوسيع الرقعة الجغرافية باكتشاف الأمريكيتين واستراليا.

وبروز الطبقة الثرية القادرة على التنقل والأسفار كون السفر أصبح يتطلب تكاليف عالية وظهور السياحة والسفر بشكل واضح وجلي ضمن الأنشطة الإنسانية. (الطائي، 2003: 49).

رابعا: السياحة في عصر ما بعد الثورة الصناعية.

ويبدأ هذا العصر مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر الميلادي واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(1945م) وقد كانت سمات هذا العصر الذي سمي أيضا بعصر الآلة وعصر سياحة الأغنياء أو الطبقة الوافدة أنه شهد تطورا كبيرا في وسائل النقل بفضل الثورة الصناعية وزيادة النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد مما أتاح فرص جديدة في الحصول على العمل وكذلك أدى هذا التطور إلى فرض القوانين والأنظمة على حركة السفر والتنقل بفعل الحدود وإصدار الجوازات والتأشيرات وزيادة أهمية قطاع السفر والسياحة وتنامي الفهم لدى الأنظمة بأهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية(الظاهر، والياس،2001: 20).

خامساً : السياحة في العصر الحديث:

وقد بدأ هذا العصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام(1945م) وحتى الوقت الحاضر، واتسمت هذه المرحلة بأن جعلت السياحة ممكنة للجميع خاصة بعد تكوين النقابات والاتحادات العمالية وصدور التشريعات المتعلقة بالإجازات السنوية وزاد في هذه المرحلة دخل الفرد وارتفع عدد السكان وتطورت العلاقات بين البلدان وتطور النقل الجوي وبالتالي تميزت هذه المرحلة بعدة أمور منها عدم اقتصار السفر على طبقة الأغنياء وعملت الأجهزة السياحية على استقطاب الطبقة العاملة وانخفضت تكاليف السفر نسبيا كذلك تطور أماكن الأيواء وتعددها وتنوعها وتزايد البرامج السياحية

الجماعية وتزايد اهتمام البلدان المختلفة بقطاع السياحة والنظر إليه ضمن القطاعات الاقتصادية الهامة.

وفي هذه الفترة وتحديدا بداية عقد الستينيات ظهر لأول مرة علم السياحة إلى الوجود بوصفه علما مستقلا ومتكاملا ومعترفا به وأقيمت المدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة لتدريس هذا العلم وظهرت منظمات سياحية عالمية تشرف على النشاط السياحي وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية W.T.O التابعة لهيئة الأمم المتحدة(مكية، 2000: 96).

لذا فإن السياحة اليوم تلعب دورا رائدا في أي بنيان اقتصادي لكثرة ما تخلقه من فرص عمل في أنشطتها المختلفة كما أنها مصدر للعملات الأجنبية كمحصلات ويعد قطاعا رئيسيا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم السياحة العالمية بنمو ثلث التجارة في الخدمات في العالم كما تساهم بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي ويعمل فيها أكثر من 192 مليون عامل حول العالم، وتعد مصدرا هاما للضرائب في أي دولة سواء كانت ضرائب على الشركات أو المنشآت العاملة في مجال السياحة والسفر أو ضرائب على العاملين في هذا المجال أو ضرائب المسافرين وضرائب المبيعات ويعد أسهل قطاع بالنسبة لتحصيل الضرائب وتلعب السياحة من جانب آخر دورا مهما في حماية البيئة وإحداث التنمية المستدامة وتعمل السياحة على تشغيل العديد من الأنشطة مثل النقل البري والجوي والتجاري والمطاعم السياحية ويأتي قطاع السياحة والسفر ضمن العديد من القطاعات التي يشملها الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات المعروف بالجات فهي أحد الاتفاقيات الجديدة المتعددة الأطراف. (رضوان، 2001).

الاتجاهات الفكرية للسياحة

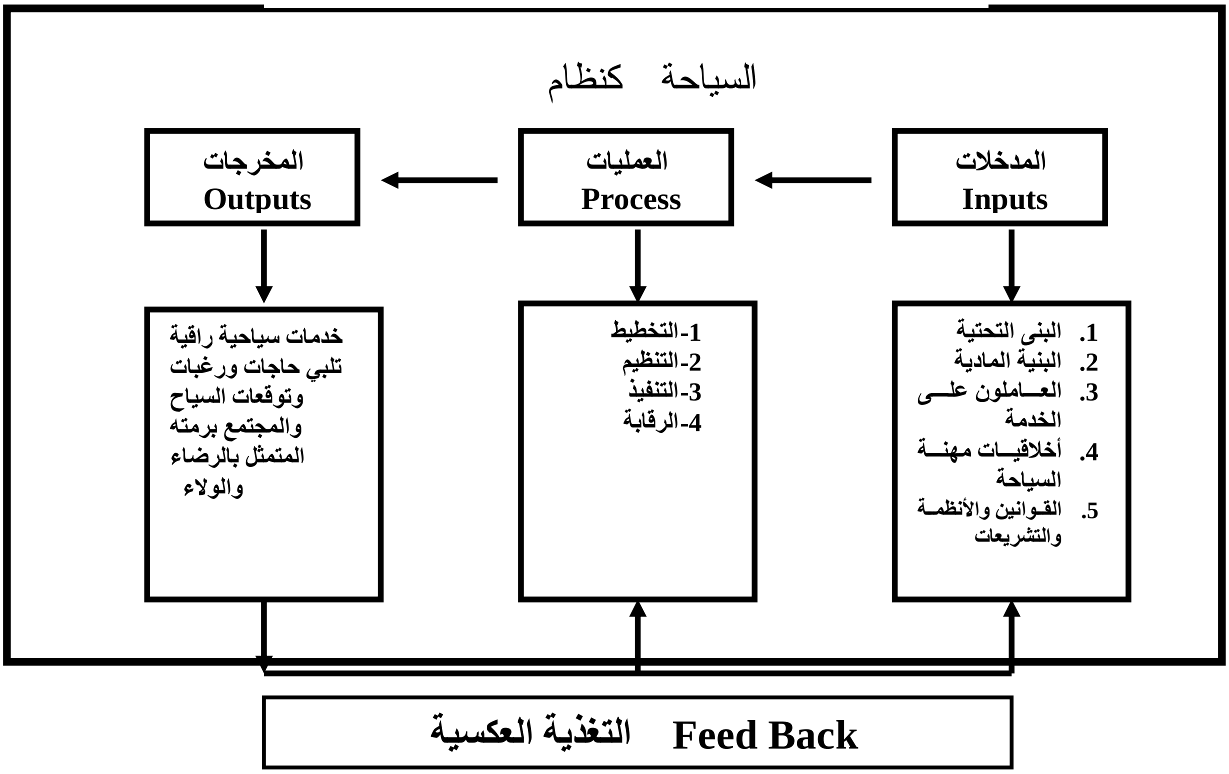
لم تعد أهمية السياحة تقف عند الجوانب الاقتصادية بل تعدت ذلك إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية، وهذا ما جعل المدارس السياحية تتناولها من زوايا متعددة تعكس طبيعة واختلاف اهتماماتها المتعلقة بالبيئة والمجتمع والثقافة والجانب العلمي، صحيح أن

المدرسة السياحية الاقتصادية(Economic Tourism School) تركز على الفوائد التي تجنى من قطاع السياحة بالنسبة للعديد من الدول التي استثمرت السياحة الاستثمار الأمثل، ويظهر ذلك جليا في الناتج القومي لهذه البلدان غير أن هناك جوانب ثقافية وسياسية وحضارية وبيئية تعمل السياحة على تعزيزها وترسيخها خاصة مع التطور التكنولوجي وثورة المواصلات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، وإذا كان ينظر إلى السياحة على أنها من الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالبيئة بيد أن هناك من يرى العكس فلولا السياحة التي وجهت الأنظار إلى أهمية البيئة الطبيعية وحماية الغابات والاهتمام باستخدامات الأرض عند إقامة المنتجعات السياحية لما احتل الجانب البيئي هذه الأهمية الكبيرة التي توليها تجاه حماية البحيرات ومناطق الجذب السياحي ناهيك عن مساهمة السياحة في التقريب بين الشعوب وإيجاد أرضية تساعد على التفاهم والتعرف على العادات والتقاليد والمعتقدات المختلفة من خلال كسر الحواجز وبناء جسور المحبة وإزالة معوقات العرق والجنس واللغة لدرجة أن المفكر (ليفارنوس) وصف السياحة بأنها غذاء الروح والنفس(الطائي،2003).

والمدرسة الثقافية(Cultural School) التي ترى أن رقي الحضارات إنما يتعزز من خلال التبادل الاجتماعي والثقافي(Socio – Cultural Exchange) ليس داخل البلد الواحد باختلاف اقلياته وإنما من خلال انتقال الناس على الحدود في إطار عالم واحد تتراوح فيه الثقافات وتتنامى خدمةً للبشرية برمتها. بيد أن السياحة لم تُعفَ من الانتقادات فقد أخذ عليها العديد من المآخذ خاصة إذا كان منظموا هذه الصناعة لم يضعوا في اعتبارهم أهمية وضع الخطط والاستراتيجيات التي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لهذا النشاط على البيئة والمجتمع والثقافة بمعنى ينبغي أن يأخذ هذا القطاع الاهتمام الكافي للاستفادة منه أقصى استفادة والحيلولة دون أن تكون هذه المنافع على حساب جوانب أخرى ايجابية في المجتمع، لذا فإن جميع مساوئ السياحة هي أخطاء تنجم عن سوء الإدارة والتنظيم وعدم الاكتراث، فالسياحة هي صناعة متقدمة وراقية

ينبغي التعامل معها وفقا لرؤية واضحة وأهداف محددة بدءا من المـــدخلات (Inputs) إلى المخرجات(Outputs) والتغذية العكسية التي تعمل على تـــصحيح ومتابعـــة هـــذا النشاط. فالمدخلات هي البنى التحتية والبيئة المادية التي توليها الصناعة اهتماما بالغـــا وتحاول الحفاظ عليها وتطويرها كذلك العاملين على تقديم هذه الخدمات وما يحملـــون من كفاءة ومهارات سلوكية ذاتية تجاه الغير و أخلاقيات مهنـــة الـــسياحة(Tourism Code Of Ethics) التي تلتزم بها هذه الصناعة وتفاخر بها. بينما المخرجات تتمثـــل في المسافرين والسياح والراضون عـــن الخـــدمات، والموالـــون لمؤســـسة الـــصناعة والخدمات السياحية، ويشير الشكل رقم(1) إلى عناصر النظام الـــسياحي كمـــا تراهـــا المدرسة الثقافية.

شكل رقم (1)
عناصر النظام السياحي



المصدر: (الطائي، 2003، ص 28)

ويتفق جارتنر(Gartner, 1996) مع مدرسة التكيف السياحي(Tourism Adaptation) التي تقر بأهمية السياحة كصناعة هامة وترى وجود إخفاقات في العمل السياحي ولكنها تسعى جاهدة إلى التغلب على هذه المشكلات وإبراز الإيجابيات ومحاولة استئصال أي جزء فاسد ووضع الحلول الناجعة والسليمة.(الطائي، 2003)

وهناك المدرسة التحذيرية(Cautionary School) التي تذهب في مخاوفها بعيدا مستندة إلى ما يجري من خراب للطبيعة والبيئة خاصة في الدول النامية التي لم تنتبه لما يمكن أن يحدثه هذا القطاع من آثار سلبية على البيئة والمجتمع بيد أن المدرسة الواقعية(Pragmatism School) تعتبر هذه الإشكالية مؤكدة على أن هذا التأثير السلبي للسياحة ما كان ليحصل لولا إهمال الدول المتقدمة للدول النامية وتنهب ثرواتها وخيراتها.

ويوجد من ينادي بأخذ قطاع السياحة وتحقيق منه فائدة ممكنة من خلال تطوير القاعدة العلمية للمعرفة السياحية(Scientific Body Of Knowledge On Tourism) باعتبار أن السياحة علما وينبغي دراسته على هذه الأسس وبذلك يمكن أن يتم خلق توازن بين السياحة وكافة حلقات المجتمع سواء كان المجتمع المحلي أو العالمي، وهذا يتطلب قناعة راسخة بهذا القطاع باعتباره مولد لكل الأموال والثقافات والحضارات ولا تقتصر مساهمته في الجانب الاقتصادي وحده، ويري أنصار هذه المدرسة أن الدول غير السياحية لا تستطيع التواصل مع الدول الأخرى لذا يبقى شعبها معزولا عن الثقافات والحضارات الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تأخرها اقتصاديا وحضاريا وثقافيا(Gartner, 1996).

أما السياحة المجتمعية فلها مدرستها وأنصارها وهذه المدرسة تؤمن بأن التطوير السياحي يجب أن يكون موجها لخدمة المجتمع وأن تكون السياسات والاستراتيجيات السياحية تلبي احتياجات المجتمع والبيئة وتشغل الأيدي العاملة المحلية وتدريبها.

وتصنيف المدرسة الشمولية للسياح (Holistic Tourism School) بأن السياحة هي ظاهرة عالمية ذات تأثير شمولي على البلدان السياحية.

ولذلك لا بد أن يتوفر لها العديد من الشروط لكي تكون صناعة ذات جدوى نذكر منها (طالب، 2010):

1. الإيمان والقناعة لدى المسؤولين وصانعي السياسات بأهمية السياحة.
2. أن توضع لها القوانين والتشريعات اللازمة.
3. أن لا يكون تشجيع السياحة وتنميتها على حساب البيئة الطبيعية والثقافية والحضارية للمجتمع.
4. أن يتم تأهيل المجتمع ورفع الوعي العام للأفراد للتعامل مع هذه الصناعة وإيجاد الكوادر المؤهلة والمدربة للقيام بالأنشطة السياحية المختلفة.
5. أن يتم تطوير البنية التحتية والخدمات المكملة ذات الصلة بالنشاط السياحي كالطرق والمواصلات والمتنزهات والقرى السياحية لقطاعاتها المختلفة.

6. أن تساهم مساهمة معقولة في الاقتصاد الوطني.
7. أن يتوفر لها الاستقرار الأمني والرضا لدى أفراد المجتمع.(أبو ربـــاح، 1987: 39)

2.3 مقومات السياحة وأبعاد الجذب

تعتبر مناطق الجذب السياحي العمود الفقري لبقاء و تطوير السياحة فـــي أي بلـــد، فبدون هذه المقومات الجاذبة لن يكون لأي جهود تبذل لتطوير السياحة نتـــائج مثمـــرة ومن هنا فأن القدرة على استثمار و إبراز هذه المقومات داخليا و خارجيا يعـــد حجـــر الأساس لنجاح العملية السياحية برمته فالسياحة هي عبـــارة عـــن عـــرض المغريـــات السياحية أمام السائح الذي يقرر بعدها السفر و قبول العرض الذي قدم له و بالتأكيد فان السائح لديه عملية حسابية تقارن بين ما يصرفه من جهد و مال و وقت مقابل ما سيلقاه من رضاء و إشباع لحاجاته و رغباته، و مناطق الجذب قد تختلف بين سائح و آخر فقد تكون منطقة لا تعني شيء ذا قيمة بالنسبة لسائح بينما تأتي في أولويات و أمنيات سائح آخر، لذا تعددت مناطق الجذب السياحي تبعا لتعدد الأذواق و الاتجاهات لدى الـــسياح الذين يأتون من مختلف مناطق العالم بثقافات وخبرات و خلفيات متعددة ومتباينة ومـــن هنا فأن من الصعوبة بمكان تحديد بدقة أنواع مناطق الجذب السياحي وحصرها جميعـــا إضافة إلى انه قد لا يكفي واحدا منها، فهي في الأغلب تشكل منظومة متكاملـــة تخـــدم بعضها الآخر(وديع، 2008).

وقد طرح جتز (Getz,1991) نموذجا يفسر جانب العـــرض الـــسياحي و يفـــسر الأسباب الرئيسة التي تدعو إلى السفر وبالتالي فإنه في ظل عدم توفر هذه المقومات السياحية يتعذر تقدم وازدهار صناعة السياحة، ويوضح الشكل رقم (2) جانب العرض في صناعة السياحة.

ويضع (جابر، 2004) نموذجاً لصناعة السياحة ومكوناتها ومحتويات هذا النمـــوذج تتكون من اللهو والاستمتاع، والتجزئة، والتموين، ومناطق الجذب الـــسياحي، والنقـــل، والإيواء والبنية التحية، وما يرتبط بكل عنصراً من عناصره الاحداث مثل(من-مناطق جذب محددة، ومناطق جذب إقليمية، ومناطق جذب محليـــة، منـــاطق جـــذب حـــسب المناسبات). ومن هذه العناصر ايضاً مناطق الجذب الدائمة مثل (الملاعـــب الداخليـــة، المعارف والمدن، المناظر الخلابة، مراكز المؤتمرات، المراكز الرياضية والترفيهيـــة، الحدائق، والمرافق والاماكن المقدسة)، ومن العناصر ايضاً بنية مناطق الجـــذب مثـــل (الطقس، الطبيعة، الصناعة، البراري والصحاري) وهذه العناصـــر مجتمعـــة تعطـــي الصورة الذهنية عن منطقة الجذب.

وتم حصر مناطق الجذب السياحي في إحدى عشرة فئة مختلفة ويتم أحيانا تجميـــع أكثر من نوع في فئة واحدة أو مجموعة على النحو التالي:

1. المناطق الطبيعية Natural Zones

وتتمثل هذه المناطق في المناطق الطبيعية مثل الـــصحارى الرمليـــة والوديـــان والمناطق الجبلية والشلالات والشواطئ والأنهار والبحيرات فهذه الموارد الطبيعية هي هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ليس للإنسان أي دور في إيجادها بيـــد أن الإنـــسان يمكن أن يستحدث فيها التسهيلات التي تساعد على الاستفادة منها.

2. المناطق التاريخية الأثرية : Historical

وهي المناطق الأثرية التاريخية التي خلفتها الحقبات والحضارات القديمة التـــي نشأت والمباني التراثية والمعمار التقليدي والمناطق القديمة وهذه المناطق تحتاج إلـــى صيانة مستمرة ويتم الاهتمام بها على الصعيد المحلي والدولي من قبل منظمة اليونسكو ومثال ذلك الأهرامات في مصر، وبابل الأثرية في العراق، وبعلبك في لبنان، والبتراء في الأردن وغيرها.

3. الأبنية الثقافية والحضارية:

وهي طبيعة العادات والتقاليد والأعراف الموجودة لدى الشعوب المختلفة وطريقة العيش والعبادة واللهو والاستمتاع بالألعاب واللباس ونوعية الأطعمة.

4. مناطق الأعمال : Business

وهي سياحة المؤتمرات والندوات والمناطق التجارية والصناعية والمؤسسات الحكومية والبنوك والمصارف وأسواق المال والشركات الاستثمارية.

5. المناطق الطبيعية والعلاجية: Health

وهي المياه العلاجية والحارة والحمامات والمسابح التي يرتادها العديد من السياح ومثال على ذلك حمامات ماعين ومياه البراكين وحمامات باث في بريطانيا والعمل على تهيئة هذه المناطق ورفدها بالتسهيلات والخدمات المناسبة يزيد من الإقبال عليها.

6. الأصدقاء و الأقارب friends and relatives

يذهب العديد من السياح لزيارة الأصدقاء والأقارب والذين تعرفوا بهم في مناسبات وكذلك طلاب الجامعات الذين تنشأ بينهم علاقات الصداقة أثناء الحياة الجامعية وغالبا ما يكونوا من بلدان مختلفة ويبقى الاتصال بينهم غالبا امتثالا لحياة الدراسة وبلدان ذات الحدود المشتركة التي يكون بين سكان هذه البلدان علاقات عشائرية وصلة قرابة ومثال ذلك عُمان والإمارات، والأردن و فلسطين.

7. الأحداث والمناسبات الخاصة Special Events

يلاحظ سنويا قيام المهرجانات والاحتفالات السنوية والمناسبات الرياضية (الأولمبياد) والمؤتمرات الدولية... الخ وأصبحت معظم الدول العربية تحرص على إقامة مثل هذه المناسبات على أراضيها نظرا لما تشكله من رواج واستقطاب للسياح والمهتمين بهذا المجال من خلال ما يسخر لها من تغطية إعلامية واسعة وأشهرها على المستوى العربي مهرجان جرش في الأردن ومهرجان بابل الدولي في العراق ومهرجان قرطاج في تونس والجنادرية في السعودية ومهرجان هلا فبراير في الكويت

ومهرجان التسوق في الإمارات ومهرجان مسقط ومهرجان خريف صلالة في سلطنة عمان.

8. الحدائق و الملاعب Parks

تعد هذه المناطق من ضمن مناطق الجذب السياحي بعضها تكون مناطق طبيعية والبعض الآخر تقوم السلطات بإنشآها و إلحاقها بالتسهيلات والخدمات الضرورية التي يحتاجها السياح فحدائق(الهايد بارك) في لندن تعد معلما شهيرا على مستوى العالم كذلك ملاعب(والد دزني) تدر على الشركة التي تديرها أموال طائلة نظرا لكثرة مرتاديها وفي اليابان توجد مجموعة من الحدائق التي ترتادها أعداد هائلة من الزوار.

9. المزارات الدينية :Religion Visitors

هذه المزارات يرتادها الناس حسب أديانهم المختلفة فبالنسبة للمسلمين تعد مكة المكرمة و المدينة المنورة أكبر شاهد على أهمية هذه المدينتين بالنسبة للمسلمين الذين يتوافدون إليها في موسم الحج والعمرة بالملايين لأداء فريضة الحج كذلك القدس الشريف بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين علاوة على مراقد الأنبياء عليهم السلام والأئمة الأطهار والصحابة الكرام في كل من العراق والأردن والمملكة العربية السعودية، كذلك بالنسبة للديانات الأخرى الهندية والصينية هنالك أماكن ومقدسات تعد مزارات هامة بالنسبة إليهم.

10. العواصم الحكومية : Government

جمال العواصم وما تتميز به من معالم تاريخية وحضارية وخدمات متعددة كالمسارح والمتاحف والسينما والفنادق الشهيرة والأنشطة المختلفة تحسب عامل جذب واستقطاب بالنسبة للعديد من السياح وتعتبر روما ولندن وباريس وطوكيو وموسكو والقاهرة وبغداد وغيرها مناطق جذب سياحية هامة.

11. مناطق جذب أخرى من صنع الإنسان: Other Built

ويتمثل ذلك في المحميات الطبيعية والمراكز الرياضية وحدائق الحيوانات فهـذه تقدم بجهود المعنيين على تطوير وتنشيط السياحة والحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها من الضرر وحماية الحيوانات البرية.(أبو عياش والطائي، 2004)

تطور النشاط السياحي واتجاهاته العالمية:

السياحة أصبحت جزءا من حياة الأفراد وقد تنامي الاهتمام بهذا القطاع غيـر أن ذلك جاء متباينا من دولة إلى أخرى ولاشك أن الدول المتقدمة كان لها السبق في هـذا المجال نظرا لوعيها وإدراكها مبكرا للفوائد والمزايا التـي يمكـن أن تجنيهـا جـراء تشجيعها لقطاع السياحة، وطبقا لتقارير منظمة السياحة العالمية فإنها تعد القطاع الأولى في العالم وتنمو السياحة بمعدل نمو قدره 23% أسرع مـن الاقتـصاديات العالميـة مجتمعة ويتوقع أن يصل عدد السياح إلى 1.5 مليار سائح بحلول عـام 2020 وهـذا يجلب عائدا ماديا قدره 2 تريليون دولار سنويا(مؤتمر اليوم العالمي للسفر والـسياحة، قطر، 2005) ويلاحظ من خلال التالي(WTO, 2003) .

الجدول رقم (1)

الإقليم	1990	1995	2000	2001	2002	% من السوق السياحي عام 2002
العالم	456.6	551.7	696.1	692.9	714.6	100
أوروبا	282.2	324.2	402.8	401.4	411	57.5
شرق أوروبا	29.1	37.6	44.1	41.5	42.5	5.9
غرب أوروبا	113.8	116.7	141.2	138.9	141.4	19.8
وسط وشرق أوروبا	43.8	67.1	76.8	78	81.1	11.3
جنوب أوروبا والبحر المتوسط	95.5	102.7	140.7	143	146.1	20.4
آسيا والمحيط الهادي	57.5	86.6	115.3	121	130.6	18.3
شمال شرق آسيا	28	44.1	62.5	62.6	73.4	10.3
جنوب شرق آسيا	21.5	29.2	37	40.1	41.7	5.8
الاوقيانوسية	5.2	8.1	9.6	9.4	9.6	1.3
جنوب آسيا	3.2	4.2	6.1	5.8	5.9	0.8
الأمريكيتين	92.9	108.9	128.3	121	120.2	16.8
أمريكا الشمالية	71.7	80.5	91.2	85	85.3	11.9
الكاريبي	11.4	14	17.2	16.9	16.4	2.3
أمريكا الوسطى	1.8	2.6	4.3	4.4	4.8	0.7
أمريكا الجنوبية	7.9	11.8	15.5	14.7	13.6	1.9
أفريقيا	16	20	27	27.7	28.7	4
شمال أفريقيا	8.4	7.3	10.1	10.6	10.1	1.4
أفريقيا جنوب الصحراء	6.6	12.7	17	17.1	18.6	2.6
الشرق الأوسط	9	13.1	22.7	21.8	24.1	3.4

عدد السائحين الواصلين بحسب الأقاليم في العالم ما بين 1990 و 2002 بالمليون

المصدر: World Tourism Organization, 2003 (WTO)

وما يميز الدول المتقدمة عن النامية أن الدول المتقدمة تضخ مبالغ طائلة في بنـــد الترويج السياحي إضافة إلى ما تزخر به من أنشطة وفعاليات متعددة على مدار العـــام

وما يتوفر لديها من وسائل إعلامية متعددة تجعلها في قلب الأحداث ويمكن أن نـــشاهد ذلك بوضوح على مستوى القنوات الإعلامية المتعددة. ناهيك عن زيادة دخول الأفــراد في هذه البلدان ووجود خيارات وعروض متعددة تقدمها الشركات العملاقة كل ذلك أتاح المجال للسياحة والسفر وتتسابق الدول في الفوز بتنظيم الفعاليات العالمية مثل الأحداث الرياضية الكبيرة، والمؤتمرات وإقامة متاجر التسوق العملاقة وأسواق المال والأعمـــال وهو ما تعجز الدول النامية من الدخول في هذه المنافسة نظرا لقلة الإمكانيات الماديـــة والبشرية التي تؤهلها لذلك ومع ذلك فإن الله سبحانه وتعالى قد حبا العديد مـــن الـــدول النامية بطبيعة متميزة وطقس بديع وشواطئ جذابة إضافة إلى العادات والتقاليد الخاصة بكل شعب وانخفاض تكلفة السفر ولذلك فإن هذه الدول تثير الكثير من الإعجاب وتوفر خبرة وخلفية مثيرة للسياح وخاصة للسائح الأمريكي والأوروبي وهذا جعل بعض الدول النامية تحظى بنصيب جيد من نسبة السياح الوافدين إليها كما هو الحال في كـــل مـــن مصر وسريلانكا وتايلند وغيرها من الدول التي تسعى جاهدة إلى تطوير بنيتها التحتيـــة والعامودية إضافة إلى الخدمات المكملة وقد أصبحت هذه الدول تعول علـــى الـــسياحة باعتبارها جزءا مهما من اقتصادياتها الواعدة، ويوضح الجدول رقم (2) ترتيب الـــدول المتقدمة في العوائد السياحية ونسبة اسهام كل منها في النـــاتج العـــالمي لعـــام 2002 ويلاحظ أن الإقليم الأوروبي والصين واستراليا قد حققت المراكز الأولـــى فـــي نـــسبة العوائد ولم تأتي أي من الدول العربية أو الشرق أوسطية ضمن هذه القائمة. وفيما يلي جدول يبين ترتيب الدول المتقدمة في العوائد السياحية ونسبة إسهام كل منها في العوائد العالمية لعام 2002.

الجدول رقم (2)

ترتيب الدول حسب العوائد السياحية

الدولة	جملة العوائد السياحية بالبليون دولار 2002	نسبة إسهام الدولة في السوق العالمي %
الولايات المتحدة	72.3	15.6
اسبانيا	32.9	7.1
فرنسا	30	6.5
ايطاليا	25.8	5.6
الصين	17.8	3.8
المانيا	17.2	3.7
المملكة المتحدة	16.3	3.5
كندا	10.8	2.3
النمسا	10.1	2.2
اليونان	9.2	1.9
تركيا	8.9	1.9
المكسيك	8.4	1.8
هونج كونج (الصين)	8.2	1.8
استراليا	7.6	1.6
سويسرا	7.6	1.6

المصدر: World Tourism Organization (WTO)، 2003

غير أن ذلك يبقى مرهوناً بالعديد من العوامل التي تعكر صفو هذه الجهود بين فترة وأخرى ويتمثل ذلك في التغيرات المفاجئة في حالة حدوث الهزات السياسية والاقتصادية والإقليمية وهذا يؤدي إلى إحجام الشركات الأجنبية(Touroperator) من

إرسال الأفواج السياحية إلى هذه الدول حرصا على حياة السياح ولذلك فإن هذه الـــدول تبقى معرضة للانتكاسات في أعداد السياح وتوجد أمثلـــة كثيـــرة علـــى وجـــود هـــذه الانتكاسات خاصة في دول الشرق الأوسط أثناء فترة الحروب والتوترات فـــي هـــذه المنطقة ولعل حرب الخليج الأولى والثانية وغزو العراق وحادث الأقصر فـــي مـــصر وعالميا أحداث الحادي عشر من سبتمبر والأعاصير في كاترينا وفيضانات بيلوكـــسي في وسط أوروبا وتسونامي في المحيط الهندي، وانتشار مرض الإيدز وظهور فيروس سارس (SARS) عام 2003 وأنفلونزا الطيور عام 2005 كلها أدلة توضح بجلاء مدى تأثر النشاط السياحي والضرر الذي لحق بالوجهات السياحية، ومـــدى حـــساسية واستجابة النشاط السياحي للأحداث العالمية (فرنجيالي، 2005).

3.3 السياحة أحدى أدوات العولمة

تعد السياحة أحدى أدوات العولمة والتي يمكن أن تساهم في تدعيم هذا التوجـــه الجديد الذي يرمي إلى جعل العالم قرية صغيرة Global Village وقـــد اســـتطاعت السياحة أن تتخطى كل الحدود والحواجز اللغوية والثقافية وتعبر إلى المجتمعات البعيدة جدا لتخلق نوع من التبادل الثقافي Culture Exchange الذي يسمح بالتقـــاء الأفـــراد وهم يحملون عادات وثقافات وألوان متعددة والتعرف على ما يحمله كـــل شـــعب مـــن سمات والسياحة تعمل على دمج المناطق السياحية المختلفة ضـــمن الأنمـــاط الثقافيـــة العالمية(Mcewar،160 :2001) فضلا عن ما ينتج عن السياحة من تبـــادل تجـــاري حيث بينت دراسة جرت في منطقة الكاريبي أن نسبة 82% من اللحوم المستوردة كانت من الخارج وفي الجانب الآخر تسعى معظم الفنادق والمطاعم إلى تقديم نوعية الوجبات من بلد منشأ السياح إضافة إلى الوجبات المحلية ويلاحظ كذلك أن معظم الدول الناميـــة تستقدم خبراء في مجال السياحة من الخارج لوضع الأسس الأولى للتطـــوير الـــسياحي وكيفية استثمار الإمكانيات السياحية المتوفرة فيها ووضع خطط الترويج والتقليـــل مـــن الآثار السلبية على البيئة والمجتمع(الجلاد، 2004: 84).

وكما يعبر رين (Rayan) فإن السياحة تعد عـــاملا مـــساعدا علـــى التغييـــر الضروري لتأثير العولمة وهناك عوامل أخرى تدعم هذا الاتجاه كنظام التوزيع العالمي (GDS Global Distribution System) وثورة المعلومات التي أصـــبحت متـــوفرة عبر شبكة الانترنت(148 – 146 : 1991. Rayan)

ويشير الجدول رقم(3) إلى أن السياحة سوف يكون لها دورا هاما فـــي تـــدعيم اتجاهات العولمة من خلال الأعداد الكبيرة للسياح العالميين الذين يجولوا العالم ســـنويا، ومع تزايد هذه الأعداد فإن ذلك يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في مجال تأهيل البنية الأساسية وتحسين خدمات الضيافة(Hospitality) وبناء على ذلك ستظل السياحة في العقد القادم قطاعا اقتصاديا مولدا للعمالة بشكل كبير، وتسهم في القيمة المضافة العائدة منها حسب التوقعات المأمولة حتى عام 2010

الجدول رقم (3)

معدل النمو السنوي في عدد الزوار الدوليين (1950 – 2010)

السنوات	معدل النمو السنوي
1970 – 1950	9.9
1980 – 1970	5.7
1990 – 1980	4.8
2000 – 1990	3.8
2010 - 2000	3.5

المصدر: World Tourism Organization (WTO)، 2003

وفي ما يتعلق بإسهام أقاليم العالم في سوق السياحة العالمية بين عـــام 1970 - 2010 بالنسبة لعدد الزوار الدوليين الواصلين يوضح الجدول رقم (4) نسبة التغير في النمو في الأقاليم المختلفة ويظهر أن إقليم الشرق الأوسط قد حقق نموا بسيطا مـــن 1.2 إلى 1.9 بنسبة تغير 0.7%.

الجدول رقم (4)

الاتجاهات السياحية بالنسبة للسياحة العالمية بحسب الأقاليم(1970 – 2010)

الإقليم	1970	2010	نسبة التغيير
أوروبا	68.1	50.8	- 17.3
الأمريكيتين	25.3	22.1	- 3.2
شرق آسيا الباسفكي	3.6	20.3	17.3
أفريقيا	1.2	3.8	2.6
الشرق الأوسط	1.2	1.9	0.7
جنوب آسيا	0.6	1.1	0.5

المصدر :World Tourism Organization (WTO)، 2003

السوق السياحي

إن اقتصاد السوق هو نظام تقوم الأسواق وحدها بالتحكم فيه وتنظيمه وتوجيهه، والسوق بشكل عام عبارة عن (التفاوض بشأن معاملات التبادل التي تشتمل عادة على النقود و تحديد الأسعار التي تتم بها هذه المعاملات).

ويختلف السوق السياحي عن الأسواق الأخرى لبعض الصناعات، فالموقع السياحي الذي تتوفر فيه كافة الخدمات والتسهيلات السياحية بالنسبة للسياح وتخدمه عملية الترويج والإعلان مع ما يوفره الموقع من مزايا يعتبر أساسا مهما ومؤهلا للدخول في منافسة الأسواق الأخرى(المشهداني، 1992: 144).

ويشتمل السوق السياحي على مجموعة من البائعين الذين يمثلون الصناعة السياحية بينما المشترين هم الذين يشكلون السوق، فالبائعون يوفرون المنتجات والخدمات والمعلومات المطلوبة والمعروضة للبيع وتتضمن حزمة من المنافع والتسهيلات، ويتكون السوق من الفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية، ووكالات السفر السياحية والمروجون للسياحة، الذين يقدمون العرض السياحي، طبقا للطلب السياحي الذي يتناسب ورغبات وحاجات السياح، ويخرج في شكل المنتج السياحي الذي يتكون من

تشكيلة أو مزيج من الخدمات الملموسة وغير الملموسة لغرض الإشباع تقدم بواسطة المنافذ والقنوات التوزيعية وتتمثل في:

1. منظمي الرحلات Tour operators (باعة بالجملة)
2. وكالات السياحة والسفر Travel Agencies (باعة بالتجزئة) .
3. مندوبي الفنادق Hotel Representatives (الطائي، 2003).

إدارة العرض السياحي

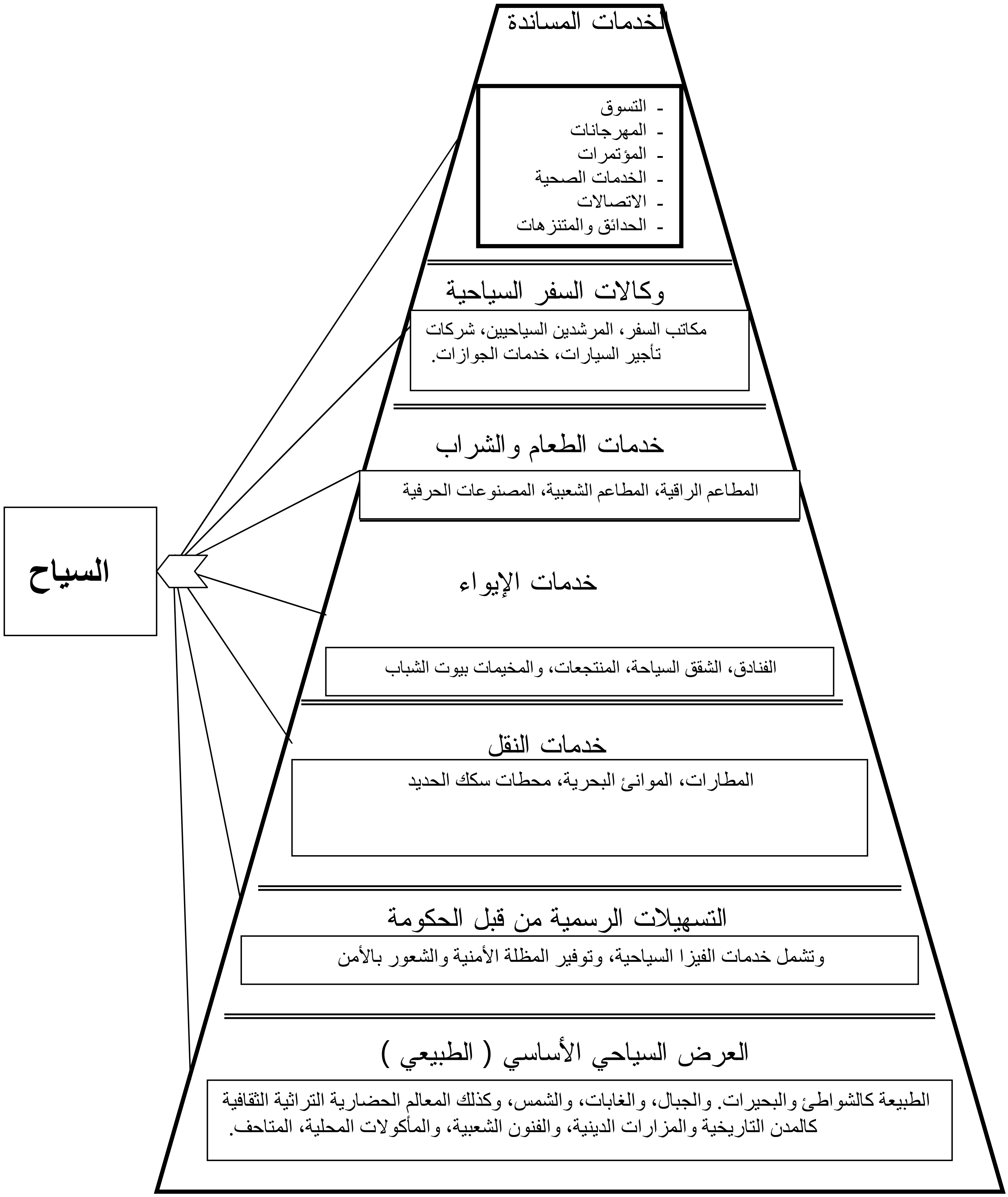
وينطلق العرض السياحي من أن هناك جانب طبيعي يتمثل في المصادر الطبيعية التي وهبها الباري عز وجل للإنسان لكي يستثمرها ويستمتع بها مع أهمية المحافظة عليها ويتكون من الغابات والجبال والأنهار والبحيرات والشلالات والشواطئ والمناظر الطبيعية إضافة إلى المنجزات الحضارية كالمعالم والمواقع التاريخية والثقافية والمرافق الدينية المقدسة، بينما العرض السياحي الخدمي يتمثل في الخدمات الناتجة عن العمل الإنساني ويتم إنتاجها وفقا لحاجة الطلب عليها مثل الفنادق والمطاعم والشقق السياحية وأماكن الترفيه والمخيمات، ويشمل كذلك على البنى الفوقية و التحتية كالمطارات، والاتصالات والموانئ، ويرتبط طرفا العرض الطبيعي والخدمي ببعضهما ارتباطا وثيقا ولا يغني وجود أحدهما على الآخر، ويسعى السائح إلى الحصول على أكبر إشباع من خلال الصناعة السياحية المتكاملة للعرض السياحي الأساسي الذي ينتج عن المزيج بين الطبيعة الخلابة والخدمة الممتازة. (أبو رباح، 1987)

ويعرض الشكل رقم(2) العرض السياحي الذي يتضمن مجموعة من الخدمات المترابطة التي تؤدي كلا منها دورا ضمن حلقات متصلة حسب عدداً المستويات.

المستوى الأول: ويشمل العرض الأساسي الذي يتضمن البيئة الطبيعية والإرث الحضاري الذي خلفته الحقب التاريخية المتوالية ويتمثل في الآثار التاريخية والمزارات الدينية، وطبيعة الحياة والعادات والتقاليد... الخ. وبينما يأتي المستوى الثاني الذي يتعلق بمدى التسهيلات والخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية والذي ينبع من إيمانها وقناعتها

بأهمية السياحة وما تقدمه من مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة. والمستوى الثالث: يتعلق بخدمات الإقامـــة والـــسكن Accommodation Services. والمستوى الرابع: خدمات الأطعمة والمشروبات Food And Beverage Service، والمستوى الخامس: خدمات النقل: Transportation Service، والمستوى الـــسادس: خدمات المحال التجارية. والمستوى السابع: الخدمات التكميلية: (الطائي، 2003).

الشكل رقم (2) ويمثل مستويات العرض السياحي الذي يشكل في مجموعه صناعة السياحة بشكل متكامل



3.4 المعوقات السياحية

على الرغم من النمو المّطرد لقطاع السياحة والتوجيهات المستمرة لتطـويره مـن خلال تذليل كل القيود والمعوقات أمام هذا القطاع إلا أنه ما زالت هنـاك الكثيـر مـن الجهود المطلوبة للتخفيف من هذه المعوقات، وقد صُنّفت معوقات السياحة إلى قـسمين، معوقات طبيعية، ومعوقات غير طبيعية.

1- المعوقات الطبيعية:

ما زال العديد من المناطق التي تتمتع بالجذب السياحي العالي يتعـذر علـى الـسياح الوصول إليها والاستمتاع بإمكانيتها الجذابة، رغم أن هواية المغامرة وتـسلق الجبـال والوصول الى القمم العالية يعتبر من صميم هوايات بعض الفئات السياحية، ومع ذلـك يحاول الإنسان دائما تهيئة اللاندسكيب الطبيعي Physical Landscape وتحويله الـى أرضية حضارية خالصة Cultural Landscape ويقبل السياح على زيـارة القـرى والجبال البعيدة لما فيها من جوانب ثقافية وطراز تقليدي ومصنوعات حرفية ومأكولات شعبية(المشهداني، 1992: 138).

2- المعوقات غير الطبيعية ويشمل ذلك:

المعوقات الثقافية مثل اللغة والعقيدة التي تمنع الاندماج والتفاعـل بـين الـسائحين والسكان الأصليين والشعور بنوع من عدم الراحة والاطمئنان نتيجـة البعـد الثقـافي كاختلاف الألبسة والبشرة وهنالك من يتخوف من الآثار السلبية للسياحة علـى الهويـة الثقافية والقيم الدينية.

ومن المعوقات أيضا عدم القدرة الاقتصادية لدى معظم سكان الدول الناميـة علـى السفر والانتقال، ويُخلف ذلك نوعا من الفجوة بين الشعوب الغنية و الفقيرة، والـشعور بالإحباط وعدم المساواة في الفرص عندما تتنقل الشعوب الأخرى بينما يعجز الـبعض حتى عن القيام بالسياحة الداخلية، ويظهر تأثير العامل الاقتصادي في حركة الـسياحة

والسفر بجلاء عندما يحدث الكساد الاقتصادي Depression أو مع ارتفاع معـــدلات التضخم حيث تنخفض معدلات السفر (1996:415،Cole).

1. الحروب ومناطق الصراع، تعد من المعوقات الأساسية لحركة الـــسياحة كـــون قطاع السياحة يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية ويتفاعل بشكل مباشر مع الأحداث العالمية والإقليمية و تصبح المناطق المشتعلة بـــالحروب ومنـــاطق التوتر عامل طرد وغير جاذبة للأفواج السياحية وقد تكون هذه الحـــروب بـــين السكان أنفسهم كالحروب الأهلية كما حدث في لبنان ويوغسلافيا السابقة أو ذات طابع دولي كما حدث في البلقان والعراق والكويت ويطلق عليها النقاط الـــساخنة Hot Spots، ولا ينصح السياسيون رعاياهم بالسفر اليها (جابر، 2004: 75).
2. المعوقات الإدارية والفنية، وهذا البعد يتعلق بالإمكانيات والقدرات الخاصة بكـــل دولة فقد يكون عدم القدرة على وضع استراتيجية لتطـــوير الـــسياحة ووجـــود متخصصين قادرين على الترويج السياحي والدعاية، وتوجد أمثلة كثيـــرة علـــى وجود مناطق سياحية جذابة لم تنل حصتها من التطوير والتهيئة ومعظمها تقـــع في الدول النامية، كما إن إهمال السائح الداخلي والتركيز على الـــسائح الـــدولي يعتبر من المآخذ التي تتعلق بالجانب الإداري في هذه الدول، ناهيك عـــن ســـوء التدريب وقلة الكوادر المؤهلة للاضطلاع بالخدمة السياحية، وما يترتب عليه من إشكاليات تؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من عوائد السياحة كعـــدم الانتظـــام فـــي جداول رحلات الطائرات وطول فترة الانتظار في المطارات أو المغـــالاة فـــي الإجراءات الروتينية(جابر، 2004: 76).
3. وأوضح تقرير الأمم المتحدة (اونكتاد) مجموعة من القيود التي تـــسعى منظمـــة السياحة العالمية إلى مواجهتها من خلال دول الأعضاء فـــي إطـــار الاتفاقـــات الدولية في منظمة التجارة العالمية وجاء في هذا التقرير أن هذه القيود تتـــضمن في صعوبة انتقال السياح إلى بعض الدول والقيود المفروضـــة علـــى الخبـــراء والمختصين في مجال السفر والسياحة، والمحددات المفروضـــة علـــى ملكيـــة

العقارات والاستثمار، والمنافسة غير العادلة وصعوبة استخراج تصاريح الدخول(Entry visa) وامتياز الحصول على استخدام نظام التوزيع العالمي (Global Distribution) وأفرد التقرير في جزء منه ما يتعلق بالدول العربية من حيث التزاماتها التي تتمثل في ضرورة التركيز على تصنيف الخدمات السياحية والاستفادة من تصنيف الأمم المتحدة(UN-CPC) والذي يعد أكثر شمولية، وتشجيع استخدام النظام المحاسبي العالمي الموحد الذي يساهم في تسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياحة، ومنع الاحتكار، وتسهيل عملية استقدام الاستثمارات الأجنبية، والتأثير على عملية حماية البيئة واحترام القيم الإنسانية والأخلاقية للسائح الأجنبي واستكمال إصدار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لقطاع السياحة، وإرساء قواعد الاندماج والتكامل فيما بينها خاصة فيما يتعلق بالجهود التسويقية والترويحية (UNCTAD،1998).

5.3 دور الدولة في إدارة القطاع السياحي

لا شك أن للدولة (الإدارة العامة) دوراً في رسم السياسة السياحية وإعطاء التسهيلات اللازمة وتنسيقها يأتي في ذروة الواجبات التي ينبغي أن تضطلع بها، وبالتالي فإن توجيه ثمار المردود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والإعلامي والسياسي وتحديد دور الأجهزة السياسية الرسمية يدخل في صميم هذه الاختصاصات، فالدولة معنية بتوجيه النشاط الاقتصادي كونها الممول والمراقب والمرجع الأخير في تنمية البنى الأساسية (الهيكلية) والمسؤولة عن حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة والمشرفة على تنظيم النقل والاتصالات وطريقة عمل مكاتب السفر والسياحة والفنادق وأنظمة الدخول والإقامة والخدمات المختلفة، ناهيك عن تحديدها للأولويات في استخدام المال العام والاستثمارات الخارجية والموارد الأخرى كالأرض والمياه، ومع اختلاف دور الدولة من بلد إلى آخر إلا أن أهداف التنمية السياحية تقع ضمن أولى اختصاصاتها تحديد فلسفة السياحة ونمطها والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل وأساليبه

وحوافزه، والالتزام بالخدمات والتسهيلات المناسبة في إطار خطة متكاملة ضمن الخطة العامة للدولة. (أبو رباح، 1987 : 137).

وقد بدأ النشاط السياحي في الدول السياحية المتقدمة وكان ذلك بمبادرات فردية تمثل في الاستثمار في المشاريع السياحية وكانت معظمها جهود من قبل القطاع الخاص غير أن الحكومات تنبهت سريعا إلى ما يشكله قطاع السياحة من أهمية في رفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بدأ ذلك بإصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع السياحة، وتصدر الاهتمام بوضع السياسة العامة لتحقق من خلالها مصلحة الدولة أولا وتحديد الإطارات التنظيمية للعلاقات التي تتولد عنها والتنسيق بين الأجهزة المختلفة المتعلقة بهذا القطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة تفاديا لأي تنازع أو ازدواجية قد تنشأ بين هذه الأجهزة في عملية التعاطي مع النشاط السياحي. ونظرا لتعاظم أهمية صناعة السياحة وما توفره من عائد اقتصادي مجز فقد أصبحت هدفا لكل الدول بمختلف انتماءاتها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ولم يعد يقتصر ذلك على الدول المتقدمة لذا سعت الحكومات إلى وضع الأسس والقواعد للتنمية السياحية لزيادة فعالية عوائدها ولتجنب إي معوقات قد تنجم عن هذا النشاط في إطار سياسات شاملة وخطط قصيرة وطويلة الأجل لإحداث تنمية متوازنة ومستدامة(حافظ، 2002).

إن الخطوة الأولى التي يجب إيضاحها بجلاء قبل الدخول في تحديد دور الدولة وواجباتها تجاه صناعة السياحة هي تأكيدها وإيمانها بأهمية هذا القطاع وما يمكن أن يمثله من دعم ومساهمة في الاقتصاد القومي بناءا عليه يمكن تحديد الأولوية التي ينبغي أن تمنح لقطاع السياحة من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى ومكانته ضمن الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمما لاشك فيه أن النظرة إلى هذا القطاع تتباين من دولة إلى أخرى طبقا لخصوصية وإمكانيات وموارد كل دولة عندها يمكن تحديد المسؤولية التي يضطلع بها الجهاز الرسمي للسياحة على المستوى الإقليمي والقومي والمحلي والوقوف على جميع التسهيلات والخدمات السياحية الضرورية كجزء من منظومة العرض السياحي وبناء التشريعات والقوانين والقواعد اللازمة لتوفير

الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة وإيجاد القنوات التحويلية لهذه المشروعات مع توفير البنية الأساسية (Infrastructure) كمشاريع الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات والخدمات التكميلية.

6.3 السياسة العامة للسياحة

تعتبر السياسة العامة السياحية جزء من السياسة الاقتصادية لدولة معينة، حيث أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتحققة من قبل الدولة ومن ضمنها النشاط السياحي، ويُعرف (كلود كاسبر) السياسة السياحية على أنها "حصيلة تأثير القوانين والمؤسسات التشريعية والاتحادات والشركات على المعطيات المتعلقة بالقواعد والعمليات السياحية ". إلا أنه قد أخذ على هذا التعريف أنه أغفل بعض الجوانب الأساسية لقاعدة السياحة كونه لم يتطرق إلى عملية تسويق الخدمات السياحية وخصائص السياحة المميزة والأمور الإدارية المتعلقة بتطوير السياحة كالتخطيط والإدارة ناهيك عن المنطلق الدولي في تعريف السياسة السياحية وما ينطوي تحتها من ضرورة الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره يتضمن الجانب الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والبيئي.(مسعد، 2001)

وعند الأخذ بالاعتبار جميع الجوانب التي يجب أن تتضمنها السياسات السياحية فإنه يمكن الوصول إلى تعريف أشمل مفاده أن السياسات السياحية هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والأنشطة ذات أشكال اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تتحقق من قبل أجهزة الدولة المختصة والمؤسسات ذات العلاقة بهدف تنظيم كامل العمليات السياحية من (تنبؤ وتخطيط وتنظيم وإدارة) وتوفير الظروف لتطوير السياحة الداخلية والخارجية وتسويق الخدمات والبضائع والمواقع السياحية.

وتنبع ضرورة وجود مناطق سياحية من الأمور الآتية:

1. اشتراك دول كثيرة في العرض السياحي واحتدام المنافسة في السوق السياحي الدولي.

2. زيادة قوة الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للسياحة على الساحة الوطنية والعالمية.
3. زيادة اهتمام الشعوب بالسياحة لمساهمتها في ارتفاع المستوى المعيشي للسكان والأفراد والتطور العالمي الهائل لوسائل النقل ووجود عوامل مساعدة أخرى (مسعد، 2001).

وتتأثر السياسة السياحية بعدة عوامل لابد من وضعها بالاعتبار عند وضع أي توجه تخطيطي للسياحة باعتبارها محفزات هامة وأساسية يتم الانطلاق منها نحو التفكير بوضع سياسة سياحية تتناسب وقدرات وإمكانيات البلد وتراعي الفروق الداخلية والخارجية التي تدخل كمتغيرات تؤثر سلبا أو إيجابا على منطلقات السياسة السياحية وهي:

1. العوامل الطبيعية: حيث أن المناخ والتضاريس والموقع الجغرافي والمياه وأماكن الجذب الطبيعية تعد عاملا هاما للتفكير في استغلالها لتطوير النشاط السياحي.
2. عوامل اقتصادية: وترتبط بإنشاء بنية تحتية اقتصادية للسياحة وعلاقات اقتصادية خارجية.
3. عوامل قانونية: وترتبط بمدى وجود القوانين والأنظمة السياحية المنظمة لجميع أشكال النشاط السياحي.
4. عوامل سياسية: وترتبط بالسياسة التي تنتهجها الدولة داخليا وخارجيا ومدى رغبتها واهتمامها بالنشاط السياحي وينعكس ذلك على عوامل الطلب والعرض السياحي.
5. عوامل اجتماعية: وتتمثل في طبيعة الحياة والعادات والتقاليد ووقت الفراغ ومدى تقبل الشعب لفكرة السياحة.
6. طبيعة وسائل النقل: وتحدد أنشطة السياسة السياحية بمدى توفر وسائل النقل وقدرتها وملاءمتها للقيام بدورها في العملية السياحية.(مختار، 2005).

وتنحصر السياسات التي يمكن أن تلعبها الدولة في القطاع السياحي في أربعة وظائف رئيسية هي الوظيفة التنسيقية، والتشريعية، والتخطيطية، والتمويلية على النحو التالي:

أولا: الوظائف التنسيقية

تعد من الوظائف الأساسية للدولة وواجباتها للوصول إلى إحداث تنمية سياحية متوازنة كون السياحة قطاع إنتاجي مركب من عدة عناصر بعضها يمثل صناعة متكاملة وبعضها يدخل في اختصاصات وزارات السيادة في الدولة كوزارة الخارجية (التوجيهات العامة للدولة) ووزارة الداخلية(إجراءات وتسهيلات الدخول) ووزارة المالية(الإجراءات الجمركية) ووزارة الصحة(الإجراءات الصحية) وكذلك وزارة النقل والمواصلات والاتصالات، كذلك النقل الجوي والطيران ووزارة الأشغال ووزارة الكهرباء والطاقة وكذلك وزارة التعمير والإدارات المحلية والثقافية.

لذا فإن جميع هذه الأجهزة الرسمية لها علاقات متداخلة مع النشاط السياحي ويتوقف عليها إلى حد كبير عملية تطوير وتنشيط السياحة كلاً حسب اختصاصه لذا فإن التنسيق بين مختلف هذه الأجهزة الرسمية تنسيقا متكاملا يتطلب جهود حثيثة من السلطة الحكومية المعنية وهي بالتأكيد ضمن اختصاص وزارة السياحة أو أي جهاز يناط به هذا الدور الأمر الذي يتطلب رسم سياسات عامة وواضحة يحدد فيها دور كل جهة بدقة لتنفيذ السياسات بشكل سليم للحصول على التوقعات المرجوة.

ويتوقف النجاح في هذا الشأن على عدة اعتبارات هامة ذات صلة مباشرة بمدى اهتمام الدولة بمستوياتها العليا واقتناعها بأهمية هذه الصناعة ونسبة الوعي الجماهيري تجاه المساهمة في تنفيذ السياسات العامة للسياحة والشعور بالعائد الاقتصادي بين مختلف فئات الشعب وأقاليمه إضافة إلى توفر الكوادر المؤهلة والمدربة بصورة علمية وعملية فعالة تحقق معيار الجودة Quality.

ثانيا: الوظيفة التشريعية

بما أن قطاع السياحة يعد قطاعا عابرا للحدود وسجلت الإحصائيات تضاعف أعداد السياح لذا وجب إيجاد السبل والأعراف التي تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول والشركات والأفراد بحيث ترسخ الحقوق والواجبات والتزامات لكل عناصر السياحة والعاملين عليها ومن لهم صلة بتنشيط السياحة، ونتيجة لهذا التطور الكبير في مجال السياحة العالمية أدى إلى إيجاد نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق فيما بينها في مجال التخطيط والبحوث والتسويق العالمي للسياحة تمخض عن ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ونشأة منظمات جديدة مثل اتحاد النقل الجوي الدولي (أياتا) ومنظمة السياحة العالمية(WTO)، السوق الأوروبية المشتركة، الاتحاد الدولي لوكالات السفر(فياف) وبلغ ذروة الاعتراف بأهمية صناعة السياحة عندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1967 عاما للسياحة، وفي عام 1980تم اعتماد 27أيلول من كل عام هو اليوم العالمي للسياحة والذي تحتفل به منظمة السياحة العالمية في مقرها في مدريد.

على أثر ذلك اهتمت العديد من الدول بالدراسات المقارنة للقوانين الدولية السياحية حتى تكون مرشدا لها في هذا الصدد وبعضها لجأ إلى وضع قانون موحد وأساسي للسياحة يهدف إلى حل كافة المعوقات المتعلقة بالتنمية السياحية، أما على المستوى القومي فلابد من وضع التشريعات التي تحدد القواعد المتكاملة للتنمية السياحية سواء من ناحية العرض السياحي للدولة وإبراز كافة مقوماته وجوانبه أو من ناحية الطلب السياحي وإجراءات حماية السياح والمحافظة على البيئة وتقليل الآثار السلبية وإيجاد آلية تنسيق داخل الدولة وبين القطاعات الإنتاجية المختلفة(مكية، 2000: 19)

ثالثا: الوظيفة التخطيطية

يجب أن يكون التخطيط السياحي جزءا لا يتجزأ من التخطيطي الشامل الذي يتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فعند إجراء تخطيط عملي سليم سيكون له ثمار ملموسة وسريعة على صعيد انتعاش الاقتصاد القومي الكامل ويسعى التخطيط السياحي في المقام الأول إلى ضمان مواكبة وملائمة المنتج السياحي للزوار المحتملين

وتطويره بصورة تحقق الرضا الكامل ويلقى رواج وسمعة بين الأوساط السياحية الأمر الذي يعمل على زيادة أعداد السياح من جانب ويزيد من الفوائد المحققة للبلد، مع وضع في الاعتبار تلبية المطالب الاجتماعية والمحافظة على المفردات البيئية والثقافية التي تمثل الهوية الحضارية لأي مجتمع(المشهداني، 1992: 71).

وتخطيط التنمية السياحية ينبغي أن يكون شاملا لجميع جوانب هذه المجالات أهمها:

1. تنويع المنتج السياحي والخدمات السياحية في الدولة بحيث يتم استغلال جميع موارد الثروة السياحية وضمان تنميتها بشكل متوازي وتلافي مشكلة التذبذب الموسمي ومركزية السياحة في أقاليم بعينها بحيث تعم الفائدة جميع أقاليم الدولة.
2. التحسب لأية احتمالات طارئة في المستقبل السياحي ومن ثم لابد أن تكون الخطة مرنة وقادرة على التعامل مع النتائج غير المتوقعة.
3. الاستخدام الأمثل للموارد السياحية الطبيعية لمنع أي أضرار قد تنجم عن الاستخدام السيئ لهذه الموارد مما يؤدي إلى تدهورها سريعا.
4. تأهيل العمالة السياحية وتوظيفها على جمع المستويات والتخصصات لتمكينها من القيام بإدارة التنمية السياحية إدارة سليمة ووفقا للخطة المعتمدة فالتخطيط هو السبيل إلى تنمية سياحية عقلانية وفق معايير مختارة وبناءا على اعتبارات داخلية وخارجية فالاعتبارات الخارجية تمثل المنافسة الشديدة في هذا المجال والداخلية تحرص على كيفية الاستفادة من الموارد المتاحة الفائدة القصوى.
5. حق الاستفادة من التراث الطبيعي والحضارة للدولة في التنمية السياحية واستخدامات الأراضي في أغراض السياحة والمشروعات الإنتاجية الأخرى من زراعة وصناعة وغيرها.
6. إعطاء التسهيلات الكافية في مجال العبور في الحدود والحصول على التأشيرات وتبسيط إجراءات الجمارك.

7. التنظيم الداخلي للسياحة بكافة جوانب صناعتها ويشمل ذلــك تنظــيم الأجهــزة الرسمية القومية والإقليمية والمحلية وشــركات الــسياحة والفنــادق وصــناعة التذكارات السياحية والمحال العامة بكافة أنواعها.
8. التعاون الدولي في مجال السياحة بكافة صوره.
9. تنظيم كل ما يتعلق ببرامج التــسويق الــسياحي للدولــة فــي الخــارج بكافــة عناصره(الصيعري، 1998).

رابعا: الوظيفة التمويلية

يتطلب قطاع السياحة تدخلا مباشرا من الدولة خاصة في الــدول الناميــة التــي تستدعي إقامة البنية التحتية الضرورية والتي عادة ما تكون ضعيفة ناهيك عــن حجــم الاستثمارات التي يتطلبها قطاع السياحة والتي يعجز معها القطاع الخاص عن الوفــاء بجميع هذه الأموال، ولهذا يقع على الدولة وضع حجر الأساس لهذه المشاريع من خلال الاستثمار المباشر في المشروعات الكبيرة في المناطق المــستهدفة بالتنميــة الــسياحية بقصد تشجيع القطاع الخاص لكي يحذو حذوها بإقامة مشروعات أخرى كثيرة يترتــب عليها وضع الخطة القومية والخطط الإقليمية طبقاً للأولويات التــي ترتئيهــا الجهــات المسؤولة.

ومن المهمات التي يتوجب على الدول القيام بها تحديد الإجراءات التي ترمي إلــى استقطاب القطاع الخاص للمشاركة في هذه العملية منها مــنح القــروض والتــسهيلات المحفزة للقطاع الخاص ومنح الأراضي وتأجيرها للاســتثمار الــسياحي والمــشاركة بدراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الفنية ومسح المناطق المؤهلة لمثل هذا النــوع من الاستثمار وإقامة مشاريع البنية الأساسية في المناطق المستهدفة بالتنمية الــسياحية(الصلاح، 2004)

7.3 التوجهات المعاصرة للتخطيط والتنمية السياحية

نظرا لزيادة الطلب على السياحة خلال نصف القرن الأخير، زاد الاهتمام بالتخطيط السياحي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويمكن تعريف التخطيط بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة أو حتى المدينة أو المؤسسة أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة. إلا أن النظرية الحديثة للتخطيط ترى أن التخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة. والتخطيط بهذا المفهوم يرتبط بكل العلوم الدراسية للمصادر الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية.(الزوكة، 1998 : 313).

أما بخصوص التنمية السياحية فإنها تمثل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة مع بعضها وتقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من خلال إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية المعتمدة على التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك مع عناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية موارد الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية.

ويمكن القول بناءً على هذا التعريف بأن التنمية السياحية موجهة لمنظومة تتسم بالمواءمة والتوازن بين القطاع السياحي من ناحية وبقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من ناحية أخرى وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية لتعظيم فوائد ومكتسبات عملية التنمية السياحية في إطار خطط وبرامج واضحة المعالم والأهداف (الزوكة، 1998 : 315).

ويعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى التنمية السياحية وتعجل بها، وهو وسيلة علمية منظمة ومستمرة تتمثل في رسم صورة تقديرية للمستقبل وتتضمن عملية التخطيط السياحي في حصر واستغلال الموارد والطاقات السياحية في المجتمع واستخدامها أفضل استخدام لتحقيق أعلى معدل للنمو السياحي ومن هذا المنطلق فإن التخطيط ينطوي على اختيار الأهداف وتقدير الموارد وتحديد حجم الاستثمارات ورصد التمويل واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة ويشارك في عملية التخطيط السياحي كل من السلطة السياسية والأجهزة الفنية والوحدات الاجتماعية والخدمية. وتمر عملية التخطيط بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: تعنى هذه المرحلة بدراسة الإمكانيات والموارد السياحية وتسمى مرحلة المسح الشامل للنشاط السياحي واتجاهات النمو والمشكلات التي تواجهها.

المرحلة الثانية: تسعى هذه المرحلة إلى تحديد أهداف الخطة فيجب على القائمين على عملية التخطيط أن يضعوا الأولويات للمناطق السياحية واقتراح إنشاء المرافق السياحية وتحديد الاختصاصات المتاحة بقطاع السياحة وأن يتم تحديد معدل النمو المطلوب وكيفية ترجمة هذه الخطط إلى أهداف محققة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التنفيذ والبدء بالعمل على أرض الواقع وتستخدم الوسائل اللازمة في هذه المرحلة للوصول إلى الأهداف لذا ينبغي أن تتم مراجعة السياسات السياحية المتبعة والتأكد من أن سياسات الاستثمار والتسويق السياحي تتناسب مع التوجهات الجديدة وتشجيع القطاع العام والخاص للعمل معا وفقا لسياسات منسقة بمهارة لتحقيق الأهداف المتوخاة.

المرحلة الرابعة: وتتمثل في المتابعة والتقييم على عملية التنفيذ والتعرف على أوجه القصور في الخطة وتعديلها كلما تطلب الأمر بناءا على الحقائق وطبقا للمستجدات والظروف الجارية، وكون قطاع السياحة من القطاعات الحساسة جدا لذا فإن المرونة والتكيف مع المتغيرات أمر في غاية الأهمية فالسياحة ما هي إلا حركة أشخاص تتأثر بالعوامل الاقتصادية والنفسية والتغيرات الاجتماعية والأحداث

والتوترات السياسية التي لا تكون عادة محسوبة عند إعداد الخطة وإن كان التخطيط ينبغي أن يشمل التوقع أو التنبؤ بالمستقبل(Forecasting) أي بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل(الجلاد، 2004).

عليه فإن التخطيط في البلاد النامية يهدف بالدرجة الأولى إلى التعرف على متطلبات السياح وتوفير التسهيلات والخدمات اللازمة وهو ما يلاحظ في الخطط الموضوعة من قبل الدول المتقدمة للسياح حيث يلاحظ البنوك المصرفية الدولية ومراكز ملائمة الحياة من مطاعم الأكلات السريعة " الماكدونالز " والبيتزا هت، والفنادق الضخمة الواسعة الانتشار التي تدار من قبل شركات عالمية تفتح لها فروع في معظم الدول كونها تقدم خدمات راقية ولديها سمعة وشهرة واسعة في الأوساط السياحية(الحداد، ونجم، 2002).

الفصل الرابع

اثر التبادل السياحي على العلاقة السياسية بين مصر وإسرائيل

تُعد السياحة ظاهرة اجتماعية حديثة علماً بأن السياحة بدأت وتشكلت في دول أوروبا الغربية خلال الخمسين سنة الماضية وفي دول أوروبا الشرقية بدأ بعد سنة 1960 وتؤكد المعلومات المتوفرة في مجال الاقتصاد السياحي أن المؤلفات التي صدرت في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي والندوات التي عقدت في كل من سويسرا والنمسا وايطاليا وألمانيا تعتبر بداية للمعرفة العلمية في هذا المجال وتتحصر مواد الاقتصاد السياحي الرئيسية في عشرة موضوعات أساسية هي (أبو عياش، والطائي، 2004):

1- الاقتصاد والتنظيم السياحي 2- الاقتصاد والتنظيم الفندقي 3- الخدمات السياحية 4- شركات ووكلات السياحة والسفر 5- الرعاية والاعلان السياحي 6- السوق السياحي الدولي 7- السوق السياحي المحلي 8- التحليل الاقتصادي للعمليات السياحية. 9- الجغرافيا السياحية 10- النظم الإدارية الحديثة في السياحة.

وتتحدد العلاقات الدولية في ارتباطها بالسياحة من خلال توفر عدة عوامل مساعدة بعضها يساعد على تطور السياحة بشكل عام في كل العالم والبعض الآخر يساعد على تطور السياحة في منطقة معينة أو دولة معينة، ومن أهم هذه العوامل لتطور السياحة هي (خربوطلي، 2004):

1- الوضع السياسي المستقر.
2- الحالة الاقتصادية للدولة.
3- المستوى الثقافي والمادي العالي للشعب.
4- الأمان والاستقرار السياسي.

أما الظروف والعوامل اللازمة لارتباط العلاقات الدولية بالسياحة: فتساعد الظروف المحلية على تطوير السياحة ليس في كل العالم، وإنما في بعض الدول أو المقاطعات وأهم الظروف المحلية هي (الخضيري، 2000):

1- الموقع الجغرافي.
2- الموقع الثقافي والأثري المهم والتطور.
3- الجاهزية لاستقبال السياح.
4- المناسبات المهمة العامة.

كما تتحدد العلاقات الدولية في ارتباطها بالسياحة في الحروب ومناطق الصراع، والتي تعد من المعوقات الأساسية لحركة السياحة كون قطاع السياحة يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية ويتفاعل بشكل مباشر مع الأحداث العالمية والإقليمية و تصبح المناطق المشتعلة بالحروب ومناطق التوتر عامل طرد وغير جاذبة للأفواج السياحية وقد تكون هذه الحروب بين السكان أنفسهم كالحروب الأهلية كما حدث في لبنان ويوغسلافيا السابقة أو ذات طابع دولي كما حدث في البلقان والعراق والكويت ويطلق عليها النقاط الساخنة Hot Spots، ولا ينصح السياسيون رعاياهم بالسفر اليها (جابر، 2004: 75).

وواكب معاهدة السلام مع إسرائيل زيادة معدلات السياحة بين مصر وإسرائيل في كلا الاتجاهين، حيث أتاحت المعاهدة للإسرائيليين دخول مصر عبر منفذ طابا دون تأشيرات. وإذا كان العقد الأول من التطبيع بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا في مجال السياحة حيث زار مصر فيما يتعلق بالسياحة خلال الفترة (1980-1987) حوالي 300 ألف سائح إسرائيلي، إضافة إلى 55 ألف سائح أجنبي دخلوا مصر عبر إسرائيل، وإن كان عدد الزوار المصريين إلى إسرائيل (لكل الأغراض) لم يزد على 2000 إلى 3000 ألف سائح سنوياً وشكا الإسرائيليون من أنه مقابل الانفتاح في المجال السياحي جري تحجيم المجالات الأخرى (أبو مطر، 2004).

ومن أبز معالم هذا التطبيع زيادة الإمكانات السياحية لإسرائيل بسيطرتها على الأماكن السياحية في سيناء، وكرست إسرائيل استغلال هذه المناطق لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وأن تكون إسرائيل كذلك مركزا للسياحة في المنطقة، حيث تمتلك مقومات

ممتازة للسياحة الدينية والتاريخية والطبيعية والطبية، وبذلك تصبح إسـرائيل المركـز السياحي الأكبر في المنطقة(بشّور، 1996).

وقد بقي التعاون التجاري والسياحي بين مصر وإسرائيل أحد مكونات السلام بين الطرفين، إذ بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر في عام 2004 نحو 29 مليون دولار، ثم وصل إلى 90 مليون دولار في عام 2005، ليرتفع في عام 2007 إلى 140 مليون. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في مجال التجارة بين البلدين، إلا أن رجال الأعمال والأكاديميين والسائحين المصرين الراغبين في زيارة إسرائيل يجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة صعوبات بيروقراطية وفرض عقوبات ومعاملتهم بشكل سيئ في مصر، وذلك مقارنة بعشرات الآلاف من الإسرائيليين الذين زاروا مصر وسيناء على وجه الخصوص. وقد زار في يوليو 2007 وحده أكثر من 92.737 إسرائيلي سيناء. وفي يوليو 2008 زار مصر 48.933 إسرائيلي، وفي يونيو 2009 زار سيناء نحو 22.888 إسرائيلي (دايفد، 2010).

أن معدل الزيادة في حركة السياحة من مصر إلى إسرائيل كان الأعلى بين باقى دول العالم المصدرة للسياحة للسوق الإسرائيلية بعد روسيا التى زادت الحركة القادمـة منها بنسبة 35%. وأضافت "يديعوت" أن وزارة السياحة الإسرائيلية أشارت إلى أنه فى حين زادت السياحة من مصر بنسبة 30% فإن عدد السويديين الذين زاروا إسرائيل زاد بنسبة 24% والأمريكيين والبريطانيين بنسبة 5%. في حين تشير معلومات اخرى، الى ان نسبة السياحة الاسرائيلية في مصر تبلغ 2%، حيث أنها تعتمد على نوع معين مـن سياحة الأفراد الشباب الذين يعبرون منفذ إيلات، إما بالأتوبيسات أو السيارات الخاصة أو الموتوسيكلات خلال عطلات نهاية الأسبوع والأعيـاد وهـم يحملـون أطعمـتهم ومشروباتهم ويقيمون العشش والبيوت البدوية في منطقـة "العـسلة" بـذهب، وقريـة الطرابين في نويبع، وكانت هذه المناطق بدايات لوجود السياح الإسرائيليين، ثـم زادت أعدادهم إلي نويبع ودهب وطابا، وهذه المناطق تعتبر الأرخص بالنسبة لهم (عـوض، 2005).

وحتى السياح الإسرائيليون الواصلون إلى باقي المدن المصرية فإنهم غالبا من النوع الذي يرتاد المطاعم الشعبية ويستخدم المواصلات العامة المدعمة، كما أن تلك السياحة تتكلف نفقات أمنية عالية لتأمينها، إلى جانب تحطيمها للشعاب المرجانية التي تكونت عبر آلاف السنين. وتشير إحصائيات هيئة تنشيط السياحة إلى أن نسبة السياحة الإسرائيلية عام 2004 التي دخلت إلي منفذ إيلات، 389،000 إسرائيلي، وفي عام 2005 دخل إلي جنوب سيناء 256،000، بنسبة انخفاض 34%، وخلال الستة أشهر الأخيرة، بلغت 80،000، أي بانخفاض 32%، بالمقارنة بأعداد السياحة الأوروبية لمصر.

ونفس محدودية التجارة والاستثمار تكررت مع السياحة المصرية المتجهة إلى إسرائيل، والتي بلغت حسب البيانات الإسرائيلية عام 2007 نحو 2700 سائح بنسبة 0.1% من إجمالي السياح الواصلين إليها. وعلى الجانب الآخر وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد السياح الإسرائيليين الواصلين إلى مصر عام 2006 نحو 171 ألفا بنسبة 1.9% من الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار سهولة دخولهم لمدن جنوب سيناء بلا تأشيرات (رفعت، 2008).

وفي ما يخص مردود السياحة الإسرائيلية على مصر، فإن قلة إنفاق السائح الإسرائيلي جعلت الاستفادة المصرية منها محدودة، فالسياح الواصلون إلى مدن جنوب سيناء يحضرون بسياراتهم الخاصة المحملة بكل اللوازم من مأكولات ومستلزمات، مما يؤدي إلى تدني الإنفاق بشكل كبير. وحتى السياح الإسرائيليون الواصلون إلى باقي المدن المصرية فإنها غالبا من النوع الذي يرتاد المطاعم الشعبية ويستخدم المواصلات العامة المدعمة، كما أن تلك السياحة تتكلف نفقات أمنية عالية لتأمينها (نوار، 2000).

وتم اختزل السياحة في مصر في السياحة الشاطئية التي يمثل عدد السياح في قطاعها 85 في المائة من عدد السياح الوافدين إلى مصر وأن معظمهم في مناطق جنوب سيناء والغردقة وهي مناطق تتأثر بالتوتر المصري الإسرائيلي ولما كان قطاع السياحة من أشد القطاعات حساسية للظرف الأمني فإن أي تحركات عسكرية في هذه

المناطق سوف تؤدي إلي وقف عجلة السياحة في مصر وهو تخطيط مقصود لوضع النشاط السياحي تحت رحمة الخلافات مع إسرائيل (عويس، 2003).

وتتوقف درجة نجاح (صناعة) السياحة على أساس توافر عنصري العرض والطلب السياحيين، وبمعنى آخر، وجود الرغبة السياحية التي تعزز دواعي الرحلة في مجالات الراحة والعلاج او سواهما.. فالسائح يبحث عن المراكز السياحية التي توفر الراحة او الفائدة، مقابل ما ينفقه خلال مدة إقامته، ومن ثم فقد أصبحت للمراكز السياحية، مواصفات محددة لابد من توافرها، كي تصبح قادرة على دخول المنافسة (الفارس، 2003).

ومن الملاحظ، بان ما ينفقه السائح في المركز السياحي، كأجور النقل والسكن والطعام، ووسائل التسلية، ينتقل من موقع لآخر، مما يعني أن هذه الموارد لا تستثمر في جانب ما، أو في حقل معين، بل تنحسب على قطاعات اقتصادية متنوعة، مما يعكس أثراً ايجابياً في تسريع حركة التنمية الاقتصادية، يضاف إلى ذلك، أن السائح ينفق في بدء إقامته في الموقع السياحي، أكثر مما ينفق في محل إقامته الأصلية، مما يساهم في دعم ميزات المدفوعات القومية.. كما يكون السائح مستهلكاً، يصار إلى زيادة الطلب على سلع كثيرة وخدمات غير مباشرة في السوق السياحية، الأمر الذي يشكل دعماً مباشراً للدورة الاقتصادية للمراكز السياحية (سماوي،2001).

وأن الأماكن السياحية الأكثر شهرة في مصر في الصعيد خاصة في الأقصر وأسوان وهي أماكن بعيدة تماما عن التوتر المصري الإسرائيلي قد عانت من الإهمال المتعمد بل والإعدام السياحي سواء من ناحية إقامة الطرق أو المنشآت السياحية، أو أي عمل من شأنه زيادة عدد السياح إلى أعرق المناطق التاريخية في العالم.

ووضعت إسرائيل تصوراً جديداً للسياحة في الشرق الأوسط طرحه عوزي برعام، وزير السياحة ويتألف من عدد من البنود منها: تسويق إقليمي دولي للسياحة في المنطقة. و إقامة مؤسسات سياحية وسلسلة من الفنادق الضخمة. و تغيير سياسة الطيران والاستعداد لعصر السلام في مجال السياحة والاستفادة من موقع إسرائيل

كجسر بين القارات. و تنظيم رحلات بحرية وعبور في السفن الجوالة. و تطوير سواحل البحر المتوسط من لبنان على طول سواحل إسرائيل باتجاه مصر. وكذلك الاستفادة من البحر الميت في مجال الاستحمام بالمياه المعدنية وتطوير مشروع إسرائيلي- أردني- فلسطيني في مجال السياحة والكهرباء.

1.4 الآثار المباشرة للتنمية السياحية في العلاقة بين مصر وإسرائيل على الدخل القومي

إن القطاع السياحي كأي قطاع آخر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي له دوره الفعلي في تكوين الناتج القومي (الدخل القومي) ويختلف هذا الدور بحسب حجم واهمية القطاع السياحي في الاقتصاد القومي ولا يقف دور السياحة في تكوين الدخل القومي وحسب بل انه يبعث سلسلة في الاقتصاد القومي والتي يتمخض عنها تحقيق زيادات في مستوى الانتاج وكذلك الاستخدام ويتحقق عنها بالتالي المزيد من الدخول وهذا ما يعرف باثر المضاعف السياحي (Tourism Multiplier) وان كثيرا من الكتاب السياحيين والذين تنقصهم الخلفية الاقتصادية يعطون تعريفاً خاطئاً للدخل السياحي (Tourism Income) فمنهم من يعتقد بانه الايرادات او العوائد السياحية (Tourism Recipts) المتحققة للبلد نتيجة لانفاق السياح الاجانب في الداخل ويصلون الى ابعد من ذلك بحيث انهم يقارنون نسبة العوائد السياحية على اساس انها دخل سياحي بالدخل القومي لتبيان مدى مساهمة السياحة في الدخل القومي وهم بذلك يهملون العديد من المساهمات الفعالة للسياحة في تكوين الدخل القومي مثل حركة الاستثمار السياحي وما يتولد عنها من دخل والانفاق على السياحة المحلية من قبل المواطنين وعدد من الأمور المهمة الأخرى وهناك من يعتقد بأن الدخل السياحي هو حصيلة الفرق بين إنفاقات السياح الأجانب بالداخل وإنفاقات السياح المواطنين بالخارج ويبنون دراساتهم على هذا الأساس وان صح ما يدعون(سعد الدين، 2006) فان بعض الحالات يتفوق الإنفاق السياحي للمواطنين بالخارج على إنفاق السياح الأجانب بالداخل وسيكون الدخل السياحي المتحقق

بالسالب وهذا غير جائز في علم الاقتصاد الكلي إذ لا يوجد دخل قومي بالسالب بالإضافة إلى إهمالهم للعناصر المهمة المشار إليها سابقاً والتي لها دور كبير في تكوين الدخل القومي بناءاً على ذلك ولا زالة كل الغموض يمكن أن نعرف الناتج القومي (National Product) على انه ((المجموع الإجمالي للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة سنة)) (الجاسم، 2004).

إن المقياس المستخدم لتقدير حجم الناتج القومي خلال السنة هو (النقود) ويمكن تعريف الدخل القومي (National Income) على انه ((المجموع الإجمالي لقيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة سنة)) إذن الناتج القومي هو مقياس عيني والدخل القومي هو مقياس نقدي للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة وفي الحقيقة والواقع هما اصطلاحين مختلفين للتعبير عن حقيقة واحدة او مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة وبذلك نتوصل إلى المعادلة التالية (الروبي، 2005) :

الناتج القومي = الدخل القومي

وان الدخل السياحي بالمعنى العلمي الاقتصادي الصحيح هو (حصيلة التفاعل المستمر والقائم بين أفراد المجتمع من جهة والمشاريع السياحية من جهة أخرى مع الأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل المؤثرة في الدخل السياحي سواء الايجابية أو السلبية) (الروبي، 2003).

الآثار المباشرة للتنمية السياحية على التنمية الإقليمية

إن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وخاصة التي تركز على خلق قاعدة صناعية متينة تتمركز عادة في المدن الصناعية الكبرى والأماكن المحيطة بها بحكم توفر عنصر العمل وتوفر السكان الذين هم أساس عملية الطلب وبالتالي ضمان عملية التسويق ويترتب عن ذلك العديد من النتائج الايجابية التي ينعم بها سكان المدن الصناعية ففي هذه المدن تتوفر كل الخدمات التي يحتاجها الإنسان العصري المتحضر من مشاريع بنى تحتية بما فيها من (خدمات الماء والكهرباء والمجاري.... الخ) وشبكات الطرق والمواصلات والبريد والهاتف.... الخ

والمدارس والمعاهد والجامعات والخدمات الصحية المتمثلة بالمستشفيات والمستوصفات والصيدليات والخدمات التسويقية المتمثلة بالمخازن والأسواق وخدمات اللهو والترفيه من دور سينما، مدن ألعاب... الخ كل هذه الخدمات والعديد من الخدمات الأخرى تتوفر في مراكز المدن بحكم وجود الكثافة السكانية العالية وضمان قيام الطلب على مثل هذه الخدمات (الحداد، 2007).

وفي الوقت نفسه تعاني العديد من الأماكن الريفية والنائية البعيدة عن المدن من نقص كبير في هذه الخدمات ويعيش سكانها عادة في ظل نظام اقتصادي بسيط يقوم على قوى انتاجية طفيفة مثل الزراعة، تربية الماشية، الصيد وبعض المهن والحرف اليدوية وقد لا تتوقف المسألة عند حد توافر الخدمات والمشاريع التنموية وحسب بل ان سكان المدن ينعمون أيضاً بتوفر فرص العمل وفرص التعليم في المؤسسات التعليمية وبمختلف مراحلها بحكم توفرها بالمدن وبالمقابل يعاني سكان الاقاليم الريفية والنائية من عدم توفر فرص العمل والبطالة المقنعة وكذلك الصعوبة البالغة في الحصول على فرص التعليم وينشأ عن ذلك حتما فوارق في الدخول والمستوى المعاشي فيميل الدخل والمستوى المعاشي والمستوى الثقافي والعلمي ايضا لصالح سكان المدن هكذا نستنتج ان احدى العوامل السلبية (برهم، 2003) لعملية التنمية الاقتصادية وبالذات التي تركز على الجانب الصناعي هي خلق حالة من عدم التوازن من حيث المشاريع التنموية والدخول والمستوى المعاشي وتفاوت الخدمات ما بين سكان المدن وسكان الأقاليم الريفية والنائية لصالح الطرف الأول وبذلك يمكن القول أن التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية في ظل التنمية الصناعية يمكن أن يكون توزيعاً جغرافياً غير عادل وغالباً ما تكون المواقع ذات الأهمية السياحية والتي تمتاز يتوافر عوامل الجذب السياحي الطبيعية فيها بعيدة عن المدن الكبرى المزدحمة بالسكان وعادة تكون في الأقاليم الريفية والأماكن النائية وحيث في (الجبال، على شواطئ البحار والبحيرات أو على جوانب الأنهار وفي الغابات... الخ).

إن إقامة المنشات السياحية تحتم الأخذ بنظر الاعتبار أذواق السياح والذين هم في الغالب من سكان المدن الكبرى المزدحمة بالسكان والذين يفضلون الابتعاد عن أجواء المدن والازدحام والصخب الموجود فيها إلى أماكن أكثر هدوءاً وجمالاً ومليئة بالطبيعة والتي هي عادة تقع في الأقاليم الريفية والنائية البعيدة عن المدن وبحكم هذه الميزة للمواقع السياحية لابد إذن من إقامة المنشات السياحية في الأقاليم الريفية والنائية التي تمتاز بجاذبيات سياحية طبيعية ولابد أيضاً من توفير كل الخدمات التي يحتاجها السياح والذين هم في الغالب من سكان المدن ويمتازون بالتحضر وارتفاع المستوى الثقافي فالأمر إذن يستوجب توفير كل الخدمات للسياح وبالمستوى نفسه إن لم يكن أفضل عما هو موجود في المدن لكي لا يشعر السياح بأي نقص في الخدمات عن ذلك التي يتمتع بها أثناء إقامته الدائمة في المدن أن إقامة المنشات السياحية في الأقاليم الريفية تتطلب توفير كافة أنواع الخدمات التي يحتاجها السياح وتتطلب بناء وإنشاء العديد من المشاريع التنموية المتمثلة (بخدمات الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والبريد والمستشفيات والأسواق...الخ) (دوجلاس، 2006) كذلك أن إعادة توزيع الدخول بين المناطق السياحية ومراكز المدن التجارية والتي فيها التنمية الرئيسة يستفيد منها كذلك العمال الذين ينتقلون للعمل في هذه المناطق وبذلك يقل تيار الهجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى وهذا ما حدث في (اسبانيا) التي نفذت سياسة ايجابية لتنمية السياحة بالتخطيط الإقليمي عن طريق تطوير مناطق يغطيها برنامج السياحة وعندما تم تنميتها سياحيا عن طريق تمليك الأراضي والبيوت للأجانب تطورت إلى مراكز تجارية غنية وخلقت فيها صناعات أجنبية تتعلق بصورة مباشرة بالنشاط السياحي (كصناعة الزوارق والمعدات الرياضية) فازداد حجم السكان فيها أن هذا النوع من التنمية السياحية يخلق ما يسمى بالدورة الثانية من الناحية الاقتصادية مقابل للدورة الأولى التي تخلقها اقتصاديا المدن الكبرى والمراكز العمرانية الرئيسة (روستو، 2008).

2.4 العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية

بدأت المعاملات التجارية بين مصر وإسرائيل قبل بدء التطبيع الرسمي وإنهاء المقاطعة أو توقيع الاتفاقية التجارية بين مصر وإسرائيل في العشرين من أب 1980م. وكانت هذه المعاملات تتم عن طريق طرف ثالث أو عن طريق التهريب. وتكثفت تجارة التهريب بصفة خاصة خلال مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، ولكن إعتباراً من رفع المقاطعة ثم توقيع الاتفاقية التجارية بين الجانبين اتخذت المعاملات مساراً جديداً. وقدرت المصادر الإسرائيلية إمكاناتها في حدود (100) مليون دولار سنوياً في حينها على نحو ما أوضح يورام زيف- مدير عام وزارة التجارة والصناعة والسياحة الإسرائيلي- عقب توقيع الاتفاقية التجارية عام 1980م (عوض، 1982).

وتشمل قائمة صادرات إسرائيل إلى مصر آلات الري والمعدات الزراعية ومعدات النقل والمعدات الإلكترونية، ومنتجات معدنية ومبيدات حشرية وأدوية والأسمدة، ومنتجات البلاستيك، والأجهزة الكهربائية، وسلعاُ معمرة ومواد البناء، والملابس الجاهزة، بالإضافة إلى الأغذية المحفوظة والمنتجات الزراعية والغذائية مثل الخوخ والتفاح والموز والزيت والبيض والدواجن.

أما واردات إسرائيل من مصر فبالإضافة إلى النفط، فتكون بشكل رئيسي من بضائع غير صناعية، فالمواد الزراعية كالتبغ والسكر والبطاطا والبصل (عوض، 1982، قبرصي، 1982).

لعب الإعلام المصري دورا رئيسيا في الترويج لمعاهدة السلام مع إسرائيل باعتبارها بابا لرخاء سيحسن مستوى معيشة المصريين، وذلك من خلال تقليل الإنفاق العسكري وزيادة المساعدات الأميركية والغربية لمصر، حتى أن الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات استخدم تعبير أن المصريين "سيأكلون بملعقة من ذهب". وتضمنت معاهدة السلام مع إسرائيل إنهاء المقاطعة الاقتصادية، ولذلك بدأ عدد من رجال الأعمال المصريين في تصدير بعض السلع إلى إسرائيل. ورغم تشهير بعض صحف المعارضة ببعضهم، فإن عمليات التجارة تزايدت بمرور الوقت، وتم نوع من

التعاون في المجال الزراعي تضمن توجه بعثات مصرية زراعيه إلى إسرائيل وقـــدوم خبراء إسرائيليين إلى مصر.

وتشير دراسة مصرية أصدرتها وزارة التجارة والصناعة المصرية إلى أن حجم التجارة السرية بين الدول العربية وإسرائيل قد بلغ زهـــاء 193 مليـــون دولار، منهـــا صادرات عربية بمقدار 68.2 مليون دولار، وواردات من إسرائيل بلغت زهاء 125.6 مليون دولار. وتتصدر الأردن قائمة الدول العربية التي تتعامل اقتصاديًا مع إســـرائيل، بحجم تجارة بلغ 130 مليون دولار، بنسبة 67.8 % من إجمالي حجم التجارة العربيـــة مع إسرائيل. وجاءت مصر فى المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة مع إسرائيل، حيث وصلت قيمة هذه التجارة زهاء 48.6 مليون دولار. وتشكل التجارة بين إسرائيل وكـــل من مصر والأردن نسبة 92.7% من إجمالي التجارة العربية مـــع إســـرائيل (علـــي، 2004).

كما تمت استثمارات إسرائيلية في البورصة المصرية، وظهر شكل من أشـــكال التشاور والزيارات مع بنوك مصرية، إلا أن الأمر لم يصل حد إنشاء بنك مشترك كما كانت تهدف إسرائيل. أما من ناحية الاستثمارات في مصر فكان في مجـــالات مختلفـــة أهمها البترول والمنسوجات والمنتجات الغذائية والاستثمار في مجال الزراعة، وكان من أبرز مشاركات الإسرائيليين في قطاع الزراعة دخول شركة تاهال الإسرائيلية لـــشراء 75 ألف فدان زراعي بالقرب من الإسكندرية، وذلك من خلال التعـــاون مـــع شـــركة مصرية خاصة تدعى (i.Gi) وقد بلغ حجم الاســـتثمار 100 ألـــف دولار عـــام 1996 وإهمها الاستثمارات الإسرائيلية في مجال النسيج مشروع شركة بجير الإسرائيلية لإنتاج المنسوجات من خلال شركة مصرية تدعى سويس جرمانت في الكيلو 60 طريق مصر إسماعيلية وقد بدا تنفيذ المشروع منتصف التسعينيات باستثمارات بلغـــت 10 ملايـــين دولار (رفعت، 2006).

يأتي بعدها شركة " دلتا " الإسرائيلية لصاحبها دوف لاوتمان في المنطقة الحرة بمدينة نصر وقد تم تأسيسها تحت اسم " دلتا ايجيبت " وهي تتعامل باســـتثمارات تزيـــد

عن ستين مليون دولار، شركة تفرون الإسرائيلية والمتخصصة في صناعة المفروشات والملابس القطنية، وقد دخلت مصر مع شركة " ايجيبشيان تكستايل " لرجـل الأعمـال سمير رياض، ومن المعروف أن تلك الشركة قد تم استغلالها لتسيل مهمـة الجاسـوس الإسرائيلي عزام عزام، ويذكر أن مبيعات تفرون من الملابس الجاهزة تبلغ 18 مليـون دولار سنويا، ويوجد المقر الرئيس للشركة في حي بتراك بتل أبيب، وقد شـهد قطـاع الأغذية والدواء دخول شركات عديدة منها شركة " اوسم " والتـي تعمـل فـي مجـال منتجات الألبان أما في مجال الأدوية فقد تسللت إحدى الشركات الإسرائيلية إلى مجـال صناعة الدواء تحت غطاء هولندي، ونجحت في شراء شركة للخامات الدوائية بمنطقـة انشاص في صفقة بلغت قيمتها 10مليون دولار كشف عنها طلعـت منـصور عـضو مجلس الشورى المصري عام 1996م (دافييد، 2006).

ومن أكبر الاستثمارات الإسرائيلية في مصر والتي أحيطت الكثير من تفصيلاتها بغموض شديد شركتى " زيم " في مجال النقل العربي وشركة ميدور في مجال البترول، فقد وقعت شركة "مرحاف " الإسرائيلية اتفاقا لتأسيس شركة مشتركة مع وزارة البترول في مصر وعدد من رجال الأعمال أبرزهم رجل الأعمال حسين سالم ودخلت الـشركة من خلال شركة " ماسكا"السويسرية لتمتلك 20 % من رأس مـال الـشركة وامتلكـت الحكومة المصرية 60 % من أسهم الشركة متمثلة في 40 % للهيئة العامة للبتـرول و 10 % لشركة انبى و 10 % أخرى لشركة بتروجيت بينمـا امتلـك البنـك الأهلـي المصري 16 %. وتحت ضغط إعلامي كبير قام البنك الأهلي بشراء حـصة الـشركة الإسرائيلية ليصبح المشروع مصري مصري 100 % وفيما بعد اشترت ليبيـا نـصيب البنـك الأهلي في الشركة المذكورة (نوار، 2007).

وشهدت بعض الفترات انخفاضا لحجم التبادل التجاري بين البلـدين فـي ظـل تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين. وحدث فتور في العلاقـات السياسية والتجارية بلغ حد سحب مصر سفيرها من إسرائيل مرتين. ولـذلك تـدخلت الإدارة الأميركية في وقت حساس كان الرئيس المصري خلاله يسعى لتمديـد حكمـه

لفترة رئاسية جديدة، وانتهزت الفرصة للضغط على مصر لتحقيق عدد من المكاسب لإسرائيل تضمنت إعادة السفير المصري إلى تل أبيب والإفراج عن جاسوس إسرائيلي، بل وتوقيع اتفاقية الكويز التي رفضتها مصر من قبل، حيث ذكر رجال أعمال مصريون وقتها أن الحكومة مارست ضغوطا عليهم لإعلان موافقتهم على الاتفاقية (رفعت، 2008).

وكانت الإدارة الأميركية قد رفضت توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر مثلما فعلت مع دول عربية أخرى كالأردن والبحرين والمغرب، حتى تدفع الحكومة المصرية إلى طريق التوقيع على إتفاقية الكويز، ورغم وجود بدائل ترتيبات تجارية تفضيلية أميركية تستخدمها مع دول أخرى. كما أضافت الاتفاق على إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي المصري عبر خط أنابيب خاص يعبر البحر الأبيض المتوسط ولا يمر بالأراضي الفلسطينية.

وفي ما يخص تقييم استفادة مصر من التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، فإن حجم التجارة المصرية الإسرائيلية بعد مرور ثلاثين عاما على المعاهدة لا يزال محدودا، حيث بلغ عام 2007 -حسب البيانات الإسرائيلية- نحو 248 مليون دولار بنسبة 0.2% من إجمالي تجارتها. وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر 154 مليون دولار بنسبة 0.3% من إجمالي صادراتها، ووارداتها من مصر 94 مليونا بنسبة 0.2% من إجمالي وارداتها، وبما يشير إلى تحقيق إسرائيل فائضا تجاريا استمر منذ بدء التعامل. وحسب بيانات مصر لتجارتها مع إسرائيل، فأن حجم التجارة بلغ 159 مليون جنيه عام 2006، وهو ما يشكل نسبة 0.1% من إجمالي تجارة مصر مع دول العالم(رفعت، 2006).

وساهم توقيع اتفاقية الكويز أواخر عام 2004 في ارتفاع حجم التجارة، وهو أمر يضطر إليه المصدرون المصريون، حيث تشترط أميركا لنفاذ الصادرات المصرية إلى أسواقها بلا جمارك أن تكون متضمنة مكونا إسرائيليا. والغريب أنه بعكس ما تذكره البيانات الإسرائيلية، تشير البيانات المصرية إلى تحقيق مصر فائضا في تجارتها مع

إسرائيل حيث تذكر أن الصادرات المصرية إلى إسرائيل بلغت 114 مليون جنيه عـام 2006، مقابل 45 مليونا لوارداتها من إسرائيل، وهي بيانات تقل أيضا في قيمتها عمـا تعلنه إسرائيل. وتضمنت نوعيات الصادرات المصرية إلى إسـرائيل البتـرول مكونـا رئيسيا، وكانت نسبته في كثير من السنوات تتجاوز 90% من الإجمالي، إلـى جانـب الكيماويات والخضراوات الطازجة، بالإضافة إلى كميات ضئيلة من الحبوب والأثـاث الخشبي والمنسوجات القطنية. كما تضمنت الواردات المصرية مـن إسـرائيل الآلات والأجهزة والمصنوعات الحديديـة والـصابون والبلاسـتيك ومـصنوعاته والـورق ومصنوعاته (سعد الدين، 2006).

وكان مبرر الترويج الرسمي المصري للتوقيع على اتفاقية الكويز هـو التغلـب على مشكلة انتهاء العمل بنظام الحصص مع بداية عام 2005، والحفاظ على العمالـة بمصانع الغزل والنسيج المصرية، وزيادة العمالة بها بنحو 400 ألف فرصة عمل.

غير أن واقع الاستفادة المصرية من الكويز لم تكن بنفس التوقعات العاليـة التـي تـم ترويجها وقتها، فلم تستوعب مصانع النسيج آلاف العمال الجدد كما قيل، بل إن بعـض تلك المصانع استعانت بعمالة آسيوية للعمل بها، وحصل عدد قليل من رجال الأعمـال على النصيب الأكبر من صادرات الكويز، حتى إن نسبة الشركات التي قامت بالتصدير الفعلي في إطار الكويز مقارنة بعدد الشركات المسجلة به بلغـت 23% أواخـر عـام 2008(رفعت، 2008).

وإذا كان البعض يشيد بالكويز لإسهامها في رفع قيمة الصادرات المصرية إلـى أميركا، فإن الخبراء يردون بأن الأرقام تشمل الصادرات عبر الكويز وغيـره، ثـم إن هناك عوامل أخرى ساهمت في زيادة الصادرات المصرية للسوق الأميركية، أبرزهـا تراجع سعر الدولار، وكذلك الدعم الذي قدمته الحكومة المصرية للمصدرين. كما يشير الخبراء إلى انخفاض الصادرات المصرية إلى أميركا عام 2008 رغم ارتفـاع سـعر البترول الخام خلاله، والذي يشكل جانبا كبيرا من الصادرات. وكان القطاع الرئيـسي الذي استفاد من الكويز هو قطاع الملابس دون غيره، حيث حدثت أحيانا صفقات ضئيلة

لمنتجات غذائية، وأثر ذلك على نوعية واردات مصر من إسرائيل في إطـــار الكـــويز، لتتركز في الأقمشة والخيوط والشماعات البلاستيكية والكرتون والأستك والبطانة ولوازم التغليف. ويشكو المصدرون المصريون من رداءة المنتج الإسرائيلي وارتفـــاع ســـعره مقارنة مع مثيله في دول أخرى .

وواكب معاهدة السلام مع إسرائيل انخراط مصر في تعزيز علاقتها بالمعـــسكر الغربي، حيث أصبح غالب تجارتها مع أوروبا والولايات المتحدة، وزاد معدل عمليات تحويل اقتصادها نحو اقتصاد السوق. وبنهاية عام 2008 بلغ عدد الشركات والمـــصانع التي تمت خصخصتها 282 وحـــدة إنتاجيـــة بقيمـــة 53.6 مليـــار جنيـــه (نحـــو 9.5 مليارات دولار). وواكب عملية السلام تراجع الإنفاق العسكري المصري، حيث تـــشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي إنفـــاق الحكومـــة المركزية من نسبة 16.3% عام 1995 إلـــى 9.9% عـــام 2006. ويظـــل الـــسؤال المحوري مطروحا: هل نجحت عملية السلام من أجل التنمية؟.

يشير واقع الاقتصاد المصري إلى استمرار أمراضه المزمنة، وأبرزها تزايـــد حدة العجز بالميزان التجاري، وزيادة الدين المحلي واستمرار الديون الخارجية وتـــدني نسبة الاستثمارات العامة بالإنفاق العام وتفاقم العجز بالموازنة العامة (رفعت، 2008).

كما تراجعت قيمة المساعدات الاقتصادية الأميركية إلى نحو 200 مليون دولار بعدما تجاوزت المليار دولار. ولم يؤد خفض الإنفاق العسكري إلـــى تحـــسين معيـــشة المصريين، حيث ما زالت طوابير الحصول على أنابيب قناني الغاز وطوابير الحصول على الخبز، وانقطاع مياه الشرب وانتشار أمراض نقـــص التغذيـــة وزيـــادة معـــدلات الجرائم، وتوالي الإضرابات الفئوية نتيجة تدني الأجور. وما زالت أساســـيات الحيـــاة اليومية غائبة بالنسبة لغالبية المصريين، خاصة الحد الأدنـــى مـــن الغـــذاء والملـــبس والمواصلات اللائقة، وبما يشير بجلاء إلى الإخفاق التام لمردود عملية السلام بالنـــسبة للمواطن المصري (عويس، 2003).

وبالنسبة للاستثمارات المباشرة للإسرائيليين في مصر، وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد الشركات التي ساهم فيها الإسرائيليون حتى منتصف عام 2007 نحو شركتين فقط بنظام الاستثمار الداخلي بنسبة 0.1% من إجمالي عدد الشركات، بقيمة مساهمه 4.8 ملايين جنيه مصري بنسبة 0.01% من إجمالي كل الدول. والأمر نفسه للشركات الإسرائيلية التي تعمل بنظام المناطق الحرة في مصر، فقد بلغ عددها خمس شركات من إجمالي 395 شركة بنسبة 1.3%، بقيمة مساهمة 183 مليون جنيه بنسبة 1.8% من إجمالي كل الدول (نوار، 2007).

ويشير (محسن، 2005) إلى توجه الحكومة نحو تصفية الاستثمارات الإسرائيلية، ومساهمتها في بعض المشروعات الاستثمارية في مصر، وأكد البرلمانيون أن الإقدام على خطوة تصفية الاستثمارات الإسرائيلية في شركة ميدور للصناعات البترولية في الإسكندرية بداية لتصحيح المسار وإنهاء لكل العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين رؤوس الأموال الإسرائيلية والاقتصاد المصري، أعلنت شركة "دلتا للإنشاء والتعمير" في بيان لها بخصوص تعاون مشترك بينها وبين المنظمة العربية للسياحة لإنشاء شركة متخصصة في الاستثمار السياحي العربي ومجال التدريب والتأهيل. وتعمل الشركة في القيام بتنفيذ كافة أعمال مقاولات المباني وتشييد وحدات الإسكان بأنواعها لحساب الشركة وإنشاء القرى السياحية وإدارتها وتمليك وحداتها للغير وكذلك القيام بشراء وبيع الوحدات السكنية والإدارية وغيرها وإقامة المباني على الأراضي التي تمتلكها وتمليك وحداتها للغير وبيع وشراء وتقسيم الأراضي بأنواعها المختلفة ومزاولة نشاط الفنادق والموتيلات الثابتة والعائمة والشقق الفندقية والقرى السياحية وكذلك الأنشطة المرتبطة و المكملة لها.وقد أظهرت نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي 2009، تحقيقها صافى ربح بلغ 17.834 مليون و834 ألف جنيه بتراجع قدره 4.5 مقابل 18.671 مليون و671 ألف جنيه في 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض حجم المبيعات.

3.4 الخاتمة والاستنتاجات

ليس الهدف من هذه الخاتمة تلخيص كل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإنما التوقف عند بعض النقاط البارزة حول هذا الدور ومستقبله. والعوامل المؤثرة فيه أهمها.

1-إن الاستثمارات المباشرة للإسرائيليين في مصر، وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد الشركات التي ساهم فيها الإسرائيليون حتى منتصف عام 2007 نحو شركتين فقط بنظام الاستثمار الداخلي بنسبة 0.1% من إجمالي عدد الشركات، بقيمة مساهمه 4.8 ملايين جنيه مصري بنسبة 0.01% من إجمالي كل الدول. والأمر نفسه للشركات الإسرائيلية التي تعمل بنظام المناطق الحرة في مصر، فقد بلغ عددها خمس شركات من إجمالي 395 شركة بنسبة 1.3%، بقيمة مساهمة 183 مليون جنيه بنسبة 1.8% من إجمالي كل الدول.

2-إن معدل الزيادة في حركة السياحة من مصر إلى إسرائيل كان الأعلى بين باقى دول العالم المصدرة للسياحة للسوق الإسرائيلية بعد روسيا التى زادت الحركة القادمة منها بنسبة 35%. وأضافت "يديعوت" أن وزارة السياحة الإسرائيلية أشارت إلى أنه فى حين زادت السياحة من مصر بنسبة 30% فإن عدد السويديين الذين زاروا إسرائيل زاد بنسبة 24% والأمريكيين والبريطانيين بنسبة 5%. في حين تشير معلومات أخرى، إلى أن نسبة السياحة الإسرائيلية في مصر تبلغ 2%، حيث أنها تعتمد على نوع معين من سياحة الأفراد الشباب الذين يعبرون منفذ إيلات، إما بالأتوبيسات أو السيارات الخاصة أو الموتوسيكلات خلال عطلات نهاية الأسبوع والأعياد وهم يحملون أطعمتهم ومشروباتهم ويقيمون العشش والبيوت البدوية في منطقة "العسلة" بدهب، وقرية الطرابين في نويبع، وكانت هذه المناطق بدايات لوجود السياح الإسرائيليين، ثم زادت أعدادهم إلى نويبع ودهب وطابا، وهذه المناطق تعتبر الأرخص بالنسبة لهم.

3-إن إسرائيل اختصت مصر منذ بداية الصراع العربي – الإسرائيلي باهتمام يفوق اهتمامها بباقي الدول العربية. وتحركت بسرعة، من خلال محاولات اتــصالها بالقادة والمسؤولين المصريين،محاوله التسوية السلمية مع إسرائيل.وتم لها ذلـــك بعد توقيع اتفاق هدنة رودس الذي، مهما تباينت وجهات النظر حول تفــسيرها، إلا انه تضمن بنودا تمنع استخدام القوه العسكرية لتــسويه الــصراع وبـــذالك حاولت إسرائيل تحويل هذه الهدنة إلى سلام دائم تتوجه بمعاهـــده رســـميه،لذلك استمرت بمحاولاتها السرية للاتصال بمصر قبل عقد اتفاقية السلام ومـــن ثـــم جعل التطبيع الحقيقي في مصر هو في القطاع السياحي.

4-يشكل الدخل السياحي مورداً مهماً في كل من مصر وإسرائيل، لهذا فبعد توقيـــع المعاهدة بدأت إسرائيل بحملاتها الإعلامية لرحلات تـــشمل الـــضفة الغربيـــة والأهرامات المصرية. وتهدف من جراء ذلك إلى استثمار القطاع السياحي في مصر عن طريق بناء مجموعات ضخمة من الفنادق والمراكز السياحية وأماكن اللهو لاجتذاب السياح الأجانب والعرب وإنشاء شـــبكة مـــن الطـــرق البريـــة والبحرية التي تربط مصر بإسرائيل. وبدأ تدفق السياح الإسرائيليين إلى مـــصر بموافقات فردية أو بتحريك المواعيد المقررة للتطبيع مثل الاتفاق الذي تم بـــين الجانبين أثناء تسلم مصر لمنطقة سانت كاترين وسماحها بالـــسياحة إلـــى هـــذه المنطقة والسماح لبعض الشركات بتنظيم رحلات منظمة بين حيفا والإسكندرية، مثل تلك التي أعدتها شركة (فلوريدا). ومع أن هذه الرحلات كانت في طابعهـــا العام سياحي إلا أن هذا لا يعني أن جميع القادمين إلى مصر هم مـــن الـــسياح الإسرائيليون، فكثيراً منهم كان من العرب قد أتى لزيارة اقارب أو للعلاج.

5- شكلت السياحة مجالاً علقت عليه الدوائر الإسرائيلية آمالاً كبيرة، وذلـــك لعـــدة إعتبارات منها:

أ. إن السياحة مرشحة للتحول إلى مسرح لنشاطات تكاملية ومشاريع مشتركة بين الجانبين في المرحلة الأولى، ثم بين إسرائيل والدول العربية الأخرى في المرحلة الثانية.

ب. إن السياحة تؤدي من خلال تبادل الزيارات والاتصالات المباشرة إلى خلق علاقات ليس فقط بين المؤسسات السياحية ومكاتب السفر وأصحاب الفنادق والمرافق السياحية، بل بين فئات وشرائح مختلفة من الجانبين، ويمكن أن تحمل التدفقات السياحية رجال أعمال وأشخاص يمكن أن يطوروا علاقات عملية مع إسرائيل وعلى هذا الأساس افتتح في القاهرة مكتب سياحي إسرائيلي تكفل بهذه المهمة من أجل تحقيق أفضل النتائج.

6. إن أهم العوامل التي أثرت على السلوك المصري نحو السلام هي:

1- لم تكن نتيجة حرب1973-رغم أهميتها – كافيه لتقنع مصر بتحقيق الهدف القومي، لهذا أغرته باستعادة سيناء من خلال حل منفرد.

2-غياب الدعم الاقتصادي العربي، خاصة الخليجي، لمصر أدى إلى خروج مصر من الصف العربي نحو هذا الحل السلمي مع إسرائيل أملا في الحصول على مكاسب اقتصاديه ترفع من المستوى المعاشي للمصريين. لهذه الأسباب، توجه السادات نحو حل منفرد بعيدا عن الأطراف العربية المعنية بالتوتر.

وعندما وصل حسني مبارك لرئاسة الجمهورية، بعد اغتيال السادات، وجد نفسه وريثا لكم هائل من المشكلات التي تركها السادات، مشكلات داخليه سياسيه، واقتصاديه، ومشكلات اجتماعيه بعضها كان قديما، وأكثرها نتج عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ومشكلات خارجية تمثلت بالمقاطعة العربية – وان لم تشمل كل الدول العربية – لمصر إذن فقد كانت ثلاث تيارات تتصارع في تفكير الرئيس السابق حسني مبارك يمكن تلخيصها بـ:

1- التيار الأول :هو إسرائيل التي تريد استمرار القطيعة بين مصر والدول العربية، لتحيد مصر وتهميش دورها إقليميا، ولتطلق يدها في المزيد من السيطرة.

2- التيار الثاني: تمثل بالأنظمة العربية المعتدلة أو المحافظة التي تتزعمها السعودية، والتي تريد عودة مصر للساحة العربية حتى مع تمسكها بالمعاهدة مع إسرائيل

3- التيار الثالث: هي الأنظمة العربية الثورية التي تعتبر نفسها امتدادا للثورة العربية التي قادها جمال عبد الناصر في الخمسينات، وتشمل العراق وسوريا ودول أخرى، وتريد عودة مصر الثورية المعادية لإسرائيل وأمريكا.

أوصل صراع هذه التيارات مبارك إلى نتيجة هي ضرورة التمييز بينه وبين الرؤساء السابقين. لذلك عرّف عن نفسه قائلا ((لست جمال عبد الناصر، ولست أنور السادات، وإنما حسني مبارك))

ومن هنا، فقد حاول مبارك التنسيق بين التزاماته العربيه والتزاماته حيال اسرائيل بموجب ما جاء في المعاهدة الموقعة بينهما. وبعد عدّة محاولات وسياسات اتخذتها مصر على الصعيد العربي استطاع مبارك أن يعيد مصر إلى الوطن العربي، واسترجع الدور القيادي لها حيث لم يستطع قطر عربي آخر أن يملأ الفراغ الذي تركته مصر.خاصة وان فتره الثمانينات تميزت باتفاق معظم الدول العربية في أن السلام هو الطريق الوحيد لحل الصراع وتم طرح العديد من المبادرات لعل أهمها التصور العربي الموحد لحل الصراع بالطرق السلمية المتمثلة في مقررات قمة فاس.

وحاولت مصر،للتخلص من وصمة الانفراد بالصلح مع إسرائيل سحب الأطراف العربية المعنية بالتوتر إلى تسوية مماثلة وعلى نهج كامب ديفيد.

فأبدت استعدادها لتيسير اللقاءات بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين عرب لغرض المحادثات المباشرة وقدمت العديد من المبادرات الرسمية وغير الرسمية لأكثر

من طرف عربي ليلتقي بوفد إسرائيلي. وكانت تدفعها إلى ذلك عـــدة عوامـــل داخليـــة وإقليمية، لكن العوامل الخارجية كانت الأهم حيث اعتمدت مصر على مساعدات ودعم خارجي، فلم يكن حسني مبارك يستطيع الاستغناء عن المساعدات والمعونات الأمريكية – و الأوروبية إلى حد ما – ورغم توجهَهُ القوي نحو تأييد القضية الفلسطينية ودعمـــه لمطالب الشعب الفلسطيني إلاّ أنّه لم يتنصل عن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية رغـــم ما انتاب تطبيق بنودها من فتور لا سيما ما يتعلق منها بالتطبيع ولهـــذا ســـمي الـــسلام بينهما بالسلام البارد.

كما كانت القضية الفلسطينية ولا زالت أحد المرتكـــزات الأساســـية للـــسياسية الخارجية المصرية، ومهما اختلفت وسائل تسويته وكانت احد هذه الوسائل عقد مـــؤتمر دولي للسلام الذي تغير أسسه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسيطرة الولايات المتحـــدة الأمريكية على النظام الدولي، وليظهر (مؤتمر مدريد للسلام) في عام 1991 برعايـــة أمريكية أساسية، وروسيه شكلية، وأوروبية بالتبعية وعربية إجبارية.

فظهرت مصر في المؤتمر وهي على استعداد لدعم عملية التسوية، فاســـتنتجت مصر أن الجميع أصبح يدرك أن لا خيار أمامهم سوى عقد اتفاقات للسلام مع إسرائيل وان هذا الإدراك أخذ وقتاً طويلا ليتبلور مع الجميع. كما أن دورها في عملية الـــسلام أساسي حيث سبقتهم في عقد معاهدة الصلح مع إسرائيل وأنها كانت الـــشريك الكامـــل وباعتراف الأطراف – فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدور مصر فـــي عقـــد اتفاق أوسلو -.

لقد تعاملت مصر مع (المنطقة العربية) باعتبارها مجالها الحيوي وكان بناء نفوذ مصر ومكانتها الدولية معتمدا على مكانتها ونفوذها ودورها القيادي في هذه المنطقـــة، وأن ظهور الأنظمة الإقليمية الفرعية تمثل تحديا لسياسة مصر الخارجية بما قد يـــؤدي إلى إضعاف النفوذ المصري. (والنظام الشرق – أوسطي) نموذج لمثل هـــذه الأنظمـــة الإقليمية.

وفيما يخص موضوع دراستنا، فإن دور مصر في عملية السلام ظهر بأوضح صورة في عقد اتفاقيتي كامب ديفد ثم المعاهدة المصرية – الإسرائيلية وتأثير ذلك على عملية السلام في تسعينيات القرن العشرين. وقد تغنت إسرائيل بما أنجزته سراً على المسار المصري ثم نجاحها – فيما بعد – وإلى حد كبير في نقل هذا الأسلوب إلى أكثر من مسار عربي آخر.

وهنا لابد من أن نتطرق إلى أهم التأثيرات التي تركتها التسوية المصرية – الإسرائيلية على عملية التسوية العربية – الإسرائيلية، وهي:

1. رسخت التسوية المصرية – الإسرائيلية مبدأ التسوية الشاملة لجميع الأطراف العربية المعنية بالتوتر مع إسرائيل وزادت من فرص سيادة نموذج التسوية السلمية.
2. استطاعت العلاقات المصرية – الإسرائيلية من احتواء الخلافات والأزمات التي تعرضت لها لمنعها من إفشال التسوية المصرية – الإسرائيلية التي وضعت آليات سلمية لحل الخلافات بين الطرفين بالتشاور والتفاوض والتحكيم.
3. أرست عملية السلام المصرية – الإسرائيلية مبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967 حيث يعتبر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء سابقة في هذا الشأن، وتحاول سوريا الاستفادة منها، كما رسخت سابقة تفكيك المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة على أرض سيناء على الرغم من صعوبة تطبيقها على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي لاختلاف حجم وطبيعة الإطار الزمني لإقامة هذه المستوطنات.
4. استطاعت التسوية المصرية – الإسرائيلية من وضع ترتيبات أمنية متعددة مثل المناطق منزوعة السلاح وتخفيض التسلح والقوات العسكرية وترتيبات الإنذار المبكر والمراقبة والاستطلاع فضلا عن وضع قوات دولية متعددة الجنسية لمباشرة هذه الوظائف وتقديمها التقارير الدورية لجميع الأطراف المعنية، وكل ذلك لمنع انهيار التسوية. ولا ينطبق ذلك على الدول العربية الأخرى، فالأردن

مثلا ليست في حاجة لها إذ لم تكن ثمة مشكلة كبيرة بين الجانبين تبرر وجود هواجس أمنية من جانب إسرائيل خاصة في ظل تعهد الأردن في معاهدة السلام مع إسرائيل بعدم دخول قوات عربية مجاورة لأراضيها لغرض القيام بعمل عسكري ضد إسرائيل في المستقبل.

5. ومن المعروف أن أي نشاط سياسي تنجم عنه عادة فرص ومخاطر، إلا أن هذا لا يعني الاستفادة التامة من الفرص، ولا أن تلحق مخاطرة الضرر.ومع ذلك فتحديد الفرص والمخاطر لتسوية التوتر العربي والإسرائيلي، هو بدافع أعمال الفكر من أجل التوصل إلى الأساليب الملائمة للتعامل معها على الصعيد العربي.

أ. **من ناحية الفرص**:

رغم محدوديتها، إلا أنه من الممكن الاستفادة منها من خلال التعامل الفعال معهم، فبدون شك أن التسوية ستجعل المنطقة أكثر استقراراً ومن ثم جذبا للاستثمارات العربية والأجنبية وبوجه أخص السياحية الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاقتصاد العربي وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين.

ولا ننسى الدعم الذي ستحصل عليه التسوية – إذا ما تمت – من أطراف دولية فاعلة تحاول الحفاظ على مصالحها في المنطقة مستقرةً وهذا يتيح الفرصة للأطراف العربية من الاستفادة من ذلك الدعم المتوقع.

وقد تتيح التسوية الفرصة للدخول في أنشطة اقتصادية ذات قيمة عالية بالنسبة لأطراف التسوية – لم تكن متاحة من قبل – ومن ثم فعلى الدول العربية أن تبادر بتحديد هذه الأنشطة التي يمكن الدخول إليها.

ب. من ناحية المخاطر :

قد تكون الرؤية المناسبة للتعامل معها تتمثل في التقليل من حجم الخسائر الناتجة عنها من خلال:

1. كيفية بناء علاقات طبيعية بين طرفين تقوم على أساس توازن المصالح في ظل خلل واضح في توازن القوى لصالح أحدهما إسرائيل.

وعلاج هذا الخلل يتطلب استخدام أساليب جديدة تتيحه تطورات العصر وتقوم على أساس إضعاف فاعلية تأثير مصادر القوة لدى إسرائيل كالقوة العسكرية والعمل على زيادة فاعلية القوى المتاحة للجانب العربي كالقدرات المالية والاقتصادية والبشرية.

2. ثم تأتي تحالفات إسرائيل الإقليمية القائمة والمحتملة مع دول الجوار الجغرافي غير العربية وهذا يدفع نحو التماس الجانب العربي لسياسة خارجية فاعلة وبناء مصالح مع دول الجوار للحيلولة دون انجذابها نحو إسرائيل.

في ضوء كل ما تقدم وناقشناه، نتساءل: هل بإمكان مصر أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية مما هو عليه الآن في عملية تسوية التوتر العربي – الإسرائيلي ؟

في ظل استمرار الالتزامات القانونية المصرية حيال إسرائيل واستمرار الاعتماد المصري على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

وفي ظل تداعيات أحداث الربيع العربي التي جرت في المنطقة العربية مؤخراً وتغير الأنظمة السياسية السابقة لكل من تونس ومصر وليبيا، وعلى وجه التحديد مصر التي يعتبر تغيير نظامها السياسي حدثاً ليس عاديا بالنسبة للوضع السياسي المرتبطة به بموجب اتفاقيات السلام الموقعة مع –إسرائيل- يرى الباحث أنه على المدى المنظور يُمكن للمرء أن يتصور الأثر الذي خلفته السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية والدور المصري الفاعل في عملية السلام العربي الإسرائيلي في العقدين الماضيين خصوصاً قبل إسقاط الرئيس المصري السابق حسني مبارك الرجل الثاني الراعي لعملية السلام مع إسرائيل بعد الرئيس الراحل أنور السادات.

ومن هنا فإن الإجابة الأقرب إلى المنطق على هذا السؤال متروك للقارئ ليَحكم في ظل النتيجة التي توصلت لها الدراسة أو إذا تمكنت مصر من تغيير شكل وحجم علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أحمد، أحمد سيد، (2003)، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، ص 125-158.

أسحاق، رابين (1994). الآثار السياسية والاقتصادية لرفع المقاطعه العربيه عن الكيان الصهيوني، **مجلة قضايا دولية**، باكستان، العدد 19،259/ك1، ص11-26.

الأمم المتحدة (1998 - 2001). **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحد بشأن بند حوار الحضارات خلال الدورات 53 و 54 و 55 و 56**، نيويورك.

الأمم المتحدة (1999 - 2001). **تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة للجمعية العامة في دورتها 54 و 55 و 56 بشأن بند حوار الحضارات**، نيويورك.

الأمم المتحدة (2000). **رسالة موجهة من الممثل الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة لحوار الحضارات إلى أعضاء فريق الخبراء في تاريخ 21 إيبرل**، نيويورك.

الأمم المتحدة (2001). **النقاش العام لبند حوار حضارات في الدورة 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة من 7 – 10 نوفمبر** ، نيويورك.

الأمم المتحدة (2001). **كلمة السكرتير العام للأمم المتحدة في "جامعة سيتون هول" في 6 فبراير**، نيويورك.

البرصان، أحمد سليم، (2004)، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، ص 86-111.

برهم، نسيم (2003) تقييم عامل العرض الطبيعي في الجغرافيا السياحية، **مجلة دراسات، الجامعة الأردنية**، المجلد الثاني عشر، العدد 5، ص ص 42-63.

بروت، دافييد (2006)، تعاون اقتصادى إسرائيلى مصرى: **توقعات ونتائج مجلّة "روز اليوسف**،" العدد "3620" تاريخ 27/ 10/ 2006، ص 17.

بشّور، معن،(1996)، "**السلام والتطبيع الثقافي**"، المستقبل العربي، السنة 19، العدد 209/ ص 7.

البيومي، غانم ابراهيم (2010)، **سوريا متمسكة بالوساطة التركية**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.

تشومسكي، نعوم، (2003)، **الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة ناصر ونوس ، دار البلد، دمشق.

تشيرجي، دان (1993). **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**. ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشرق الاوسط، القاهرة.

التميمي، عبد المالك خلف (1999). **المياه العربية، التحدي والأستجابة**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

توفيق، حقي سعد. (2006م). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

توفيق، سعد حقي. (2003م). **علاقات العرب الدولية "في مطلع القرن الحادي والعشرين"**، دار وائل للنشر، عمان.

جابر، محمد مدحت (2004). **جغرافية السياحة والترويح**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

جاد، عماد (2004). مصر وإسرائيل ربع قرن على معاهدة السلام، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 156، ص 14-24.

الجاسم، محمد علي رضا، (2004). **القواعد الاساسية في الاقتصاد القومي**، مطبعة التضامن، بغداد.

الجلاد، أحمد، (2004)، **الآفاق التخطيطية لأنماط النقل السياحي**، عالم الكتب، مصر.

الجنابي. عيسى(2000). مفهوم التطبيع في الفكر السياسي الاسرائيلي، **نشرة فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد العدد الثاني، كانون الثاني.

جنسن، لويد، (1989)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

الحداد، عوض، (2007)، **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**: دار الأندلس، الإسكندرية.

الحداد، فتحي ونجم، أحمد (2002). دور مواقع التراث الثقافي المسجلة في سجل التراث العالمي لتنشيط السياحة، **ورقة مقدمة إلى ندوة التراث الثقافي**، عُمان.

الحديثي، هاني. (1982م). **عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

الحريري، جاسم يونس، (2006)، تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق على الامن الخليجي، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج، للدراسات الإستراتيجية، لندن، المجلد الثامن، العدد44، ص ص 88 -127.

حسيب، خيرالدين، (2006)، الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 331، ص13.

الخالدي، ميادة علي حيدر (2003). **مصر والتسوية العربية الإسرائيلية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، غير منشورة.

الخضيري، عبد العزيز بن عبد الله(2000) السياحة الداخلية والتنمية السياحية، **ندوة تنمية السياحة في منطقة مكة المكرمة**، المملكة العربية السعودية.

خليل، عادل عبد الغفار (2003). **الإعلام والرأي العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدخيل، خالد، (2011). **كيف يختلف الدور التركي عن الدور الإيراني**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.annidaa.org. تمت الدخول اليه بتاريخ 3\2\2011

درويش، هدى (2002). **العلاقات التركية ـ اليهودية وأثرها على البلاد العربية**، الجزء الثاني، دار العلم، دمشق.

أبو رباح، عبد الرحمن أحمد (1987)- **السياحة العربية سياسة واستراتيجية** ، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان.

رضوان، طارق(1997). "اختراعات شباب مصر تشتريها (إسرائيل)" ، **مجلّة "صباح الخير" الصادرة في القاهرة**، العدد 2184، الخميس 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1997، الموافق في 13 رجب 1418هـ، ص 10-11.

رضوان، محمد (2001). "خدمات السياحة في إطار الإتفاق العام"، بشأن التجارة في الخدمات، **ورقة موجزة للإعداد للمؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية**، الدوحة من 9 – 13 تشرين الثاني (2001). **مجلة البحوث الإقتصادية العربية**، العدد الثامن والعشرين.

رفعت، سيّد أحمد(2006). **اختراق العقل المصري**: دراسة ووثائق ، التوني للطباعة والنشر، (ط 2)، القاهرة.

رفعت، سيّد أحمد،(2008). **علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي- الإسرائيلي في مصر)**. رياض الريّس للكتب والنشر، لندن.

الروبي، نبيل، (2005). **نظرية السياحة**، الجزء الاول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية

الروبي، نبيل،(2003). **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية.

روستو، و. و، (2008). **مراحل النمو الاقتصادي**، تقديم الدكتور سعيد النجار: المكتبة الأهلية، بيروت.

الزعبي، خيام محمد، (2005). **العلاقات السورية الإيرانية 1979_2004**، رسالة ماجستير، حيث قام الباحث بترجمتها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، طهران، جامعة أصفهان،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

زهران، جمال علي (1994). **مستقبل النظم الاقليمية في الحقبة الجديدة للنظام العالمي**. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة

الزوكة، محمد خميس،(1998). **صناعة السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

سعد الدين، ابراهيم، (2006). **نحو نظرية سيوسولوجية للتنمية في العالم الثالث، إستراتيجية التنمية في مصر**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

السكر، مروان محسن،(2005). **السياحة مضمونها وأهدفها**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

سلطان، دايفد (2010). **اسرار التطبيع بين مصر واسرائيل**، ترجمة عمرو زكريا،مكتبة مدبولي، القاهرة.

سماوي، حابس (2001). اتجاهات الحركة السياحية وأنماطها في منطقة العقبة، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد(28)، العدد(2)، ص 86-133.

السنهوري، عادل و الشحّات، سعيد،(1994)، تجسس اسمه البحث العلمي، "**صحيفة العربي**" القاهرة، العدد 59 - 15 أغسطس / آب 1994.

سهتم، حافظ (2002). **استراتيجيات تنمية القطاع السياحي**، دار سراس للنشر والتوزيع، الجمهورية التونسية.

شعراوي، حلمي (1998). **الشرق أوسطية مخطط امريكي صهيوني** ، مكتبة مدبولي، القاهرة.

صايغ، روزماري، (1995)، الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 6، العدد 23، ص75- 93.

الصلاح، محمد أحمد،(2004). "تطور قطاع السياحة والآثار في الأردن: 1921-1946" العلوم الاجتماعية والإنسانية، **مجلة دراسات**، المجلد: 31، العدد: 1، ص ص 63-86.

الصيعري، عامر عبد الله(1998). دور القطاع الحكومي في تنمية الصناعة السياحية بالمملكة (الواقع المأمول)، **ندوة تبوك للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية– تبوك**، المملكة العربية السعودية.

الطائي، حميد(2003). **مدخل السياحة والسفر والطيران**، مكتبة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن.

طالب، جزا توفيق(2010). " **مقومات التنمية السياحية في إقليم كردستان العراق،** رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

الظاهر، نعيم وإلياس، سراب(2001) . **مبادئ السياحة،** دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

عبد الغفار، نبيل محمد (2002). **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي،** الهيئة العامة للكتاب.

عبد الكريم، إبراهيم (2001)، **الاستشراق وأبحاث الصراع لدى (إسرائيل)**: دار الجليل للدراسات والنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمّان.

عبد المنعم، نور الدين، (2003). **بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية،** مركز الدراسات الشرقية، ط1، جامعة القاهرة، مصر.

عبدالناصر، وليد (2002). حوار الحضارات على أجندة العلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 147، ص109-128.

عبد الوهاب، صلاح الدين،(1992)، **اقتصاديات السياحة والفنادق،** دار الفكر العربي، القاهرة.

العبيسات، زياد سليمان (2010) **السياحة والمعالم الدينية في الأردن**. (ط1)، مكتبة عبدالحميد شومان، عمان.

علي،عرفه عبده (2004). **تهويد عقل مصر**: دار سينا للنشر، ط1، القاهرة.

العمري، محمد بن عوض(2004). التخطيط والإعداد لتصميم نظام معلومات سياحى وبنائه: نموذج مقترح للسياحة في المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الاجتماعية،** المجلد32 العدد 1، ص 69- 85.

عوض، إبراهيم محسن، (2001) **إسرائيل النتائج الاقتصادية لمعاهدة المصرية الإسرائيلية،** دار الطليعة، بيروت.

عوض، محسن (1984). **مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع**. (ط1)، دار المستقبل العربي، مصر، القاهرة.

عوض، محسن (2005). "**الاستراتيجية الإسـرائيلية لتطبيـع العلاقـات مـع الـبلاد العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عوض، محسن و سالم، ممدوح و عبيد، أحمد (2008). **مقاومة التطبيـع... ثلاثـون عاماً من المواجهة مع السلام الإسرائيلي الزائف**، مركز دراسـات الوحـدة العربية، مصر، القاهرة.

عويس، إبراهيم،(2003). تفسير اقتصاد الإسرائيلى، **شؤون فلسطينية**، العدد 34 ص 46 ص 49.

أبو عياش، عبدالاله والطائي، حميد، (2004)، **التخطيط السياحي مدخل اسـتراتيجي**: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

أبو عياش، عبدالاله، والطائي، حميد،(2004)، التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

أبو العيينين، سهير(2002). توقعات الطلب على السياحة في جمهورية مصر العربيـة إلى (2020)، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، الجمعية العربية للبحوث، عـدد خاص، ص 69-158.

فارس، هاني، (2004). **الاثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فرنجالي، فرانسيسكوا (2005). **ورقة مقدمة للمؤتمر العـالمي للـسياحة والـسفر**، " رئيس منظمة السياحة العالمية"، الدوحة، قطر.

القباع، عبدالله سعود، (1992). **العلاقات السعودية اليمنية**، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

قبرصي، عاطف (1982). **الآثار الاقتصادية لإتفاق كامب ديفيد** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

لطيف، هدى سيد (1994). **السياحة النظرية والتطبيـق**، الـشركة العربيـة للنـشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

متولى، نوار إبراهيم (2007). **مشكلات الاقتصاد الإسرائيلى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، ص 153- 154.

مختار، عبد العزيز عبد الله، (2005). **التخطيط لتنمية المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

مسعد، محي محمد (2001). **المدخل للقوانين السياحية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، ط1، جمهورية مصر العربية.

المشهداني، خليل ابراهيم (1992). **التخطيط السياحي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، المستنصرية، جمهورية العراق.

مصطفي، نيفين عبدالخالق (1995). المشروع الشرق اوسطي المستقبل العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 193. آذار، ص 11.

أبو مطر، أحمد،(2004)، **الثقافة المصرية في زمن التطبيع**: منشورات الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب، ط1، عمّان.

مقابلة، خالد(2000). **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

مقلد، إسماعيل صبري. (1982م). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت.

مكية، منال عبد المنعم (2000). **السياحة تشريعات ومبادئ**، دار صفاء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

موسشيت، دوجلاس (2006). **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

نوار، إبراهيم،(2000). النتائج الاقتصادية لمعاهدة المصرية الإسرائيلية، بحث غير منشور ،**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة.

النوافلة، أحمد هارون علي(1999). **أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، الأردن، المفرق.

هلال، علي الدين؛ قرني، بهجت. (1994م). **السياسات الخارجية للدول العربية**، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هويدي، فهمي (1985) **مواطنون لا ذميون**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر.

هيكل، محمد حسنين،(1994). "هذا العبث بوجدان مصر"، **صحيفة** "**العربي**"، السنة الأولى، العدد "46" ، ص 1-26.

وديع، محمد عدنان، (2008). **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الياسين، ضاري رشيد، (1999). المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق، **مجلة دراسات استراتيجية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 6، ص 88- 106.

ب. المراجع الأجنبية

Amer. A.sharif.(1970). **A Statistical study on the Arab Boycott on Israel Beirut** :the institute for palastine studies.

Bogarin. B, , Crowtherg, , Marrn , (2003) Motivation for domestic tourism , cognizant communication corporation, **tourisn analysis** , vol. 8, no. 2, pp. 137 – 141 (5)

George, Ellen wan da. (2004). **Commodifing local culture for tourism development**. University of Guelph Canada. Dal – A65 / 08 , p 3184 Feb 2005.

Gibson, L.G., (2009). **Assessment of the Economic and Social Development Projects in Latin America. Dep**. Of Geog. And Regional Development, Uni. Of Arizona, Tucson, Az., USA,

Hanq.; Dellaret B.G.C.; Van Raaij F.; Timmermans H.J.P.(2003) Supporting Upporting Tourist Activity Planning Decisions From an urban Tourism Management Perspective, Cognizant Communication Corporation**, Tourism Analysis**, 2003, vol. 8, no. 2, pp. 153-157(5)

Lo, Raymond Lab Bono. (2004) **opportunities and constrain of heritage tourism development in Hong Kong**. A case study of kamtin (china) university of Hong Kong (peoples Repub;ic of china. mal 43 / 01. p. 118.

Mackinn on , Lesely m. (2004) an analysis of the wast management policies of prince Ed ward Islqand with respect to the tourism industry. dalhourise univer4siety. **Canada**. mal 43/02, p. 436

Paul, D (2001), **Terrorism and U.S foreign policy**, Washington, Brookings press, usa.

Skerritt, Dominic, Huybers, Twan. (2005). The effect of international tourism on economic development. Rout edge , part of the Tylor and Francis Group. **Asia pacific journal of tourism Research**. Vol.10 , no. 1 , pp. 23-43 (21)

Tactical Air Group: **Canadian Contingent Multinational Force and Observers Handbook (unclassified)**, page A-1. DND, Ottawa, 1986.

Visser, Gustav. (2004). The developmental impacts of a backpacker tourism in south Africa. Kluwer academic publisher. **Geo journal**. Vol. 60 , no. 3, pp 283 – 299 (17)

ملحق (أ)

كتب تسهيل المهام

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ٧٦٨٩/١٠/١

التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٢هـ

الموافق : ١٣/١٢/٢٠١٠م

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة، وبعد:

يرجى التكرم بالإيعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة الطالب حسن خزعل مهدي والذي يدرس في جامعة مؤتة بتخصص ماجستير العلاقات الدولية في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته التي يقوم بإعدادها عن العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وتعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

د. عبد الرحيم الحنيطي

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

Embassy of the Republic of Iraq **Cultural Office** **Amman - Jordan**	**سفارة جمهورية العراق** **الدائرة الثقافية** **عَمّان – الأردن**

الرقم : د ث / ٢٤٤١
التاريخ : ٣ / ١٠ / ٢٠١١ م

الى/ الدائرة الثقافية / سفارة جمهورية مصر العربية

تهديكم الدائرة الثقافية لدى سفارة جمهورية العراق في عمّان أطيب تحياتها ، وتود الطلب منكم بمساعدة الطالب **حسن خزعل مهدي** من جامعة مؤتة / كلية العلوم الاجتماعية / تخصص العلاقات الدولية لانجاز بعض الاحصائيات في اطروحته حول " اثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية " .

شاكرين حسن تعاونكم معنا ... مع فائق التقدير والاحترام

د. محمد صادق نصرالله
المستشار الثقافي
٢٠١١/١٠/٣

نسخة منه الى/
– الصادر .

TEL. : (٩٦٢٦) [illegible]
FAX : (٩٦٢٦) [illegible]
P.O. BOX: [illegible] Amman [illegible] Jordan .
E-MAIL : ammanculturaloffice@yahoo.com

المعلومات الشخصية

الاسم: حسن خزعل مهدي كهية

الكلية: العلوم الإجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

السنة: 2011

رقم الهاتف: 009647702629089

0795369881

0799632481

البريد الإلكتروني: Hasankh62@yahoo.com